



الجمهورية العربية السورية

الجريدة الرسمية

الجزء الثاني

وهذا الجزء ينشر في يوم الخميس من كل أسبوع بثلاثة أقسام

القسم الأول: المراسيم والقرارات
القسم الثاني: الإعلانات، نشرات، الإعلانات، الأوامر القضائية
القسم الثالث: مذكرات مجلس الشعب

المراجعة في كل ما يتعلق بالجريدة الرسمية يجزأها تكون مع: مديرية المطبعة والجريدة الرسمية

القسم الثاني

دمشق- دوار كفر سوسة - شارع محمد عمر الواقدي هاتف ٢٢١٥٨٥٢-٢٢١٥٨٥١

٢٢٢٦٥٢٧ فاكس: ٢١٣٠٥١٠ - ٢٢١٥٨٥٣

الجزء الأول الجزء الثاني		بدل الاشتراك لعام ٢٠٢٦	
ل.س	ل.س	ليرة سورية	أجور نشر الإعلانات
٥٥٧٠	١٥٠٦٠	٤٠٠ الحد الأدنى لأجرة كل إعلان	
١٠٨	٢٩٠	٢٠ أجرة نشر كل سطر مؤلف من ١٣ كلمة	
٩٣٦	٩٣٦	ويعتبر كل من العنوان والتوقيع والتاريخ سطرا كاملا في	
٥٥٧٠	١٥٠٦٠	حال ورودها غير متوازية أفقيا	
٢٥٠	-	يعتبر جزء السطر سطرا كاملا	
	قيمة النسخة (PDF)	إذا تجاوزت مساحة الإعلان سواء كان أسطرا أو رواسم أو كليشيات	
	الفهرس العام للجزء الأول	٨٠% من الصفحة يعتبر صفحة كاملة وتحدد أجورها بـ ٦٠٠ ل.س	
	قيمة اشتراك أي سنة سابقة	يضاف إلى هذه الأجور ١٠ ليرة سورية أجور البريد المضمون	
		لكل إعلان يرسل إلى صاحبه في البريد	
		(الأسعار بالعملة السورية الجديدة)	
٤٥٧٠	١٢٣٥٠		
٤٥٧٠	١٢٣٥٠		
١٠٨	٢٩٠		
٩٣٦	٩٣٦		

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
الإعلانات الرسمية			
وزارة الاقتصاد والصناعة			
يصدر النظام الأساسي لشركة تايروتا للتجارة و المقاولات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٣	٢٠٥٦	٨٧٠
يصدر النظام الأساسي لشركة جوني جاك عماد غروب للمقاولات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٤	٢٠٥٧	٨٧١
يصدر النظام الأساسي لشركة بيكون للاستشارات والتطوير المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢١	٢٠٥٨	٨٧٢
يصدر النظام الأساسي لشركة ديكاس لتجارة وتاجير السيارات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/١٥	٢٠٥٩	٨٧٣
يصدر النظام الأساسي لشركة المستشار السكي التقنية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٣١	٢٠٦٠	٨٧٤
يصدر النظام الأساسي لشركة أحمد مصطفى شعار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٥/١١	٢٠٦١	٨٧٥
يصدر النظام الأساسي لشركة القمة الذهبية للمقاولات والانشاءات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٩/١٠	٢٠٦٢	٨٧٦
يصدر النظام الأساسي لشركة شبيميكس للشحن المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٥/١١	٢٠٦٣	٨٧٧
يصدر النظام الأساسي لشركة الراكبان للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٣	٢٠٦٤	٨٧٨
يصدر النظام الأساسي لشركة أركو للمقاولات والتعهدات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٥	٢٠٦٥	٨٧٩
يصدر النظام الأساسي لشركة مجموعة الشواقفه للشحن المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/١٨	٢٠٦٦	٨٨٠
يصدر النظام الأساسي لشركة شركة بلوم تيك نظم لحلول الأعمال المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/١٧	٢٠٦٧	٨٨١
يصدر النظام الأساسي شركة ثوابت للمقاولات والتجارة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٣	٢٠٦٨	٨٨٢
يصدر النظام الأساسي لشركة الملك والمحائري للتخليص الجمركي المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/١	٢٠٦٩	٨٨٣
يصدر النظام الأساسي لشركة سوفيديا لتطوير البرمجيات والتسويق الالكتروني المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/١٦	٢٠٧٠	٨٨٤
يصدر النظام الأساسي لشركة يورو بيرت للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/١٩	٢١٠٥	٨٨٥

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
تعديل المادة /٨/ من النظام الأساسي لشركة استقرار المساهمة المغفلة القابضة الخاصة	٢٠٢٥/٩/١٥	٢١١٨	٨٨٦
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة اميرامار المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٨/١٨	٢١١٩	٨٨٧
تعديل المادة /١٤/ من النظام الأساسي لشركة الرواق للحلول التقنية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٩/١٦	٢١٢٠	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة غروفاست للتدريب والتسويق الالكتروني المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/١٤	٢١٢١	"
تعديل المادة /١٤/ من النظام الأساسي لشركة الرواق للحلول التقنية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/٨	٢١٢٢	٨٨٨
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة قهوة ديسمبر التجارية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/٦	٢١٢٣	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة السيل التجارية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٤/١٤	٢١٢٤	٨٨٩
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة القيصر للحوم المجمدة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/١٩	٢١٢٥	٨٩٠
يصحح الخطأ المادي الوارد بالنظام الأساسي لشركة دايغوند ليس ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢١٢٦	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الموجة الزرقاء المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/١٩	٢١٢٧	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الفيصل لإنتاج خيوط البوليستر وأقمشة السيركولير المحدودة المسؤولية	"	٢١٢٨	٨٩١
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة امديارجي للاستثمار المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/١٠/٢١	٢١٢٩	"
تعديل الفقرة /٢/ من المادة /١/ من النظام الأساسي لشركة خسارة والمصري للمقاولات والصناعة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٤/٢٩	٢١٣٠	٨٩٢
التصديق على كتاب مالك رأسمال شركة أوكسول لتجارة الزيوت ومستلزمات السيارات والآليات لمالكها جنيد بن زكريا حريثاني ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٥/٢٥	٢١٣١	٨٩٣
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة نبني للتطوير العقاري المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٥/٢٧	٢١٣٢	٨٩٤

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	رقمها	تاريخها	
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة ايتيرنا تيك المحدودة المسؤولية	٢١٣٣	٢٠٢٥/٥/٢٧	٨٩٤
تعديل المادة ٣/ من النظام الأساسي لشركة سانس للتجارة والتعهدات المحدودة المسؤولية	٢١٣٤	٢٠٢٥/١٢/٢٣	٨٩٤
تصحيح الخطأ المادي الوارد بالقرار رقم ٨٢٤٤/ تاريخ ٢٠٢٥/١٢/١ لشركة بركة للمعادن والزيوت النباتية المحدودة المسؤولية	٢١٣٥	"	٨٩٥
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة نوفانتا غروب المحدودة المسؤولية	٢١٣٦	٢٠٢٥/١٢/١١	"
تعديل المادة ٣/ من النظام الأساسي لشركة حمدان للصناعات الهندسية المحدودة المسؤولية	٢١٣٧	٢٠٢٥/١٢/١٦	٨٩٦
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة اللولو والهاشمي المحدودة المسؤولية	٢١٣٨	٢٠٢٥/١٢/٢٣	"
تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي لشركة استراتيجية الغد للتخطيط والتطوير المحدودة المسؤولية	٢١٣٩	"	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة صباغ توزيع الغذائية المحدودة المسؤولية	٢١٤٠	"	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة برنسكت المحدودة المسؤولية	٢١٤١	٢٠٢٥/١٢/٣	٨٩٧
التصديق على كتاب وكيل مالك رأس مال شركة الجاسم للتبغ لمالكها محمد جاسم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢١٤٢	٢٠٢٥/١٢/١٥	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة غسان عبود للمقاولات المحدودة المسؤولية	٢١٤٣	٢٠٢٥/١٢/١٨	"
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل			
تشهر في محافظة طرطوس جمعية باسم / الخيرية الإنسانية في الدريكيش/	٢٠٨٧	٢٠٢٦/٣/٥	٨٩٨
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم / المجلس الأهلي في الرحيبة/	٢٠٨٨	"	"
تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / مدى الريادي السوري/	٢٠٨٩	"	٨٩٩
تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم / آدم الخيرية/	٢٠٩٠	"	"
تشهر في محافظة ريف دمشق جمعية باسم / همم يبرود/	٢٠٩١	"	٩٠٠

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	رقمها	تاريخها	
تشهر في محافظة ريف دمشق جمعية باسم / لومورا التنموية/	٢٠٩٢	٢٠٢٦/٣/٥	٩٠٠
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم / قمح وقلم/	٢٠٩٣	"	٩٠١
تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم / خطوات للرعاية والتعليم /	٢٠٩٤	"	٩٠٢
تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم / دروبنا/	٢٠٩٥	"	٩٠٣
تعديل المادة الأولى من القرار رقم /٤٢١/ لعام ٢٠٢٥ - لتصبح: تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / هدف الانسانية/	٢٠٩٦	"	"
تعديل المادة الأولى من القرار رقم /١٠٦٣/ لعام ٢٠٢٥ - لتصبح: تشهر في محافظة حماه جمعية باسم / إدارة حماية الأسرة و التوعية الاجتماعية/	٢٠٩٧	"	٩٠٤
تعديل المادة الأولى من القرار رقم /٧١/ لعام ٢٠٢٦ لتصبح: تشهر في محافظة حمص مؤسسة باسم / شروق الشمس/ تشهر في محافظة إدلب جمعية باسم / الحاضنة الشبابية	٢٠٩٨	"	"
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم/ فن الأمل تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/ تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم/ الاخاء الاجتماعية/ تشهر في محافظة حلب جمعية باسم / العلوم النافعة	٢٠٩٩	٢٠٢٦/٢/٢	٩٠٥
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم/ فن الأمل تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/ تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم/ الاخاء الاجتماعية/ تشهر في محافظة حلب جمعية باسم / العلوم النافعة	٢١٠٠	"	"
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/ تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم/ الاخاء الاجتماعية/ تشهر في محافظة حلب جمعية باسم / العلوم النافعة	٢١٠١	"	٩٠٦
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/ تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم/ الاخاء الاجتماعية/ تشهر في محافظة حلب جمعية باسم / العلوم النافعة	٢١٠٢	"	"
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/ تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم/ الاخاء الاجتماعية/ تشهر في محافظة حلب جمعية باسم / العلوم النافعة	٢١٠٣	"	٩٠٧
تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/ تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم/ الاخاء الاجتماعية/ تشهر في محافظة حلب جمعية باسم / العلوم النافعة	٢١٠٤	"	"
تعديل المادة رقم ١-٢-٣/ من النظام الداخلي لجمعية الوردة البيضاء الخيرية المشهرة في محافظة ريف دمشق	٢١٠٦	٢٠٢٦/٣/٥	٩٠٨
تعديل المادة رقم ١/ البند ١/ من النظام الأساسي لمؤسسة " النجباء" في محافظة ريف دمشق لتصبح مؤسسة باسم / العراقة للتنمية/	٢١٠٧	"	٩٠٩
يعديل النظام الداخلي لجمعية المعري تيكيان في محافظة حلب تشهر في محافظة دمشق جمعية باسم / الإغاثة والرحمة السورية - سما/	٢١٠٨	٢٠٢٦/٣/٩	"
تشهر في محافظة دمشق جمعية باسم /البشائر الإسلامية /	٢١٠٩	٢٠٢٦/٣/١٠	٩١٠
تعديل المادة الأولى من القرار رقم /١٩٨٧/ لعام ٢٠٢٥ لتصبح: تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / هوى الوديان/	٢١١٠	"	"
تشهر في محافظة دمشق جمعية باسم /البشائر الإسلامية /	٢١١١	٢٠٢٦/٣/١١	٩١١

الخلاصة	النصوص		تصفحة
	رقمها	تاريخها	
تعديل المادة الأولى من القرار رقم /١٦٦٧/ لعام ٢٠٢٥ لتصبح: تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم / محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان	٢١١٢	٢٠٢٦/٣/١١	٩١١
تعديل المادة الأولى من القرار رقم /١٨٨٢/ لعام ٢٠٢٥ لتصبح: تشهر في محافظة حمص مؤسسة باسم / نقشب	٢١١٣	"	٩١٢
يعديل النظام الأساسي لمؤسسة الشريك للتنمية المستدامة في محافظة دمشق	٢١١٤	٢٠٢٦/٣/١٢	"
يعديل النظام الداخلي لجمعية ارتقاء التنمية الخيرية المشهورة في محافظة دمشق	٢١١٥	"	٩١٣
تعديل المادة رقم /٢/ من النظام الأساسي لمؤسسة أريام للتنمية المجتمعية المشهورة في محافظة ريف دمشق	٢١١٦	"	٩١٤
تعديل المواد رقم /٢-٣/ من النظام الداخلي لجمعية ثمار المحبة المشهورة في محافظة حمص	٢١١٧	"	٩١٥
الاعلانات			
مديرية السجل العقاري بدمشق وريف دمشق - طلب سندات تمليك بدلا عن سندات مفقودة (٢١٩٩-٢٢٠٠-٢٢٠١-٢٢٠٢-٢٢٠٣-٢٢٠٤-٢٢٠٥-٢٢٠٦-٢٢٠٧-٢٢٠٨-٢٢٠٩-٢٢١٠-٢٢١١-٢٢١٢-٢٢١٣-٢٢١٤-٢٢١٥-٢٢١٦-٢٢١٧-٢٢١٨-٢٢١٩-٢٢٢٠-٢٢٢١-٢٢٢٢-٢٢٢٣-٢٢٢٤-٢٢٢٥-٢٢٢٦-٢٢٢٧-٢٢٢٨-٢٢٢٩-٢٢٣٠-٢٢٣١-٢٢٣٢-٢٢٣٣-٢٢٣٤-٢٢٣٥-٢٢٣٦-٢٢٣٧-٢٢٣٨-٢٢٣٩-٢٢٤٠-٢٢٤١-٢٢٤٢-٢٢٤٣-٢٢٤٤-٢٢٤٥-٢٢٤٦-٢٢٤٧-٢٢٤٨-٢٢٤٩-٢٢٥٠-٢٢٥١-٢٢٥٢-٢٢٥٣-٢٢٥٤-٢٢٥٥-٢٢٥٦-٢٢٥٧-٢٢٦٥)	إعلانات	مختلفة	٩١٦
مديرية السجل العقاري بحلب - طلب سندات تمليك بدلا عن سندات مفقودة (٢١٨٣-٢١٨٤-٢١٨٥-٢١٨٦-٢١٨٧-٢١٨٨-٢١٨٩-٢١٩٠-٢١٩١-٢١٩٢-٢١٩٣-٢١٩٤-٢١٩٥-٢١٩٦-٢١٩٧)	إعلانات	مختلفة	٩٣١
مديرية السجل العقاري بحمص - طلب سندات تمليك بدلا عن سندات مفقودة (٢١٤٤-٢١٤٥-٢١٤٦-٢١٤٧-٢١٤٨-٢١٤٩-٢١٥٠-٢١٥١-٢١٥٢-٢١٥٣-٢١٥٤-٢١٥٥-٢١٥٦-٢١٥٧-٢١٥٨-٢١٥٩-٢١٦٠-٢١٦١-٢١٦٢-٢١٦٣-٢١٦٤-٢١٦٥-٢١٦٦-٢١٦٧-٢١٦٨-٢١٦٩-٢١٧٠-٢١٧١-٢١٧٢-٢١٧٣-٢١٧٤-٢١٧٥)	إعلانات	مختلفة	٩٣٤
مديرية السجل العقاري بحماه - طلب سندات تمليك بدلا عن سندات مفقودة (٢٠٧١-٢٠٧٢-٢٠٧٣-٢٠٧٤-٢٠٧٥-٢٠٧٦-٢٠٧٧-٢٠٧٨-٢٠٧٩-٢٠٨٠-٢٠٨١-٢٠٨٢-٢٠٨٣-٢٠٨٤-٢٠٨٥-٢٠٨٦-٢٠٨٧-٢٠٨٨-٢٠٨٩-٢٠٩٠-٢٠٩١-٢٠٩٢-٢٠٩٣-٢٠٩٤-٢٠٩٥-٢٠٩٦-٢٠٩٧-٢٠٩٨-٢٠٩٩-٢١٠٠)	إعلانات	مختلفة	٩٤٢

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
مديرية السجل العقاري بدير الزور - طلب سندات تمليك بدلا عن سندات مفقودة (٢١٧٦-٢١٧٧-٢١٧٨-٢١٧٩)	مختلفة	إعلانات	٩٤٦
مديرية السجل العقاري باللاذقية - طلب سندات تمليك بدلا عن سندات مفقودة (٢٠٧٧-٢٠٧٨-٢٠٧٩-٢٠٨٠-٢٠٨١-٢٠٨٢-٢٠٨٣-٢٠٨٤-٢٠٨٥-٢٢٥٨-٢٢٩٨)	مختلفة	إعلانات	٩٤٧

الإعلانات الرسمية

وزير الاقتصاد والصناعة

قرار رقم / ٢٥٠٧

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١ - يصدق النظام الأساسي لشركة تايروتا للتجارة و المقاولات المحدودة المسؤولية وذلك وفق مايلي:

غايته: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية، /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض، /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها، /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة، /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق، /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة، /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها، /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه، /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات، /٤٢٢٠٢٢/ حفر آبار المياه وصيانتها، /٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات، /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية، /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (منتجات الديكور - الأسقف الصناعية و المواد العازلة و مواد البناء والسكراب يشمل (الاسمنت، البلوك، جبس، البلاط الأسمنتي والفليني، والرمل والبصص بأنواعه .. الخ والحديد والخردة والرخام والحجر الطبيعي والاصطناعي والسيراميك والبورسلان وخشب البناء والأنابيب المعدنية والحديدية والأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات)، /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمواد البناء للإسمنت والجبصين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان والأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون، للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية، والحديد المبروم وحديد البناء و المواد الإنشائية المعدنية، للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة ومركبات الرحلات والمخيمات (جديدة ومستعملة)، لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها، لزينة واكسسوارات المركبات، لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت و قطع الغيار الكهربائية للمركبات)، /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة للمركبات والبناء والهندسة المدنية، /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية، /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية، /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء، /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه، /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمل والحصى)، /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر

والرخام والسيراميك والبورسلان،/٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية،/٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة،/٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون،/٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية،/٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية،/٤٧٥٢٧/ البيع بالتجزئة لمراميل ومستلزمات البناء والخردة،/٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمراميل وخردة البناء،/٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرصاص والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان،/٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية،/٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة،/٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات،/٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها،/٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها،/٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم،/٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية،/٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة،/٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة،/٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة،/٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة،/٤٥١٠١٥/ البيع بالجملة والتجزئة لمركبات الرحلات والمخيمات الجديدة،/٤٥١٠١٦/ البيع بالجملة والتجزئة لمركبات الرحلات والمخيمات المستعملة،/٤٥٣٠١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها،/٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزيينة وإكسسوارات المركبات،/٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها،/٤٥٣٠٤/ البيع بالجملة والتجزئة للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات،/٨٢٩٩٠٤/ خدمات ما بعد البيع (تركيب - صيانة - اصلاح) والدخول بالمناقصات والمزايدات لدى القطاع العام والخاص والمشتري فيما يخص غاية الشركة، عدا بناء المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها.

رأسمالها: رأسمال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١.٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية.

مركزها: محافظة دمشق، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محددة المدة، تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٦/٣

النظام الأساسي لشركة

تايروتا للتجارة و المقاولات المحدودة المسؤولية

الفصل الأول : تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١ : التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة: ٤١٠٠١٠/ تشيد المباني السكنية بأنواعها، ٤١٠٠٢٠/ تشيد المباني غير السكنية بأنواعها، ٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية ٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية، ٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض، ٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها، ٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة، ٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق، ٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة، ٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها، ٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه، ٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات، ٤٢٢٠٢٢/ حفر آبار المياه وصيانتها، ٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات، ٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية، ٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة(منتجات الديكور - الأسقف الصناعية و المواد العازلة و مواد البناء والسكراب يشمل (الاسمنت، البلوك، جبس، البلاط الأسمنتي والفليني، والرمل والبصص بأنواعه .. الخ والحديد والخردة والرخام والحجر الطبيعي والاصطناعي والسيراميك والبورسلان وخشب البناء والأنابيب المعدنية والحديدية والأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات)، ٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمواد البناء للإسمنت والجبصين بأنواعه والمواد الانشائية التعدينية غير المعدنية وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان وللأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون، للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية، والحديد المبروم وحديد البناء و المواد الانشائية المعدنية، للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة ومركبات الرحلات والمخيمات (جديدة ومستعملة)، لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها، لزينة وإكسسوارات المركبات، لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت و قطع الغيار الكهربائية للمركبات) ٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية، ٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية، ٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير

المعدنية، /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء، /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه، /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى)، /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان، /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية، /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة، /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون، /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية، /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية، /٤٧٥٢٧/ البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة، /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء، /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان، /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية، /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة، /٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات، /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها، /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها، /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم، /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية، /٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة، /٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة، /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة، /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة، /٤٥١٠١٥/ البيع بالجملة والتجزئة لمركبات الرحلات والمخيمات الجديدة، /٤٥١٠١٦/ البيع بالجملة والتجزئة لمركبات الرحلات والمخيمات المستعملة، /٤٥٣٠١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها، /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزيينة واكسسوارات المركبات، /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لاطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، /٤٥٣٠٤/ البيع بالجملة والتجزئة للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات، /٨٢٩٩٠٤/ خدمات ما بعد البيع (تركيب - صيانة - اصلاح) والدخول بالمنافصات والمزايدات لدى القطاع العام والخاص والمشارك في ما يخص غاية الشركة، عدا بناء المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها.

- ويحق للشركة تملك الحقوق العينية والعقارات والآليات وذلك تحقيق غايتها.

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً و جزئياً بقرار من الهيئة العامة ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢ : اسم الشركة: شركة تايروتا للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولة

المادة ٣ : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة /دمشق/ ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤ : المدة :

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	مكان وتاريخ الولادة	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
شادي علي الرستم	السورية	حمص ١٩٨٧/١٢/٢٧	دمشق- مشروع دمر- ضاحية /١٦/- بناء الضيافة - ط ١
عبد الوهاب سعيد الغوينم القحطاني	السعودية	خميس مشيط ١٩٩٣/١٢/٢٣	دمشق- مشروع دمر- ضاحية /١٦/- بناء الضيافة - ط ١
يحيى علي الرستم	السورية	حمص ١٩٨٧/١١	دمشق- مشروع دمر- ضاحية /١٦/- بناء الضيافة - ط ١

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة / ٣ / من المادة / ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات وفق ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. رأس مال الشركة هو / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ١,٠٠٠ / فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
شادي علي الرستم	٣٤٠	١٧.٠٠٠.٠٠٠	%٣٤
عبد الوهاب سعيد الغوينم القحطاني	٣٣٠	١٦.٥٠٠.٠٠٠	%٣٣
يحيى علي الرستم	٣٣٠	١٦.٥٠٠.٠٠٠	%٣٣
المجموع	١.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي / ٤٠٪ / في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدانني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص :

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المبيعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤ : الإدارة :

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخبان من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة لهم في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى : السيد شادي علي الرستم.

المادة ١٥ : مدة الإدارة :

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦ : الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٣٦٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات ، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم .

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

- وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
 - ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
 - ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
 - ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
 - ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً .
- المادة ٢٥ : خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:**

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .
- ٢- إجراءات تخفيض رأس المال :
 - أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.
 - ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.
 - ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لأخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.
 - د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل .
 - هـ- تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات :

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.
٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو قريب لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها :

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية : الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية المختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية المختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة .
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها :

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩/ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً ، و تتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي ، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور والتدقيق من قبلي
رئيس دائرة الشركات

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم
مدير مديرية الشركات
(٢٠٥٦)

قرار رقم /٢٩٥٦/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- بصدق النظام الأساسي لشركة جاك عماد غروب للمقاولات المحدودة المسؤولة

JOHNY JACK EMAD GROUP CONTRACTING L.L.C وفق ما يلي :

غايته: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها وتشمل ((منازل الأسرة الواحدة ومباني متعددة الأسر بما في ذلك المباني المتعددة الطوابق)) /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها وتشمل ((المصانع والمدارس والمستشفيات والمباني الحكومية والفنادق ومرافق الرياضة الداخلية والمطارات ومرافقها ومرائب المركبات ومحطات التحلية والتصفية والضخ)) /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبق الصنع /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (المواد والمعدات والآليات اللازمة لهذه الغاية)، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

رأسمال الشركة: /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط مئتان وخمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١,٠٠/ حصة فقط مائة حصة وقيمة كل حصة /٢,٥٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط مليونين وخمسمائة ألف ليرة سورية فقط.

مدتها: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٤/٦/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة

جونى جاك عماد غروب للمقاولات المحدودة المسؤولية

JOHNY JACK EMAD GROUP CONTRACTING L.L.C

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- غاية الشركة:

٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها وتشمل ((منازل الأسرة الواحدة ومباني متعددة الأسر بما في ذلك المباني المتعددة الطوابق)) /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها وتشمل ((المصانع والمدارس والمستشفيات والمباني الحكومية والفنادق ومرافق الرياضة الداخلية والمطارات ومرافقها ومرائب المركبات ومحطات التحلية والتصفية والضخ)) /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبق الصنع /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتنشيطها /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (المواد والمعدات والآليات اللازمة لهذه الغاية)، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

- ويحق للشركة تملك واستثمار واستئجار العقارات والآليات والسيارات والمعدات اللازمة لتحقيق غاية الشركة.

- ويحق للشركة تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة:

جونى جاك عماد غروب للمقاولات المحدودة المسؤولية

JOHNY JACK EMAD GROUP CONTRACTING L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من المدير العام للشركة.

المادة ٤: المدة: مدة الشركة غير محدودة تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار
عماد حنا الياس	سوري	١٩٦٩	دمشق- القصور شارع الكندي- مقابل مطعم السنبال
جونى عماد الياس	سوري	١٩٩٥	دمشق- القصور شارع الكندي- مقابل مطعم السنبال
جاك عماد الياس	سوري	٢٠٠٥	دمشق- القصور شارع الكندي- مقابل مطعم السنبال

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١- رأس مال الشركة هو /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س متتان وخمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١٠٠/ حصة فقط مائة حصة و قيمة كل حصة /٢,٥٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط مليونين وخمسمائة ألف ليرة سورية فقط. تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
عماد حنا الياس	٨٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	٨٠ %
جونى عماد الياس	١٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	١٠ %
جاك عماد الياس	١٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	١٠ %
المجموع	١٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	١٠٠ %

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتمال بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة ٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم رأس المال النقدي بنسبة ٤٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١- يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢- تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣- للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١- يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢- بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣- للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤- عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥- لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

المادة ١٤: القبول بنظام الشركة ومقرراتها

يعتبر تملك الحصص قبولاً حكماً بنظام الشركة الأساسي وبالقرارات المتخذة والتي تتخذها الهيئة العامة للشركاء، وبمجرد التملك يصبح لصاحب الحصة من الحقوق وعليه من الالتزامات ما هو منصوص عليه في القوانين العامة وفي هذا النظام.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٥: الإدارة: يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام.

ويديرها للدورة الأولى السيد عماد حنا الياس

المادة ١٦: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٧: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٨: واجبات الإدارة:

- ١- يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير كلاً أو جزءاً.
- ٢- لمدير الشركة أوسع الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وتنفيذ مقررات الهيئة العامة للشركاء، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٩: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير وبوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية و المالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ٢٠: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢١: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولون تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢٢: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٣: الدعوة وجدول الأعمال:

- ١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

- ٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية ، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء، كما يجوز أن تعقد اجتماعاتها خارج سورية بقرار من الهيئة العامة.
- ٣- على المدير العام خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١، وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٤- إذا أهمل المدير العام دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.
- ٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.
- ٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
- ٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.
- ٨- يجوز عزل المدير العام بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.
- ٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٤: الهيئة العامة:

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
- ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
- ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
- ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- ٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكتاب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.
- ٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.
- ٨- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.
- ٩- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.
- ١٠- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٥ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٦: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.
- ٢- إجراءات تخفيض رأس المال :
 - أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.
 - ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل .
- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.
- ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ - تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٧:

١- تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من الوزارة المعنية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات

٣- لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٨: سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- سنة الشركة المالية تبندى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٩: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإحتياطي الإجباري- الإحتياطي الاختياري- إحتياطي الاستهلاك وتخضع الإحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣٠: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم و بين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣١:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي و مسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩/ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.

- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

المادة ٣٢:

تصفى الشركة المنحلة إذا لم تقرر الهيئة العامة دمجها مع شركة أخرى أو بيع موجوداتها.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣٣:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة قدرها خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٤: رقابة الوزارة:

- ١- يحق لوزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
- ٢- ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
- ٣- ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة تنتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٥:

- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.
- | | |
|---------------------|-------------------------------|
| تم التوقيع بحضور | توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم |
| مدير مديرية الشركات | ر.د. الشركات |
| | (٢٠٥٧) |

قرار رقم /٣٦٩٣/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة سيكون للاستشارات والتطوير المحدودة المسؤولية وبياناتها على النحو التالي :

غايته: /٦٩٢٠٠٥/ الأنشطة الاستشارية/٧٠٢٠٠١/أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق والعلاقات العامة /يشمل دراسة وتحليل أوضاع المشاريع والشركات من النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية (عدا الاستشارات المتعلقة بسوق الأوراق المالية/٧٠٢٠٠٢/إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية عدا التي تتعلق بسوق الأوراق المالية، والدراسات المحاسبية عدا المتعلقة بأعمال المحاسب القانوني وفق القانون رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ ودراسات وأبحاث السوق /٧٠٢٠٠٣/ دراسة تقييم وإعادة تقييم الشركات والمؤسسات واندماجها وتحويلها /٧٠٢٠٠٩/ أنشطة الاستشارات الأخرى في الأعمال والخدمات الإدارية والتخطيط والمعلومات الإدارية /٧٤٢٠٣٠/أنشطة مصوري الصحافة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتري لأغراض الشركة.

رأسمال الشركة: حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١,٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية.

مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها:خمسون عاماً تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي ويجوز تمديدتها لمدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة ريف دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢١ م

النظام الأساسي لشركة يكون للاستشارات والتطوير المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- غاية الشركة:

٧٠٢٠٠٥/ الأنشطة الاستشارية/٧٠٢٠٠١/ أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق والعلاقات العامة /يشمل دراسة وتحليل أوضاع المشاريع والشركات من النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية (عدا الاستشارات المتعلقة بسوق الأوراق المالية/٧٠٢٠٠٢/ إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية عدا التي تتعلق بسوق الأوراق المالية، والدراسات المحاسبية عدا المتعلقة بأعمال المحاسب القانوني وفق القانون رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ ودراسات وأبحاث السوق /٧٠٢٠٠٣/ دراسة تقييم وإعادة تقييم الشركات والمؤسسات واندماجها وتحويلها /٧٠٢٠٠٩/ أنشطة الاستشارات الأخرى في الأعمال والخدمات الإدارية والتخطيط والمعلومات الإدارية /٧٤٢٠٣٠/ أنشطة مصوري الصحافة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتراك لأغراض الشركة.

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة يكون للاستشارات والتطوير المحدودة المسؤولية

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: مدة الشركة خمسون عاماً تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي ويجوز تمديد مدتها لمدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة .

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار بالتفصيل
فراس سليمان حمدوني	سوري	١٩٨٨	ريف دمشق - صحنيا - دخلة /٨٨/ طابق ٢
مها حسين الشهابي	فلسطيني /سوري	١٩٨٨	ريف دمشق - صحنيا - دخلة /٨٨/ طابق ١٢

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقتد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأس مال الشركة:

١- رأس مال الشركة هو /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١٠٠٠/ حصة فقط الف حصة و قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية فقط. تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
فراس سليمان حمدوني	٥٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	%٥٠
مها حسين الشهابي	٥٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	%٥٠
المجموع	١٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتمال بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /٤٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأس مال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١- يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢- تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣- للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١- يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة /٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢- بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣- للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المبيعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

- ٤- عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
- ٥- لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.
- المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:
أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة: يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. يديرها للدورة الأولى: فراس حمدوني

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وأن يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

- ١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
- ٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية و المالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة: تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولون تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

- ١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.
- ٢- يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.
- ٣- على المدير العام خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٤- إذا أهمل المدير العام دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.
- ٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.
- ٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
- ٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.
- ٨- يجوز عزل المدير العام بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.
- ٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.
- ١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.
- ١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
- ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
- ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
- ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- ٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.
- ٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.
- ٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.
- ٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.
- ١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.
- ١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لقرار إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

- أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.
- ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل .
- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.
- ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لأخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.
- د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.
- هـ - تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

- ١- تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.
- ٣- لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإحتياطي الإجباري- الإحتياطي الاختياري- إحتياطي الاستهلاك وتخضع الإحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩/ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة قدرها خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

- ١- يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
- ٢- ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
- ٣- ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

تم التوقيع بحضور

ر.د. الشركات

مدير مديرية الشركات

(٢٠٥٨)

قرار رقم /٣٥٤٢/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة ديكاس لتجارة وتأجير السيارات المحدودة المسؤولية وفق مايلي :

غايتها: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة /جديدة ومستعملة/، قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها، زينة واكسسوارات المركبات، إطارات المركبات /الداخلية والخارجية/ وتوابعها، البطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات الدراجات النارية والكهربائية وقطع غيارها- زيوت المركبات ذات المحركات وزيوت التشحيم)/٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة/٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة/٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة/٤٥٣٠١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة وإكسسوارات المركبات/٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها/٤٥٣٠٤/ البيع بالجملة والتجزئة للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات/٤٥٤٠١٠/ البيع بالجملة والتجزئة للدراجات النارية والكهربائية /٤٥٤٠٢٠/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع غيار الدراجات النارية والكهربائية/٤٧٣٠٢١/ البيع بالتجزئة لزيوت المركبات ذات المحركات وزيوت التشحيم/٧٧١٠١٠/ أنشطة تأجير سيارات الركوب بدون سائق/٤٩٢٢٣٢/ تأجير سيارات خاصة مع سائق، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك المتعلقه بنشاط الشركة.

رأس مالها: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية.

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٥ م

النظام الأساسي لشركة ديكاس لتجارة وتأجير السيارات المحدودة المسؤولية
الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١. تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة:

٤٦١٠٥٢/أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة/جديدة ومستعملة/، قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها، زينة واكسسوارات المركبات، إطارات المركبات/الداخلية والخارجية/ وتوابعها، البطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات الدراجات النارية والكهربائية وقطع غيارها- زيوت المركبات ذات المحركات وزيوت التشحيم)/٤٥١٠١١/البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة/٤٥١٠١٢/البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة /٤٥١٠١٣/البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة/٤٥١٠١٤/البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة/٤٥٣٠١/البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها /٤٥٣٠١٣/البيع بالجملة والتجزئة لزينة واكسسوارات المركبات/٤٥٣٠٣٠/البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها/٤٥٣٠٤/البيع بالجملة والتجزئة للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات/٤٥٤٠١٠/البيع بالجملة والتجزئة للدراجات النارية والكهربائية /٤٥٤٠٢٠/البيع بالجملة والتجزئة لقطع غيار الدراجات النارية والكهربائية/٤٧٣٠٢١/البيع بالتجزئة لزيوت المركبات ذات المحركات وزيوت التشحيم/٧٧١٠١٠/أنشطة تأجير سيارات الركوب بدون سائق/٤٩٢٢٣٢/تأجير سيارات خاصة مع سائق، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك المتعلقة بنشاط الشركة - ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة ديكاس لتجارة وتأجير السيارات المحدودة المسؤولية.

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التأسيس.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
ديبه ر خسرو خسرو	التركية	١٩٨٤	دمشق مشروع دمر التعمير القديم محضر ١٨
عامر صطوف بن احمد	سوري	١٩٨٩	دمشق مشروع دمر التعمير القديم محضر ١٨

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
دييه ر خسرو خسرو	٩٩٠	٤٩.٥٠٠.٠٠٠	%٩٩
عامر صطوف بن احمد	١٠	٥٠٠.٠٠٠	%١
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /١٠٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسمائهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة /٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبا من قبل الهيئة العامة ويمارسا عملهما وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى: السيد ديبه رخسرو خسرو- عامر صطوف بن احمد.

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وأن يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقع عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدقي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمديران الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
- ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
- ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
- ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- ٦- يحرر محضر بملخص مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.
- ٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.
- ٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.
- ٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.
- ١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.
- ١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- يخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.

٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس المدراء أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإجمالي-الاحتياطي الاختياري-احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.

٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.

٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.

٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.

٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
 ٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
 - ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
 ٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.
- المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

ر.د. الشركات

(٢٠٥٩)

قرار رقم /٣٩٩٣/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة المستشار الذكي التقنية المحدودة المسؤولية وفق ما يلي:

غايته: /٢٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة) /٢٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية) /٦٣١٢٠٣/ خدمات ادارة المواقع الالكترونية / ٧٠٢٠٠١/ أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة و التخطيط و التسويق و العلاقات العامة/٧٠٢٠٠٢/ إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية (عدا المتعلقة بسوق الأوراق المالية) والمحاسبية (عدا المتعلقة بأعمال المحاسب القانوني)/ ٧١١٠٥٠/ أنشطة الأعمال والخدمات والاستشارات الهندسية المعلوماتية في مجالات الدراسات والتدقيق والإشراف والإدارة والتدريب وإدارة الجودة/٤٦١٠٣٣/أنشطة السمسرة والوساطة التجارية الالكترونية، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية .

رأسمال الشركة: /٧٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط سبعون مليون ليرة سورية موزعة على /١,٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٧٠,٠٠٠/ ل.س فقط سبعون ألف ليرة سورية.

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة وحماية المستهلك في محافظة دمشق/أمانة السجل التجاري/وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٣١م

النظام الأساسي لشركة المستشار الذكي التقنية المحدودة المسؤولة

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة/ ٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة)/ ٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية) / ٦٣١٢٠٣/ خدمات إدارة المواقع الالكترونية / ٧٠٢٠٠١/ أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة و التخطيط و التسويق و العلاقات العامة/ ٧٠٢٠٠٢/ إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية (عدا المتعلقة بسوق الأوراق المالية) والمحاسبية (عدا المتعلقة بأعمال المحاسب القانوني)/ ٧١١٠٥٠/ أنشطة الأعمال والخدمات والاستشارات الهندسية المعلوماتية في مجالات الدراسات والتدقيق والإشراف والإدارة والتدريب وإدارة الجودة/ ٤٦١٠٣٣/ أنشطة السمسرة والوساطة التجارية الالكترونية، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتترك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

٣- ويحق لها في سبيل تحقيق غايتها: تملك العقارات والآليات اللازمة.

٤- ويحق لها تعديل غايتها كلياً أو جزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة المستشار الذكي التقنية المحدودة المسؤولة

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: مدة الشركة (غير محدودة) تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار
محمد أحمد سوسق	سوري	عمان ١٩٨٥	دمشق - فندق الشام ٠٠٩٦٢٧٧٧١٠٨٠
بشير محمد التقي	سوري	قطنا ١٩٩٩	ريف دمشق - قطنا - حارة الزهور - جانب الجامع العمري ٢٦٥٩١٩٧٤٦٦

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي والعيني للشركة كل منهم بالمبلغ والمساهمة المقيدة بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

حدد رأسمال الشركة هو /٧٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط سبعون مليون ليرة سورية موزعة على /١٠٠٠/ فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٧٠,٠٠٠/ ل.س فقط سبعون ألف ليرة سورية وذلك على النحو التالي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمد أحمد سوق	٩٩٠	٦٩,٣٠٠,٠٠٠	%٩٩
بشير محمد التقي	١٠	٧٠٠,٠٠٠	%١
المجموع	١,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاشتراك بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم كامل رأس المال النقدي بنسبة (١٠٠%) في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١- يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢- تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣- للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١- يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة /٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢- بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣- للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤- عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥- لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص تحت أي مسمى قانوني.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى: السيد محمد أحمد سوسق

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

- ١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
- ٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليهما من حقوق والتزامات، بما في ذلك الأمور المالية وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وللمدير تفويض الغير بجزء من صلاحياتها أو جميعها خطياً بذلك.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة: تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولون تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/ - ٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

- ١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير العام بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة

الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها ، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير العام خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدقي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠ %) من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحضر محضر بملخص مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير.

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة والأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن (٥٠%) من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على (٥٠%) من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية (٧٥%) من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- يخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال:

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا

تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١- تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من الوزارة المعنية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة /٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة /١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له وللمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- السنة المالية للشركة تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري-الاحتياطي الاختياري وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة.

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.

- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩/ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

- ١- يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
- ٢- ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
- ٣- ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة بتتبعها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو من يمثلهم تم التوقيع بحضور وتم التدقيق

رئيس دائرة الشركات مدير مديرية الشركات

(٢٠٦٠)

قرار رقم /١٨٤٦/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة أحمد مصطفى شعار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وذلك وفق مايلي:

غايته: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل وترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات /٤٢٢٠٢٢/ حفر آبار المياه وصيانتها /٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (المواد البناء للإسمنت والجبسين بأنواعه- والمواد الانشائية التعدينية غير المعدنية- والآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- للأصباغ والورنيش والمواد العازلة- لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية - والحديد المبروم وحديد البناء- والمواد الانشائية المعدنية- لإكسسوارات المعدنية) /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الانشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الانشائية المعدنية /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة لإكسسوارات المعدنية، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة عدا بناء المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها. رأسمالها: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة.

مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة.

مدتها: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى /أمانة السجل التجاري/ في محافظة ريف دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٥/١١ م

النظام الأساسي لشركة أحمد مصطفى شعار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية:

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار
احمد مصطفى شعار	سوري	الكويت ١٩٨٨/١٠/٥ ٠٤١٢٠٠١٩٨٧٨	دمشق- القنات خلف المحكمة

المادة ٢: غرض الشركة:

٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل وترميم المواقع والمباني التاريخية/٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض/٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة/٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح

المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات/٤٢٢٠٢٢/ حفر آبار المياه وصيانتها /٤٢٢٠١١/تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات/٤٣٢١١١/تمديد الأسلاك الكهربائية/٤٦١٠٥٢/أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة(لمواد البناء للإسمنت والجبسين بأنواعه-والمواد الانشائية التعدينية غير المعدنية- وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- وللبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- للأصباغ والورنيش والمواد العازلة- لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية - والحديد المبروم وحديد البناء- والمواد الانشائية المعدنية- لإكسسوارات المعدنية) /٤٦٦٣٣١/البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية /٤٦٦٣٣٣/البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٦٠/البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة لإكسسوارات المعدنية، والدخول بالمناقصات والمزيدات مع القطاع العام والخاص والمشارك في ما يخص غاية الشركة عدا بناء المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها. ويحق لها في سبيل ذلك:

يحق لها الحصول على أية حقوق أو امتيازات وتملك العقارات التي تراها لازمة لتحقيق غايتها.

المادة ٣: اسم الشركة:

شركة أحمد مصطفى شعار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية.

المادة ٤: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها في جميع محافظات القطر وخارجها ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة.

المادة ٥: مدة الشركة:

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي.

المادة ٦: شهر الشركة:

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها.

المادة ٧: رأسمال الشركة:

- ١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية .
- ٢- يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة ، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي. و بأن الحصة العينية سيتم نقل ملكيتها إلى اسم الشركة خلال ستين يوم من تاريخ صدور قرار التصديق ، وعلى أن يتقدم صاحب العلاقة بتصريح يتضمن تعهدهم بنقل ملكة الحصة العيني خلال المهلة المحددة ، و يجري تقدير قيمتها وفق أحكام قانون الشركات.
- ٣- مالك رأس المال مسئول مع الجهة المحاسبية التي قيمت الحصة العينية عن صحة هذه القيمة تجاه الوزارة و الغير.
- ٤- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة ٨: الإدارة:

- ١- يتولى إدارة أمور الشركة مدير يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبيانات مجلس المديرين كالتالي:

المدير	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر	العنوان والموطن المختار للتبليغات
احمد مصطفى شعار	سوري	الكويت ١٩٨٨/١٠/٥ ٠٤١٢٠٠١٩٨٧٨	دمشق- القنوات خلف المحكمة

- ٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.
- ٣- يمثل مالك رأس المال /مدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والمالية والإجرائية و التجارية و الحقوقية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل و التحكيم و تسمية المحكمين وطلب عزلهم و حضور مجالس التحكيم.

٤- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة:

١. لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال.
٢. يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.
٣. ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة.
٤. لا يجوز للمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.
٥. المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطأ في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ١٠ : مدققوا الحسابات:

- ١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة).
- ٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين.

المادة ١١ : تقديم الميزانية:

- ١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي ومدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات.

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال.

المادة ١٤ : رأي المدقق:

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة، ويتلو تقريره عليه، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

المادة ١٥ : الاستهلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة ١٦ : الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي:

- ١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة.
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجه التي يقررها.

المادة ١٧ : انحلال الشركة:

تتحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.

٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى.
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيته فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، وعلى أن يتم توفير أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة ١٨ : تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام القانون.
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.

المادة ١٩ : أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها، وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.
٥. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات.
٦. يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون.

المادة ٢٠ :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسس
ر.د. الشركات

(٢٠٦١)

قرار رقم /٥٤٥٠/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة القمة الذهبية للمقاولات والانشاءات المحدودة المسؤولية وفق مايلي:

غاياتها: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها (المصانع، المدارس المباني الحكومية، المطارات ومواقفها)، /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية، /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية، /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض، /٤٣٣٠١٠/ إكمال المباني وتشطيبها، /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة، /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق، /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة، /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها، /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه، /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات، /٤٢٢٠١١/، تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات، /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية، /٤٣٢١١٢/ تمديد أسلاك الاتصالات، /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبقة الصنع /٤٢١٠٤٠/ تشييد وإصلاح الانفاق /٤٢٢٠١٢/ تمديد خطوط الأنابيب للنفط والغاز بين المدن وداخلها /٤٢٢٠١٣/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات الطاقة الكهربائية والمحولات، /٤٢٢٠١٧/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات وأبراج الاتصالات والشبكة واللاسلكية والرادار، /٤٢٩٠١١/ إنشاء محطات التكرار والبتروكيماويات والمصافي /٤٢٩٠١٢/ إنشاء المعامل الكيميائية /٤٢٩٠٢١/ إنشاء أرصفة الموانئ والإنشاءات البحرية /٤٣١٢١٢/ إعداد وتجهيز المواقع من الحفر والردم والتسوية وحفر الخنادق وإزالة الصخور والتفجير والنسف ٠٠ الخ /٤٣١٢١٣/ أعمال الحفر والمعانة لأغراض التشييد أو الأغراض الجيوفيزيائية أو الجيولوجية أو الأغراض المماثلة /٤٢١٠٥٠/ إنشاء وإصلاح خطوط السكك الحديدية السطحية وتحت السطح /٤٢١٠٦٠/ إنشاء وإصلاح مهابط الطائرات /٤٢٢٠٢١/ إنشاء وإصلاح قنوات الري والسقي وأبراج تخزين المياه الرئيسية /٤٣٢١٢١/ تركيب وتمديد شبكات التلفزيون والاستالايت بما في ذلك الأسلاك البصرية /٤٣٢١٢٢/ تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية /٤٣٢١٣١/ تركيب أنظمة الإضاءة /٤٣٢١٣٢/ تركيب وصيانة أجهزة ومعدات الإنذار من الحريق /٤٣٢١٣٣/ تركيب أنظمة إنذار السرقة /٤٣٢١٣٤/ تركيب وصيانة صافرات الإنذار المبكر ومراكز التحكم بها /٤٣٢١٣٥/ تركيب وصيانة أجهزة ومعدات الاطفاء /٤٣٢١٣٦/ تركيب وصيانة الأجهزة الأمنية /٤٣٢١٣٧/ تركيب وصيانة أجهزة السلامة المرورية /٤٣٢١٤١/ تركيب أنظمة إضاءة الطرق والشوارع /٤٣٢١٤٢/ تركيب أنظمة إضاءة المطارات ومهابط الطائرات /٤٣٢١٥٠/ تركيب المعدات الكهربائية والأجهزة المنزلية بما فيها لوحات التسخين ونظم التدفئة الكهربائية الأرضية /٤٣٢٢١٠/ تركيب أنظمة التدفئة بالكهرباء أو الغاز أو الزيت وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٢٠/ تركيب

شبكات الطاقة الشمسية وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٣٠/ تركيب المعدات الصحية وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٤٠/
تركيب أنظمة التبريد وتكييف الهواء وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٥١/ تركيب أنابيب الغاز وصيانتها وإصلاحها
/٤٣٢٢٥٢/ تركيب أنابيب البخار وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٥٣/ تركيب نظم إطفاء الحريق وصيانتها
وإصلاحها/٤٣٢٢٥٤/ تركيب أنابيب الري وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٦٠/ تركيب أنابيب تكييف الهواء وصيانتها
وإصلاحها /٤٣٢٩١١/ تركيب و صيانة وإصلاح المصاعد /٤٣٢٩١٢/ تركيب وصيانة وإصلاح السلالم المتحركة
والسيور الناقلة والأرضية /٤٣٢٩٢٠/ تركيب وإصلاح وصيانة الأبواب الأتوماتيكية /٤٣٢٩٣٠/ تركيب موصلات
الإضاءة /٤٣٢٩٤٠/ تركيب وإصلاح وصيانة مانعة الصواعق /٤٣٢٩٥٠/ تركيب وإصلاح وصيانة أنظمة التنظيف
المركزية /٤٣٢٩٦٠/ تركيب وإصلاح وصيانة أنظمة العزل الحراري والصوتي والذبذبات/٤٣٣٠١١/ تركيب
الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب (الملاين) والدريزينات والسلالم والمطابخ الخشبية /٤٣٣٠١٢/ تركيب الأبواب
والشبابيك وإطارات الأبواب (الملاين) والدريزينات والسلالم والمطابخ من الألمنيوم /٤٣٣٠١٣/ تركيب الأبواب
والشبابيك وإطارات الأبواب (الملاين) والدريزينات والسلالم والمطابخ المعدنية /٤٣٣٠٢٠/ تركيب الأسقف الداخلية
والحواجز وتلبس الجدران /٤٣٣٠٣٠/ تركيب الأثاث /٤٣٣٠٤١/ تركيب البلاط بأنواعه أو الأرضيات أو التركيبات
الحرفية للمواقف /٤٣٣٠٤٢/ جلي وتلميع البلاط والرخام /٤٣٣٠٤٣/ تغطية الأرضيات بخشب الباركيه والأرضيات
الخشبية الأخرى /٤٣٣٠٤٤/ تغطية الأرضيات بالبسط والأرضيات المصنوعة من اللينوليوم والمطاط والمشمع
والبلاستيك /٤٣٣٠٤٥/ تركيب ورق الجدران /٤٣٣٠٥١/ أعمال وديكورات الجبسين وماشابهها/٤٣٣٠٥٢/ أعمال
الدهان والطلاء الداخلية والخارجية للمباني /٤٣٣٠٥٣/ أعمال الدهان والطلاء للهياكل الهندسية المدنية
/٤٣٣٠٦٠/ تركيب الزجاج والمرايا وما إليها /٤٣٣٠٩٢/ التركيبات الداخلية للمتاجر والبيوت المتنقلة والقوارب
وما إليها /٤٣٩٠١١/ صب القواعد والأساسات /٤٣٩٠١٢/ وضع عوازل الرطوبة وعوازل المياه وتركيب أجهزة
ازالة الرطوبة من المباني /٤٣٩٠١٣/ تركيب الهياكل الفولاذية غير المصنعة ذاتياً وثنى حديد التسليح /حدادة باطون
/٤٣٩٠١٤/ أعمال رص وتركيب البلوك والحجارة /٤٣٩٠١٥/ تغطية أسقف المباني السكنية /٤٣٩٠١٦/ أعمال
تركيب السقالات وفكها فيما عدا استئجار السقالات ومنصات العمل /٤٣٩٠١٧/ نصب المداخل والأفران الصناعية
وحفر المهوأة نزولاً /٤٣٩٠١٨/ الأعمال التي تحتاج إلى حركة متخصصة تتطلب مهارات مثل التسلق واستعمال
المعدات /٤٣٩٠٢٠/ الأعمال الإنشائية تحت الأرض /٤٣٩٠٣٠/ إنشاء حمامات السباحة الخارجية /٤٣٩٠٥٠/ تأجير
معدات وآليات التشييد والبناء مع مشغل /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد المتعلقة بالمنشأة ،
/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمواد البناء ، والإسمنت والجبسين بأنواعه والمواد الإنشائية
التعدينية غير المعدنية وللبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان وللأصباغ والورنيش والمواد العازلة
، لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون ، وللأسقف الصناعية المعدنية (الجبسن بورد) وللأبواب
والشبابيك والمصنوعات المعدنية ، للاكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية -
للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة (جديدة ومستعملة) /٤٣١٢١٥/ أعمال الصرف للأراضي الزراعية أو
الأراضي الحرجية /٤٣٩٠١١/ صب القواعد والأساسات /٤٣٩٠١٢/ وضع عوازل الرطوبة وعوازل المياه

وتركيب أجهزة إزالة الرطوبة من المباني /٤٣٩٠١٣/ تركيب الهياكل الفولاذية غير المصنعة ذاتياً وثني حديد التسليح (حدادة و باطون /٤٣٩٠١/ أعمال رص وتركيب البلوك والحجارة /٤٣٩٠١٥/ تغطية أسقف المباني السكنية /٤٣٩٠١٦/ أعمال تركيب السقالات وفكها فيما عدا استئجار السقالات ومنصات العمل /٤٣٩٠١٧/ نصب المداخل والأفران الصناعية وحفر المهواة نزولاً /٤٣٩٠١٨/ الأعمال التي تحتاج إلى حركة متخصصة تتطلب مهارات مثل التسلق واستعمال المعدات /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ البيع بالجملة لمواد البناء (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية والمواد العازلة /٤٦٦٣٥١/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والدهانات /٤٦٦٣٥٢/ البيع بالجملة للمواد العازلة ومواد الحشو والتركيب /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها /٨٢٩٩٠٤/ خدمات ما بعد البيع (تركيب - صيانة - إصلاح) ، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات فيما يخص غاية الشركة

رأسمال الشركة: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية .

مدتها: /غير محدودة المدة/، تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي .

مركزها: محافظة/دمشق/ ، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى/مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك/ في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٠/٩/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي القمة الذهبية للمقاولات والإنشاءات المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١. تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها (المصانع، المدارس المباني الحكومية، المطارات ومواقفها)، /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية، /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية، /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض، /٤٣٣٠١٠/ إكمال المباني وتشطيبها، /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة، /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق، /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة، /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها، /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه، /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات، /٤٢٢٠١١/، تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات، /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية، /٤٣٢١١٢/ تمديد أسلاك الاتصالات /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبقة الصنع /٤٢١٠٤٠/ تشييد وإصلاح الانفاق /٤٢٢٠١٢/ تمديد خطوط الأنابيب للنفط والغاز بين المدن وداخلها /٤٢٢٠١٣/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات الطاقة الكهربائية والمحولات، /٤٢٢٠١٧/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات وأبراج الاتصالات والشبكة واللاسلكية والرادار، /٤٢٩٠١١/ إنشاء محطات التكرار والبتروكيماويات والمصافي /٤٢٩٠١٢/ إنشاء المعامل الكيميائية /٤٢٩٠٢١/ إنشاء أرصفة الموانئ والإنشاءات البحرية /٤٣١٢١٢/ إعداد وتجهيز المواقع من الحفر والردم والتسوية وحفر الخنادق وإزالة الصخور والتفجير والنسف الخ /٤٣١٢١٣/ أعمال الحفر والمعانة لأغراض التشييد أو الأغراض الجيوفيزيائية أو الجيولوجية أو الأغراض المماثلة /٤٢١٠٥٠/ إنشاء وإصلاح خطوط السكك الحديدية السطحية وتحت السطح /٤٢١٠٦٠/ إنشاء وإصلاح مهابط الطائرات /٤٢٢٠٢١/ إنشاء وإصلاح قنوات الري والسقي وأبراج تخزين المياه الرئيسية /٤٣٢١٢١/ تركيب وتمديد شبكات التلفزيون والاستايلات بما في ذلك الأسلاك البصرية /٤٣٢١٢٢/ تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية /٤٣٢١٣١/ تركيب أنظمة الإضاءة /٤٣٢١٣٢/ تركيب وصيانة أجهزة ومعدات الإنذار من الحريق /٤٣٢١٣٣/ تركيب أنظمة إنذار السرقة /٤٣٢١٣٤/ تركيب وصيانة صافرات الإنذار المبكر ومراكز التحكم بها /٤٣٢١٣٥/ تركيب وصيانة أجهزة ومعدات الاطفاء /٤٣٢١٣٦/ تركيب وصيانة الأجهزة الأمنية /٤٣٢١٣٧/ تركيب وصيانة أجهزة السلامة

المرورية /٤٣٢١٤١/ تركيب أنظمة إضاءة الطرق والشوارع /٤٣٢١٤٢/ تركيب أنظمة إضاءة المطارات ومهابط الطائرات /٤٣٢١٥٠/ تركيب المعدات الكهربائية والأجهزة المنزلية بما فيها لوحات التسخين ونظم التدفئة الكهربائية الأرضية /٤٣٢٢١٠/ تركيب أنظمة التدفئة بالكهرباء أو الغاز أو الزيت وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٢٠/ تركيب شبكات الطاقة الشمسية وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٣٠/ تركيب المعدات الصحية وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٤٠/ تركيب أنظمة التبريد وتكييف الهواء وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٥١/ تركيب أنابيب الغاز وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٥٢/ تركيب أنابيب البخار وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٥٣/ تركيب نظم إطفاء الحريق وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٥٤/ تركيب أنابيب الري وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٢٦٠/ تركيب أنابيب تكييف الهواء وصيانتها وإصلاحها /٤٣٢٩١١/ تركيب وصيانة وإصلاح المصاعد /٤٣٢٩١٢/ تركيب وصيانة وإصلاح السلالم المتحركة والسيور الناقلة والأرضية /٤٣٢٩٢٠/ تركيب وإصلاح وصيانة الأبواب الأتوماتيكية /٤٣٢٩٣٠/ تركيب موصلات الإضاءة /٤٣٢٩٤٠/ تركيب وإصلاح وصيانة مانعة الصواعق /٤٣٢٩٥٠/ تركيب وإصلاح وصيانة أنظمة التنظيف المركزية /٤٣٢٩٦٠/ تركيب وإصلاح وصيانة أنظمة العزل الحراري والصوتي والذبذبات /٤٣٣٠١١/ تركيب الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب (المالبن) والدريزينات والسلالم والمطابخ الخشبية /٤٣٣٠١٢/ تركيب الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب (المالبن) والدريزينات والسلالم والمطابخ من الألمنيوم /٤٣٣٠١٣/ تركيب الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب (المالبن) والدريزينات والسلالم والمطابخ المعدنية /٤٣٣٠٢٠/ تركيب الأسقف الداخلية والحواجز وتلبس الجدران /٤٣٣٠٣٠/ تركيب الأثاث /٤٣٣٠٤١/ تركيب البلاط بأنواعه أو الأرضيات أو التركيبات الحرفية للمواقف /٤٣٣٠٤٢/ جلي وتلميع البلاط والرخام /٤٣٣٠٤٣/ تغطية الأرضيات بخشب الباركيه والأرضيات الخشبية الأخرى /٤٣٣٠٤٤/ تغطية الأرضيات بالبسط والأرضيات المصنوعة من اللينوليوم والمطاط والمشمع والبلاستيك /٤٣٣٠٤٥/ تركيب ورق الجدران /٤٣٣٠٥١/ أعمال وديكورات الجبسين وماشابهها /٤٣٣٠٥٢/ أعمال الدهان والطلاء الداخلية والخارجية للمباني /٤٣٣٠٥٣/ أعمال الدهان والطلاء للهياكل الهندسية المدنية /٤٣٣٠٦٠/ تركيب الزجاج والمراميل وما إليها /٤٣٣٠٩٢/ التركيبات الداخلية للمتاجر والبيوت المتنقلة والقوارب وما إليها /٤٣٩٠١١/ صب القواعد والأساسات /٤٣٩٠١٢/ وضع عوازل الرطوبة وعوازل المياه وتركيب أجهزة إزالة الرطوبة من المباني /٤٣٩٠١٣/ تركيب الهياكل الفولاذية غير المصنعة ذاتياً وثني حديد التسليح /حدادة باطون /٤٣٩٠١٤/ أعمال رص وتركيب البلوك والحجارة /٤٣٩٠١٥/ تغطية أسقف المباني السكنية /٤٣٩٠١٦/ أعمال تركيب السقالات وفكها فيما عدا استئجار السقالات ومنصات العمل /٤٣٩٠١٧/ نصب المداخل والأفران الصناعية وحفر المهواة نزولاً /٤٣٩٠١٨/ الأعمال التي تحتاج إلى حركة متخصصة تتطلب مهارات مثل التسلق واستعمال المعدات /٤٣٩٠٢٠/ الأعمال الإنشائية تحت الأرض /٤٣٩٠٣٠/ إنشاء حمامات السباحة الخارجية /٤٣٩٠٥٠/ تأجير معدات وآليات التشييد والبناء مع مشغل /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد المتعلقة بالمنشأة ، /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمواد البناء ، والإسمنت والجبسين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان وللاصباغ والورنيش والمواد العازلة ، لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون ، وللأسقف الصناعية المعدنية (الجبس بورد) وللأبواب

والشبابيك والمصنوعات المعدنية ،للإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية - للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة (جديدة ومستعملة) /٤٣١٢١٥/ أعمال الصرف للأراضي الزراعية أو الأراضي الحراجية /٤٣٩٠١١/ صب القواعد والأساسات /٤٣٩٠١٢/ وضع عوازل الرطوبة وعوازل المياه وتركيب أجهزة إزالة الرطوبة من المباني /٤٣٩٠١٣/ تركيب الهياكل الفولاذية غير المصنعة ذاتياً وثني حديد التسليح (حدادة و باطون /٤٣٩٠١/ أعمال رص وتركيب البلوك والحجارة /٤٣٩٠١٥/ تغطية أسقف المباني السكنية /٤٣٩٠١٦/ أعمال تركيب السقالات وفكها فيما عدا استئجار السقالات ومنصات العمل /٤٣٩٠١٧/ نصب المداخل والأفران الصناعية وحفر المهواة نزولاً /٤٣٩٠١٨/ الأعمال التي تحتاج إلى حركة متخصصة تتطلب مهارات مثل التسلق واستعمال المعدات /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ البيع بالجملة لمواد البناء (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية والمواد العازلة /٤٦٦٣٥١/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والدهانات /٤٦٦٣٥٢/ البيع بالجملة للمواد العازلة ومواد الحشو والتركيب /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة //٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها /٨٢٩٩٠٤/ خدمات ما بعد البيع (تركيب صيانة -إصلاح) ، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتري وتمثيل الشركات والوكالات فيما يخص غاية الشركة

- ويحق لها تملك واستثمار واستئجار العقارات والسيارات والاليات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة وكما يحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة القمة الذهبية للمقاولات والانشاءات المحدودة المسؤولة

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة/دمشق/ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة:

مدة الشركة /غير محدودة المدة / تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها .

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
ماجد أحمد خير الخلف	سوري	الرياض ١٨/١١/١٩٩١	دمشق- ساحة العباسيين- جانب مدرسة الأدب العربي
رائد احمد خير الخلف	سوري	الرياض ٧/٦/١٩٨٩	دمشق- ساحة العباسيين- جانب مدرسة الأدب العربي
نضال احمد خير الخلف	سوري	الرياض ٢١/١١/١٩٩٣	دمشق- ساحة العباسيين- جانب مدرسة الأدب العربي

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. رأس مال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
ماجد أحمد خير الخلف	٣٤٠	١٧.٠٠٠.٠٠٠	%٣٤
رائد احمد خير الخلف	٣٤٠	١٦.٠٠٠.٠٠٠	%٣٣
نضال احمد خير الخلف	٣٣٠	١٦.٠٠٠.٠٠٠	%٣٣
المجموع	١٠٠٠ حصة	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة ٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة ٤٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة .
٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.
٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص .

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤ : الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام.

ويديرها للدورة الأولى: ماجد أحمد خير الخلف - راند احمد خير الخلف - نضال احمد خير الخلف

المادة ١٥:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدراء الشركة لدى الغير ويوقعوا عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١. وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوفر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠ % من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥ % من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لانحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠ % من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.
٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً منهم حتى الدرجة الرابعة .

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإحتياطي الإجباري- الإحتياطي الاختياري- إحتياطي الاستهلاك وتخضع الإحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعيينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

- ١- يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة والإدارة العامة للتجارة الداخلية و حماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
- ٢- ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
- ٣- ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة تنتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

مدير مديرية الشركات

ر.د. الشركات

(٢٠٦٢)

قرار رقم /١٨٠٤/
وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة شيبميكس للشحن المحدودة المسؤولة
Shipmex For shipping L.L.C وذلك وفق مايلي :

غايته: /٤٩٢٣/ النقل البري للبضائع /٥٠١٢٠/ النقل المائي البحري والساحلي للبضائع /٥١٢٠٠/ النقل الجوي
للبنائات /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة /جديدة
ومستعملة / للحبوب والبذور للفواكه والثمار الزيتية - الخضروات والتمور - لزيوت الطعام والدهون النباتية
والحيوانية - للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك - الحليب ومنتجات الألبان والبيض - الحمضيات - قطن - كونسروة -
معلبات - للمياه المعدنية والغازية والعصائر - مواد البناء للإسمنت والجصين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير
المعدنية والآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان
/٤٦٢٠١/ البيع بالجملة للحبوب والبذور /٤٦٢٠٢/ البيع بالجملة للفواكه والثمار الزيتية /الجوز/ اللوز /البندق -
/٤٦٣٠١/ البيع بالجملة للفواكه والخضروات والتمور - /٤٦٣٠٣/ البيع بالجملة لزيوت الطعام والدهون النباتية
والحيوانية - /٤٦٣٠٤/ البيع بالجملة للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك - /٤٦٣٠٢/ البيع بالجملة للحليب ومنتجات
الألبان والأجبان والبيض - /٤٦٣٠٩٩/ بيع أصناف أخرى من الأغذية (الحمضيات - القطن - كونسروة - معلبات -)
/٤٦٣٠٧١/ البيع بالجملة للمياه المعبأة /٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة
لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية - /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية - /٤٦٦٣٣/ البيع
بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية - /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٣٣١/ البيع
بالجملة للإسمنت والجصين بأنواعه - /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة
للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص
والمشترك، وتمثيل الوكالات والشركات العربية والمحلية والأجنبية المتعلقة بغاية الشركة، عدا بناء المساكن وبيعها
والإتجار بها مهما كان نوعها .

رأس مالها: رأسمال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط
ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية .

مركزها: محافظة ريف دمشق. ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة
للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: خمسون عاماً، تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة، قابلة للتمديد لمدد أخرى
بقرار من الهيئة العامة للشركاء وتخضع لتصديق الوزارة .

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات
والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهير الشركة لدى/أمانة السجل التجاري في محافظة ريف دمشق
وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ٢٠٢٥/٥/١١ م

النظام الأساسي لشركة شيبميكس للشحن المحدودة المسؤولة

Shipmex For shipping L.L.C

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١. تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢. غاية الشركة: ٤٩٢٣/ النقل البري للبضائع -/٥٠١٢٠/ النقل المائي البحري والساحلي للبضائع -/٥١٢٠٠/ النقل الجوي للبضائع -/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة/جديدة ومستعملة / للحبوب والبذور للفواكه والثمار الزيتية -الخضروات والتمور -لزيوت الطعام والدهون النباتية والحيوانية-للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك -للحليب ومنتجات الألبان والبيض -الحمضيات -قطن -كونسروة - معلبات -المياه المعدنية والغازية والعصائر -مواد البناء للإسمنت والجبسين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية والآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٢٠١/ البيع بالجملة للحبوب والبذور /٤٦٢٠٢/ البيع بالجملة للفواكه والثمار الزيتية /الجوز/اللوز /البندق- /٤٦٣٠١/ البيع بالجملة للفواكه والخضروات والتمور- /٤٦٣٠٣/ البيع بالجملة لزيوت الطعام والدهون النباتية والحيوانية -/٤٦٣٠٤/ البيع بالجملة للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك -/٤٦٣٠٢/ البيع بالجملة للحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض -/٤٦٣٠٩٩/ بيع أصناف أخرى من الأغذية (الحمضيات -القطن -كونسروة -معلبات -) -/٤٦٣٠٧١/ البيع بالجملة للمياه المعبأة /٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية -/٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية -/٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية -/٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه -/٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصي) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتراك، وتمثيل الوكالات والشركات العربية والمحلية والأجنبية المتعلقة بغاية الشركة، عدا بناء المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها .

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة شيبميكس للشحن المحدودة المسؤولة Shipmex For shipping L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة/ ريف دمشق/ ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة:

خمسون عاماً تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي. ويجوز تمديد مدتها لمدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة .

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
طلال صابر العراوي	سوري	١٩٦٧	ريف دمشق -جرمانا حي الاستقلال
يونس داوود المجول	سوري	١٩٩٦	ريف دمشق -جرمانا حي النهضة
أمجد جدعان الحجار	سوري	١٩٧٦	ريف دمشق -جرمانا حي النهضة

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب

اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. رأس مال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١.٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
طلال صابر العراوي	٢٥٠	١٢.٥٠٠.٠٠٠	%٢٥
يونس داوود المجول	٢٥٠	١٢.٥٠٠.٠٠٠	%٢٥
أمجد جدعان الحجار	٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	%٥٠
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة ٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /١٠٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المبيعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى: السيد طلال صابر العراوي

المادة ١٥:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها مع الشريكين مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٦٢/ ٣ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١. وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠% من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إبراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠ % من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥ % من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.
- ٢- إجراءات تخفيض رأس المال :
 - أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.
 - ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لانحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.
 - ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.
 - د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.
٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً منهم حتى الدرجة الرابعة .

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإحتياطي الإجباري- الإحتياطي الاختياري- إحتياطي الاستهلاك وتخضع الإحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.

- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي و مسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية .
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

ر.د. الشركات

(٢٠٦٣)

تم التوقيع بحضور

مدير مديرية الشركات

قرار رقم /٣٢٠٣/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة الراكبان للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولية وبياناتها على النحو التالي :

غايته:

/٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبقاً الصنع /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل و ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق سيارات ومشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال التعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات /٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات بمختلف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الاسلاك الكهربائية /٤٦١٠٥٢/ الاستيراد و التصدير غير المخصصة (للإسمنت و الجبسين بأنواعه و للبلوك و البلاط و الحجر و الرخام و السيراميك و البورسلان و للمواد الإنشائية التعدينية و غير التعدينية و لمواد البناء و الخرداوات المعدنية و لخشب البناء و للحديد المبروم و لمنتجات الديكور و الأسقف الصناعية للمواد العازلة والأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية لأصناف مختلفة من المواد أساسها المواد الغذائية والمشروبات بأنواعها والسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح) /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت و الجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ البيع بالجملة للبلوك و البلاط و الحجر و الرخام و السيراميك و البورسلان /٤٦٦٣٣٩/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية و غير التعدينية /٤٦٦٣٩٠/ البيع بالجملة لمواد البناء و الخرداوات المعدنية /٤٧٥٢٧٣/ البيع بالتجزئة لخشب البناء /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور و الاسقف الصناعية /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٦٤٩٢١/ البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية /٤٧١١١٢/ البيع بالتجزئة لأصناف مختلفة من المواد أساسها المواد الغذائية والمشروبات /٤٦٣٠٧/ البيع بالجملة للمشروبات بأنواعها /٤٦٣٠٥/ البيع بالجملة للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح ، و تمثيل الشركات و الوكالات العربية والمحلية والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها غاية الشركة .

رأسمالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط الف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون الف ليرة سورية

مركزها :

محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على النظام الأساسي للشركة

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشتهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في ريف دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٣ / ٧ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة الراكان للتجارة والمقاولات

المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة ، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة :

/٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبقة الصنع /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل و ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق سيارات ومشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال التعميد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات /٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات بمختلف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الاسلاك الكهربائية /٤٦١٠٥٢/ الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للإسمنت و الجبسين بأنواعه و للبلوك و البلاط و الحجر و الرخام و السيراميك و البورسلان و للمواد الإنشائية التعدينية و غير التعدينية و لمواد البناء و الخرذوات المعدنية و لخشب البناء و للحديد المبروم و لمنتجات الديكور و الأسقف الصناعية للمواد العازلة والأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية لأصناف مختلفة من المواد أساسها المواد الغذائية والمشروبات بأنواعها والسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح) /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت و الجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ البيع بالجملة للبلوك و البلاط و الحجر و الرخام و السيراميك و البورسلان /٤٦٦٣٣٩/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية و غير التعدينية /٤٦٦٣٩٠/ البيع بالجملة لمواد البناء و الخرذوات المعدنية /٤٧٥٢٧٣/ البيع بالتجزئة لخشب البناء /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور و الاسقف الصناعية /٤٧٠٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٦٤٩٢١/ البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية /٤٧١١١٢/ البيع بالتجزئة لأصناف مختلفة من المواد أساسها المواد الغذائية والمشروبات /٤٦٣٠٧/ البيع بالجملة للمشروبات بأنواعها /٤٦٣٠٥/ البيع بالجملة للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح ، و تمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها غاية الشركة .

٣- ويحق لها تعديل غايتها كلياً و جزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة ٢: اسم الشركة:

شركة الراكان للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولية

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة في محافظة ريف دمشق ويحق لها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤: المدة :

غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم المؤسس	الجنسية	تولد	الموطن المختار بالتفصيل
محمد حسين صالح	سوري	١٩٨٠/٨/١٠	ريف دمشق - جرمانا
عبد الله محمد صالح	سوري	٢٠٠٥/١/١	ريف دمشق - جرمانا
فاطمة حسين المحل بنت حسين	سوري	١٩٨٩/٦/٥	ريف دمشق - جرمانا

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣ / من المادة ٥٦ / من المرسوم التشريعي

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص
محمد حسين صالح	٦٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
عبد الله محمد صالح	٢٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠
فاطمة حسين المحل بنت حسين	٢٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من المرسوم التشريعي يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في الماد /٦٢-٣/ من المرسوم التشريعي

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /١٠٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.
المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها
المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسمائهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصص التي يملكها.
 ٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير أو المفوض من المديرين في حال تعددهم
 ٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.
- المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:**

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
 ٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
 ٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
 ٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
 ٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.
- المادة ١٢: رهن الحصص:** لا يجوز رهن الحصص إلا بموافقة جميع الشركاء

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام.

ويديرها للدورة الأولى السيد : محمد حسين الصالح

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة / ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة / ٧٠ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
 ٢. للمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
- المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:**

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها المدير العام مع كافة الشركاء منفردين ومجتمعين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢ : الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدقي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .

٨- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

٩- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١٠- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
 - ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
 - ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن ٧٥% من رأس مال الشركة.
 - ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٦-٧٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
 - ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً
- #### المادة ٢٥ : خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المدير دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .
- ٢- إجراءات تخفيض رأس المال :
 - أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.
 - ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.
 - ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف آخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.
 - د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل .
 - هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب ان تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.
- ٢.

٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة ومالياتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد / ٨٢-٨٣-٨٤ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة / ١ / من هذه المادة .
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة و نشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمسون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة تنتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المفوض عن المؤسسين تم التوقيع بحضوري رد الشركات المحدودة

مدير مديرية الشركات

(٢٠٦٤)

قرار رقم /٣٠٣٨/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة أركو للمقاولات والتعهدات المحدودة المسؤولية وفق مايلي :
غايته:

/٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها (المصانع ، المدارس ، المباني الحكومية ، المطارات ومواقفها .. الخ) /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق سيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال التعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات /٤٢٢٠٢٢/ حفر آبار المياه وصيانتها /٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الاسلاك الكهربائية /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبقة الصنع /٤٢١٠٤٠/ تشييد وإصلاح الأنفاق /٤٢٢٠١٢/ تمديد خطوط الأنابيب للنفط والغاز بين المدن وداخلها /٤٢٢٠١٣/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات الطاقة الكهربائية والمحولات /٤٢٢٠١٧/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات وأبراج الاتصالات والشبكة واللاسلكية والرادار /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد المتعلقة بالمنشأة /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (ولمود البناء والإسمنت والجبسين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان وللأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات

(المشمع) وأكياس النايلون ، للأسقف الصناعية المعدنية (الجبس بورد) والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية – للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة

(جديدة ومستعملة) /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٦/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية (الجبس بورد) /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية /٤٧٥٢٧/ البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية (الجبس بورد) /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية /٨٢٩٩٠٤/ خدمات مابعد البيع (تركيب – صيانة- اصلاح) وتمثيل الشركات والوكالات العربية والاجنبية والمحلية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص المشترك فيما يخص غاية الشركة

رأسمالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة الف حصة فقط قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون الف ليرة سورية

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للشركة

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك

(أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق) خلال مدة سنتين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٥ / ٦ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة أركو للمقاولات والتعهدات

المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة ، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة :

/٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها، /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها (المصانع ، المدارس ، المباني الحكومية ، المطارات ومواقفها .. الخ) /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق سيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال التعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعقدة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات /٤٢٢٠٢٢/ حفر آبار المياه وصيانتها /٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية /٤١٠٠٣٠/ تجميع وإقامة المباني مسبقة الصنع /٤٢١٠٤٠/ تشييد وإصلاح الأنفاق /٤٢٢٠١٢/ تمديد خطوط الأنابيب للنفط والغاز بين المدن وداخلها /٤٢٢٠١٣/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات الطاقة الكهربائية والمحولات /٤٢٢٠١٧/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات وأبراج الاتصالات والشبكة واللاسلكية والرادار /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد المتعلقة بالمنشأة /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (و ل مواد البناء ول لإسمنت والجبصين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية وللبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان والأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات

(المشمع) وأكياس النايلون ، للأسقف الصناعية المعدنية (الجبس بورد) والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية - للمركبات ذات المحركات الخفيفة والثقيلة

(جديدة ومستعملة) /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجصين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٦/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية (الجبس بورد) /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للاكسسوارات المعدنية /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية (الجبس بورد) /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنايب المعدنية والحديدية /٨٢٩٩٠٤/ خدمات مابعد البيع (تركيب - صيانة - اصلاح) وتمثيل الشركات والوكالات العربية والاجنبية والمحلية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص المشترك فيما يخص غاية الشركة

-ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة ٢: اسم الشركة:

شركة أركو للمقاولات والتعهدات المحدودة المسؤولية

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة في محافظة / دمشق/ و لها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤: المدة :

غير محدودة المدة اعتباراً من تاريخ صدور القرار بتصديق نظامها الأساسي

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
علي العليان بن مظهر	سوري	١٩٧٩	ريف دمشق - جديدة عرطوز - مزرعة العليان - جانب جامع خديجة
عبد الكريم العبد الله العمر بن حماده	سوري	١٩٨٠	ريف دمشق - جديدة عرطوز - مزرعة العليان - جانب جامع خديجة
عبد الناصر الخليفة بن حسين	سوري	١٩٨٣	ريف دمشق - جديدة عرطوز - مزرعة العليان - جانب جامع خديجة
عبد الرزاق العبد الله العمر بن حماده	سوري	١٩٧٨	ريف دمشق - جديدة عرطوز - مزرعة العليان - جانب جامع خديجة
عبد الستار العبد الله العمر بن حماده	سوري	١٩٨٣	ريف دمشق - جديدة عرطوز - مزرعة العليان - جانب جامع خديجة

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب

اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣ / من المادة ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ١٠٠٠ / ألف حصة فقط قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
علي العليان بن مظهر	٣٠٠	١٥.٠٠٠.٠٠٠	%٣٠
عبد الكريم العبد الله العمر بن حماده	٣٠٠	١٥.٠٠٠.٠٠٠	%٣٠
عبد الناصر الخليفة بن حسين	١٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	%١٠
عبد الرزاق العبد الله العمر بن حماده	٢٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢٠
عبد الستار العبد الله العمر بن حماده	١٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	%١٠
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاشتراك بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /٤٠%/ في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماءهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصص التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١ : انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
 ٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
 ٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
 ٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
 ٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.
- المادة ١٢ : رهن الحصص: اتفق الشركاء على أنه لا يجوز رهن الحصص الا بإجماع الشركاء

المادة ١٣ : تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع : إدارة أمور الشركة

المادة ١٤ : الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبا من قبل الهيئة العامة ويمارسا عملهما وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى : السادة : علي العليان بن مظهر وعبد الكريم العبد الله العمر بن حماده

المادة ١٥ : مدة الإدارة:

مدة الإدارة / ٤ / سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦ : الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة / ٦٧ / ٣ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وأن يتقيد بالشروط الواردة في المادة / ٧٠ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
 ٢. للمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
- المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:

يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوض بالتوقيع عنها على أن يكون هذا التفويض موثق بسند موقع من المدير العام وممهور بخاتم الشركة

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المدير المفوض بالتوقيع عن الشركة مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفته لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائه في إدارة الشركة

المادة ٢١ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢ : الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة ، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية ، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدقي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة .

٥- يجب أن تتضمن الدعوة لعقد اجتماع الهيئة العامة جدول أعمال الجلسة

٦- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٧- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٨- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٩- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

١٠- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١١- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة

١٢- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء

المادة ٢٣ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحضر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدون المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكتاب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة و السنوية أو غيرها بناء على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة سنتين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف آخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل .

هـ- تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار

محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهنتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق لحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له أو للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة .
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة ٥- المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها.

٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة الصناعة والاقتصاد أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة بتنديبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم تم التوقيع بحضور رئيس دائرة الشركات
مدير مديرية الشركات

(٢٠٦٥)

قرار رقم /٢٨١١/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١ - يصدق النظام الأساسي لشركة مجموعة الشواقفه للشحن المحدودة المسؤولية

AL-SHAWQFEH SHIPPING GROUP L.L.C وذلك وفق مايلي :

غايتها:

٥٢٢٩١٠/ أنشطة التخليص الجمركي /٥٢٢٩٢١/ أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن البري (ترانزيت عربي ودولي)
 ٥٢٢٩٢٢/ أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن البحري (وكالة بحرية) /٥٢٢٩٢٣/ أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن
 الجوي (ترانزيت عربي ودولي) /٥٢٢٩٣٠/ العمليات المرافقة لمناولة البضائع والسلع من تغليف وتفرغ ووزن /٥٠١٢٠/
 النقل المائي البحري والساحلي للبضائع /٥١٢٠٠/ النقل الجوي للبضائع /٥٢١٠١/ تشغيل مرافق التخزين والمستودعات
 للمواد الغذائية /٥٢١٠٢/ تشغيل مرافق التخزين والمستودعات لجميع أنواع البضائع عدا المواد الغذائية /٥٢٢٤٠/ مناولة
 البضائع /٥٢٢٩٤/ الأنشطة اللوجستية لدعم عمليات النقل والتخزين والتوزيع والدخول في المناقصات والمزايدات مع
 القطاع العام والخاص والمشتري فيما يتعلق بغاية الشركة

رأسمالها: رأسمال الشركة هو /١٠٢,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط مائة واثنان مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/
 حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /١٠٢,٠٠٠/ ل.س فقط مائة ألفين ليرة سورية

مركزها :

محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع
 لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من
 الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة
 دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٨ / ٦ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة مجموعة الشواقفه للشحن المحدودة المسؤولية

AL-SHAWQFEH SHIPPING GROUP L.L.C

الفصل الأول: تأسيس الشركة ، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة
 المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري
 ولهذا النظام والقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في
 القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة :

٥٢٢٩١٠/ أنشطة التخليص الجمركي /٥٢٢٩٢١/ أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن البري (ترانزيت عربي ودولي) /٥٢٢٩٢٢/ أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن البحري (وكالة بحرية) /٥٢٢٩٢٣/ أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن الجوي (ترانزيت عربي ودولي) /٥٢٢٩٣٠/ العمليات المرافقة لمناولة البضائع والسلع من تغليف وتفريغ ووزن /٥٠١٢٠/ النقل المائي البحري والساحلي للبضائع /٥١٢٠٠/ النقل الجوي للبضائع /٥٢١٠١/ تشغيل مرافق التخزين والمستودعات للمواد الغذائية /٥٢١٠٢/ تشغيل مرافق التخزين والمستودعات لجميع أنواع البضائع عدا المواد الغذائية /٥٢٢٤٠/ مناولة البضائع /٥٢٢٩٤/ الأنشطة اللوجستية لدعم عمليات النقل والتخزين والتوزيع والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يتعلق بغاية الشركة

٣- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

٤- يحق للشركاء إضافة شركاء آخرين بموافقة الهيئة العامة

المادة ٢ : اسم الشركة:

شركة مجموعة الشواقفه للشحن المحدودة المسؤولية

AL-SHAWQFEH SHIPPING GROUP L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة في محافظة/دمشق/ و لها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤: المدة : غير محدودة المدة

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
غيث وصفي حسن شواقفه	اردني التبعية	١٩٨٧/٤/٢٥ R ٤٠٣٥٢٥	دمشق - المزنة - فندق الكوين سنتر - طابق ثالث - مكتب رقم /٣٠٦/
صالح وصفي حسن شواقفه	اردني التبعية	١٩٨٨/١٢/١ Q ٣٩٣١٢٣	دمشق - المزنة - فندق الكوين سنتر - طابق ثالث - مكتب رقم /٣٠٦/

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة / ٣ / من المادة / ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

رأس مال الشركة هو /١٠٢,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط مائة واثنان مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /١٠٢.٠٠٠/ ل.س فقط مائة واثنان ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
غيث وصفي حسن شواقفه	٥٠٠ حصة	٥١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٥٠%
صالح وصفي حسن شواقفه	٥٠٠ حصة	٥١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٥٠%
المجموع	١٠٠٠ حصة	١٠٢.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	١٠٠%

٢ يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاشتراك بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /٤٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسماءهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصص التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير أو المفوض من المديرين في حال تعددهم

٣. للشركاء ولدانني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المبيعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢ : رهن الحصص: لايجوز رهن الحصص

المادة ١٣ : تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤ : الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة/ مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبان من قبل الهيئة العامة ويمارسان عملهما وفقاً للصلاحيات المحددة لهما في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام.

ويديرها للدورة الأولى السادة : غيث وصفي حسن شواقفه وصالح وصفي حسن شواقفه

يقوم الشركاء بإدارة الشركة والتوقيع عنها مجتمعين أو منفردين ولهم كافة الصلاحيات لتحقيق أغراض الشركة شريطة أن تكون هذه الأعمال والتصرفات التي تصدر عنهم ضمن أغراض الشركة ولمصلحتها وعلى أن يسبق توقيعه اسم الشركة وشعارها

المادة ١٥ : مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦ : الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:

يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء أو الوكلاء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢ : الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعي الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدقي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة

١١- لا يحق للمدير الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
- ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
- ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
- ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- ٦- يحرر محضر بملخص مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره وبودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوية والحصول على صورة طبق الأصل عنها.
- ٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .
- ٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناء على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام
- ٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.
- ١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .
- ١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
- ٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٥ : خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفذ المعجل .

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار

محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦ :

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات

٢.

٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة ومالياتها:

المادة ٢٧ : سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨ : الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩ : المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة .

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.

٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة ٥- المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.

٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.

٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.

٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعيينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة بتنفيذها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم
تم التوقيع و التدقيق من قبلي و بحضوري
ر.د.الشركات
المحدودة

مدير مديرية الشركات

(٢٠٦٦)

قرار رقم /٢٧٨١/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١ - يصدق النظام الأساسي لشركة شركة بلوم تيك نظم لحلول الأعمال المحدودة المسؤولية وبياناتها على النحو التالي :

غايتها:

/٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية)، /٦٢٠٢٠١/ تخطيط وتصميم نظم الحاسوب التي تستخدم في تكامل تكنولوجيات المعدات الحاسوبية والبرمجيات والاتصالات، /٦٢٠٢٠٢/ تقديم خدمة إدارة وتشغيل ودعم شبكة الحاسوب و/أو مرافق تجهيز البيانات لدى العميل في الموقع، /٦٢٠٩٠١/ حل المشكلات الكبيرة التي تتعرض لها الحواسيب، /٦٣١٢٠٣/ خدمات إدارة المواقع الإلكترونية، /٤٣٢١٢٢/ تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية /٦٣١٢٠١/ تشغيل مواقع الشبكة التي تستخدم محرك بحث من أجل إنشاء قواعد بيانات واسعة لعناوين الأنترنت والمحتوى وصيانتها في نسق يسهل عملية البحث /٦٣١٢٠٢/ تشغيل مواقع الشبكة الأخرى التي تستخدم كبوابات إلى الأنترنت مثل مواقع الإعلام التي تقدم تحديثاً دورياً للمحتوى /٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة) /٤٦٥١٠١/ البيع بالجملة للحواسيب ومستلزماتها /٤٦٥١٠٢/ البيع بالجملة للبرمجيات /٤٦٥١٠٣/ البيع بالجملة للمعدات الطرفية بما فيها الماسحات الضوئية /٤٦٥١٠٤/ البيع بالجملة للطابعات وأحبارها /٤٧٤١١١/ البيع بالتجزئة للحواسيب وملحقاتها /٤٧٤١١٢/ البيع بالتجزئة للطابعات وأحبارها /٤٧٤١١٣/ البيع بالتجزئة للمعدات الطرفية /٤٧٤١٤٠/ البيع بالتجزئة للبرمجيات غير معدة بناء على الطلب /٦٢٠٩٠١/ حل المشكلات الكبيرة التي تتعرض لها الحواسيب /٦٢٠٩٠٣/ أنشطة تركيب وتهيئة الحواسيب الشخصية وتنصيب البرمجيات وخدمات الحاسوب والمعلومات /٣٣٢٠٢١/ تركيب معدات الاتصالات /٣٣٢٠٢٢/ تركيب الحواسيب المركزية والطرفية /٩٥١١١١/ إصلاح وصيانة الحواسيب المكتبية والمحمولة (بجميع أنواعها وأحجامها) /٩٥١١١٢/ إصلاح وصيانة الشاشات ، لوحة المفاتيح ، الفأرة ، وغيرها من ملحقات مشابهة /٩٥١١١٣/ إصلاح محركات الأقراص الضوئية (الأقراص الحاسوبية) المدمجة للقراءة والكتابة والأقراص المدمجة للقراءة فقط وأقراص الفيديو الرقمية للقراءة والكتابة /٩٥١١٢٠/ إصلاح وصيانة الطابعات والماسحات الضوئية /٩٥١١٣٠/ إصلاح وصيانة المحركات والأنظمة وأجهزة تخزين المعلومات الثابتة والمحمولة /٩٥١١٤٠/ إصلاح الأجهزة الطرفية المخصصة للحاسوب ومخدم الحاسوب والماسحات الضوئية بما فيها ماسحات الرموز بالأعمدة وقارئات البطاقات الذكية /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للحواسيب والمعدات الطرفية للحواسيب والبرمجيات والماسحات الضوئية) ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات المحلية والعربية والأجنبية بما يتعلق بغاية الشركة

رأس مالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥٠٠٠/ حصة فقط خمسة الاف حصة قيمة كل حصة /١٠.٠٠٠/ ل.س فقط عشرة الاف ليرة سورية

مركزها :

محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: مدة الشركة غير محدودة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي .

+والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٧/٦/٢٠٢٥م

النظام الأساسي لشركة بلوم تيك نظم لحلول الاعمال

المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة ، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة :

/٢٠١٠٢/إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية)،/٢٠٢٠٢/ تخطيط وتصميم نظم الحاسوب التي تستخدم في تكامل تكنولوجيات المعدات الحاسوبية والبرمجيات والاتصالات،/٢٠٢٠٢/ تقديم خدمة إدارة وتشغيل ودعم شبكة الحاسوب و/أو مرافق تجهيز البيانات لدى العميل في الموقع،/٢٠٩٠١/ حل المشكلات الكبيرة التي تتعرض لها الحواسيب/٢٠٣١٢/ خدمات إدارة المواقع الإلكترونية،/٢٠٢١٢٢/ تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية /٢٠١٢٠١/ تشغيل مواقع الشبكة التي تستخدم محرك بحث من أجل إنشاء قواعد بيانات واسعة لعناوين الأنترنت والمحتوى وصيانتها في نسق يسهل عملية البحث /٢٠٢٠٢/ تشغيل مواقع الشبكة الأخرى التي تستخدم كوابات إلى الأنترنت مثل مواقع الإعلام التي تقدم تحديثاً دورياً للمحتوى /٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم – التطبيقات البرمجية – قواعد البيانات – مواقع الشبكة)/٢٠١٠١/ البيع بالجملة للحواسيب ومستلزماتها /٢٠١٠٢/ البيع بالجملة للبرمجيات /٢٠١٠٣/ البيع بالجملة للمعدات الطرفية بما فيها المساحات الضوئية /٢٠١٠٤/ البيع بالجملة للطابعات وأحبارها /٢٠١١١/ البيع بالتجزئة للحواسيب وملحقاتها /٢٠١١٢/ البيع بالتجزئة للطابعات وأحبارها /٢٠١١٣/ البيع بالتجزئة للمعدات الطرفية /٢٠١٤٠/ البيع بالتجزئة للبرمجيات غير معدة بناء على الطلب /٢٠٩٠١/ حل المشكلات الكبيرة التي تتعرض لها الحواسيب /٢٠٩٠٣/ أنشطة تركيب وتهينة الحواسيب الشخصية وتنصيب البرمجيات وخدمات الحاسوب والمعلومات /٢٠٢١٠٢/ تركيب معدات الاتصالات /٢٠٢٢٠٢٢/ تركيب الحواسيب المركزية والطرفية /٢٠١١١١/ إصلاح وصيانة الحواسيب المكتبية والمحمولة (بجميع أنواعها وأحجامها) /٢٠١١١٢/ إصلاح وصيانة الشاشات ، لوحة المفاتيح ، الفأرة ، وغيرها من ملحقات مشابهة /٢٠١١١٣/ إصلاح محركات الأقراص الضوئية (الأقراص الحاسوبية) المدمجة للقراءة والكتابة والأقراص المدمجة للقراءة فقط وأقراص الفيديو الرقمية للقراءة والكتابة /٢٠١١٢٠/ إصلاح وصيانة الطابعات والمساحات الضوئية /٢٠١١٣٠/ إصلاح وصيانة المحركات والأنظمة وأجهزة تخزين المعلومات الثابتة والمحمولة /٢٠١١٤٠/ إصلاح الأجهزة الطرفية المخصصة للحاسوب ومخدم الحاسوب والمساحات الضوئية بما فيها مساحات الرموز بالأعمدة وقارئات البطاقات

الذكية /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للحواسيب والمعدات الطرفية للحواسيب والبرمجيات والماسحات الضوئية) ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتراك وتمثيل الشركات المحلية والعربية والأجنبية بما يتعلق بغاية الشركة

٣- ويحق لها تعديل غايتها كلياً و جزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة ٢: اسم الشركة:

شركة بلوم تيك نظم لحلول الاعمال المحدودة المسؤولية

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة في دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤: المدة :

غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار
محمد باسل بن زهير سحلول	سوري	١٩٩١	دمشق - الميدان - مقابل جريدة تشرين - شارع عمر الخيام - بناء رقم ٣ الطابق الأرضي - هاتف: ٠٩٨٨٠١١٢٣١
احمد بن زهير سحلول	عربي سوري	٢٠٠٠	دمشق - الميدان - مقابل جريدة تشرين - شارع عمر الخيام - بناء رقم ٣ الطابق الأرضي - هاتف: ٠٩٨٨٠١١٢٣١

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣ / من المادة ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١- حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥٠٠٠/ حصة فقط خمسة الاف حصة قيمة كل حصة /١٠.٠٠٠/ ل.س فقط عشرة آلاف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمد باسل بن زهير سحلول	٤٠٠٠	٤٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٠%
احمد بن زهير سحلول	١٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٠%
المجموع	٥٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠%

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ٤٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصص التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم
٣. للشركاء ولدانتي الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المبيعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤ : الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام.

ويدير الشركة في الدورة الأولى السيد محمد باسل سحلول

المادة ١٥ : مدة الإدارة:

مدة الإدارة /أربع/ سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦ : الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٣٦٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
 ٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
- المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور والمالية والإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائه في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على المدير الآخر عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ - المحظورات :

١. لا يجوز للمدير بدون موافقة الهيئة العامة للشركة أن يتولى الإدارة في شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة ، أو أن يقوم لحسابه أو لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة أو منافسة لأغراض الشركة .
٢. لا يجوز أن يكون لمدير الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة ، ويجب تجديد هذا الترخيص في كل سنة.
٣. لا يجوز للمدير أن يحصل من الشركة على قروض أو كفالات لصالحه أو لصالح أقربائه حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة .

المادة ٢٢ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٣: الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعي الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١.

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء

المادة ٢٤ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بملخص مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .

٨- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

٩- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١٠- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٥- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- يخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٦: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل .

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٧ اختيارهم:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب ان تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات

٢. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٨: سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٩: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية احتياطي الاستهلاك حسب النسب المعتمدة لدى وزارة المالية تخضع لأحكام المادة /٨٤/ من قانون الشركات

أما الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - تخضع للمواد /٨٢-٨٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة ٣٠: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية المختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية المختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة .

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.

٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة ٥- المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣١:

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣٢:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٣: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٤:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع وكيل المؤسس تم التوقيع بحضور ر.د الشركات المحدودة
مدير مديرية الشركات

(٢٠٦٧)

قرار رقم /٢٩٣١/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي شركة ثوابت للمقاولات والتجارة المحدودة المسؤولية وفق مايلي :

غايته: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية/٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض/٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعقدة/٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات/٤٢٢٠١١/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات/٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمواد البناء للإسمنت والجبسين بأنواعه- والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية- وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- وللبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- للأصباغ والورنيش والمواد العازلة- لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- لمنتجات الديكور للأسقف الصناعية المعدنية (الجبسن بورد) والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية - والحديد المبروم وحديد البناء- والمواد الإنشائية المعدنية) /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة آلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية/٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء/٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصي) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية/٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة/٤٦٦٣٦/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون/٤٦٦٣٧/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية (الجبسن بورد) /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية/٤٧٥٢٧/ البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة/٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة للإكسسوارات المعدنية/٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة/٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء/٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان/٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية (الجبسن بورد)/٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة/٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة

والدهانات/٤٧٥٢٤٠/البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها/٤٧٥٢٥٠/البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها/٤٧٥٢٧٤/البيع بالتجزئة للحديد المبروم/٤٧٥٢٧٥/البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

رأسمالها: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية.

مدتها: خمسون عاماً تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي. ويجوز تمديدتها لمدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٣/٦/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة ثوابت للمقاولات والتجارة المحدودة المسؤولة

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١. تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة:

٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني غير التاريخية /٤١٠٠٢٤٢/ إعادة تأهيل وترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات

المجاري والمضخات/٤٢٢٠١١/تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات/٤٣٢١١١/تمديد الأسلاك الكهربائية/٤٦١٠٥٢/أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمواد البناء للإسمنت والجبسين بأنواعه-والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية- ولآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- وللبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- للأصباغ والورنيش والمواد العازلة- لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- لمنتجات الديكور للأسقف الصناعية المعدنية (الجبسن بورد) والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية - والحديد المبروم وحديد البناء- والمواد الإنشائية المعدنية) /٤٦٥٩٩٣/البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية/٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٦٣١/البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء/٤٦٦٣٣١/البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية/٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة/٤٦٦٣٦/البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون/٤٦٦٣٧/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية (الجبسن بورد) /٤٦٦٣٨/البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية/٤٧٥٢٧/البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة/٤٧٥٢٧١/البيع بالتجزئة للإكسسوارات المعدنية/٤٧٥٢٧/البيع بالتجزئة لمواد ومستلزمات البناء والخردة/٤٧٥٢٧١/البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء/٤٧٥٢٧٢/البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان/٤٧٥٢٧٧/البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية (الجبسن بورد)/٤٧٥٢٧٨/البيع بالتجزئة للمواد العازلة/٤٧٥٢٣٠/البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات/٤٧٥٢٤٠/البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها/٤٧٥٢٥٠/البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها /٤٧٥٢٧٤/البيع بالتجزئة للحديد المبروم/٤٧٥٢٧٥/البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشترك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.
المادة ٢: اسم الشركة: شركة ثوابت للمقاولات والتجارة المحدودة المسؤولة.

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: مدة الشركة خمس سنوات عاملاً تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها. ويجوز تمديد مدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	المواليد	الجنسية	الرقم الوطني	مكان الإقامة والموطن المختار
محمود محمد الأحمد	الحسكة ١٩٨٩	سوري	٠٨٠٨٠٠٠٠٩٧١	دمشق- المزة- جانب جامع الأكرم موبايل ٠٩٤٤٤٠٠١٣٧
بهاء محي الدين جاموس	الابيار ١٩٧٧	سوري	٠٣٠٨٠٠٠٠١٤٦	دمشق- المزة- جانب جامع الأكرم موبايل ٠٩٤٠٦٠٦٠٩٣

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأس مال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على ١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة ٥٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمود محمد الأحمد	٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٥٠%
بهاء محي الدين جاموس	٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٥٠%
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	١٠٠%

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة ٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة ٤٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.
٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.
٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبان من قبل الهيئة العامة ويمارسان عملهما وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى: السادة محمود محمد الأحمد وبهاء محي الدين جاموس.

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠% من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠ % من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥ % من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

- ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.
- د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.
- هـ- تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من الوزارة مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب ان تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات

٢. الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨ : الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطيات التالية: الاحتياطي الإجباري-الاحتياطي الاختياري-احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطيات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩ : المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة و نشاطها.

٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي و مسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- عينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها.

٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافةً إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.

٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.

٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور

مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

ر.د. الشركات

(٢٠٦٨)

قرار رقم /٣١٢٣/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة الملك والمحاري للتخليص الجمركي المحدودة المسؤولية وذلك وفق مايلي: غايتها: (٥٢٢٩١٠) أنشطة التخليص الجمركي، (٥٢٢٩٢١) أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن البري (ترانزيت عربي ودولي) ، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يتعلق بغاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية.

رأسمالها: رأسمال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥٠.٠٠٠/ حصة فقط خمسون ألف حصة قيمة كل حصة /١٠٠٠/ ل.س فقط ألف ليرة سورية.

مركزها: محافظة ريف دمشق. ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محددة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى /أمانة السجل التجاري في محافظة ريف دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١ م

النظام الأساسي لشركة

لشركة الملك والمحاري للتخليص الجمركي المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١. تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- غاية الشركة: (٥٢٢٩١٠) أنشطة التخليص الجمركي، (٥٢٢٩٢١) أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن البري (ترانزيت عربي ودولي) ، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، فيما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية .

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة الملك والمحائري للتخليص الجمركي المحدودة المسؤولة.

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة/ ريف دمشق/ ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ التصديق على النظام الأساسي.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
محمد نزار الملك بن محمد عادل	سوري	شام ١٩٦٣/٥/١٣	دمشق - ميدان - بناء النضال - طابق ٩
محمد الملك بن محمد العادل	سوري	دمشق ١٩٦٨/٦/١٦ ٠١٠٤٠١٠٨٦٤٣	دمشق - ميدان - بناء النضال - طابق ١١
محمد غياث الملك بن محمد العادل	سوري	دمشق ١٩٧٧/١/١٠ ٠١٠٤٠١٤١٧٥٠	دمشق - ميدان - بناء النضال - طابق ٥
أمجد المحائري بن سمير	سوري	دمشق ١٩٧٧/١/١ ٠١٠١٠٠٣٤٤٠٢	دمشق - ميدان - بناء النضال - طابق ٦

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأس مال الشركة:

١. رأس مال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥٠.٠٠٠ حصة فقط خمسون ألف حصة قيمة كل حصة /١٠٠٠ ل.س فقط الف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمد نزار الملك بن محمد عادل	١٢.٥٠٠ حصة	١٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س	٢٥%
محمد الملك بن محمد العادل	١٢.٥٠٠ حصة	١٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س	٢٥%
محمد غياث الملك بن محمد العادل	١٢.٥٠٠ حصة	١٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س	٢٥%
أمجد المحاييري بن سمير	١٢.٥٠٠ حصة	١٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س	٢٥%
المجموع	٥٠.٠٠٠ حصة	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	١٠٠%

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتمال بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /٤٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأس مال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص إلا بموافقة الهيئة العامة.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى: السيد محمد نزار الملك بن محمد عادل

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير العام الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، وبحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عناوينهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

- ٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.
- ٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
- ٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.
- ٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.
- ٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.
- ١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.
- ١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
- ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
- ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
- ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- ٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ٢٤ ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.

٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإحتياطي الإجباري- الإحتياطي الاختياري- إحتياطي الاستهلاك وتخضع الإحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة الإدارة العامة للتجارة الداخلية و حماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع والتدقيق من قبلي وبحضوري
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم
ر.د. الشركات
(٢٠٦٩)

قرار رقم /٢٧٧٠/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة سوفيديا لتطوير البرمجيات والتسويق الإلكتروني المحدودة المسؤولية وفق مايلي :

غايته: /٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم- التطبيقات البرمجية- قواعد البيانات- مواقع الشبكة)/٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية)/٦٢٠١٠٣/ أنشطة أخرى للبرمجة الحاسوبية وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخص غاية الشركة فقط.

رأسمالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ ألف حصة فقط بقيمة الحصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س خمسون ألف ليرة سورية فقط.

مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها وتخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشتهر الشركة لدى أمانة مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق أمانة السجل التجاري وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٦/٦/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة سوفيديا لتطوير البرمجيات والتسويق الإلكتروني المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١. تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- غاية الشركة:

١٠١٠١٠٢/تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ) برمجيات النظم- التطبيقات البرمجية- قواعد البيانات- مواقع الشبكة(١٠٢/٢٠١٠٢/إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية)/١٠٣/٢٠١٠٣/أنشطة أخرى للبرمجة الحاسوبية وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك في ما يخص غاية الشركة فقط

المادة ٢: اسم الشركة: شركة سوفيديا لتطوير البرمجيات والتسويق الالكتروني المحدودة المسؤولية.

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: غير محدودة اعتباراً من تاريخ صدور القرار بتصديق نظامها الأساسي.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
أنس حسن بكرو	سوري	١٩٨٩	ريف دمشق- جرمانا- مدخل الباسل-بناء الحلبي
أيهم نايف الفهاد	سوري	١٩٨٩	ريف دمشق- جرمانا- مدخل الباسل-بناء الحلبي
فايز عبد الله الابراهيم	سوري	١٩٩٨	دمشق- الزاهرة الجديدة- حي الزهور- شارع النور- جانب ليزر لخدمات الكمبيوتر

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
أنس حسن بكرو	٤٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٤٠
أيهم نايف الفهاد	٤٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٤٠
فايز عبد الله الابراهيم	٢٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢٠
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكنتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ٤٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة /٦٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: اتفق الشركاء على أنه لا يجوز رهن الحصص إلا بإجماع الشركاء.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام. ويديرها للدورة الأولى: السيد أنس حسن بكرو

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
 ٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
- المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوض بالتوقيع عنها على ان يكون هذا التفويض موثق بسند موقع من المدير العام وممهور بخاتم الشركة

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المدير المفوض بالتوقيع عن الشركة مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء بالتضامن عن أخطائه في إدارة الشركة،

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يجب ان تتضمن الدعوة بعقد اجتماع الهيئة العامة جدول اعمال الجلسة

٦- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٧- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

- ٨- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.
 - ٩- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.
 - ١٠- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.
 - ١١- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.
 - ١٢- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.
- المادة ٢٣:

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
- ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
- ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
- ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- ٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.
- ٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.
- ٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام.
- ٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.
- ١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١١- يعاقب موقع المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحازمين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لانحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٦:

١- تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له أو للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الإحتياطي الإجباري- الإحتياطي الاختياري- إحتياطي الاستهلاك وتخضع الإحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.

٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي و مسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور

مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

ر.د. الشركات

(٢٠٧٠)

قرار رقم / ٢٨٣٨

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة يوروبيرت للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولية

Europert Trading and Contracting L.L.C وذلك وفق مايلي:

غايته: ٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (المركبات الخفيفة الجديدة- المركبات الخفيفة المستعملة - المركبات الثقيلة الجديدة - المركبات الثقيلة المستعملة - قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها- زينة واكسسوارات المركبات- إطارات المركبات (الداخلية و الخارجية) وتوابعها -الحديد المبروم وحديد البناء- للخشب بجميع أنواعه (مصقول وغير مصقول)- للمنتجات الخشبية المعالجة أولاً- المواد الإنشائية المعدنية للأدوات الحديدية والأقفال- للأنابيب المعدنية الحديدية- للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية- مواد البناء للإسمنت والجبصين بأنواعه مواد البناء (الرمال والحصى)- للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- لمنتجات ومشغولات خشبية لازمة لأعمال البناء- للأدوات الصحية وتمديداتها وسخانات وصهاريج المياه (يشمل الطاقة الشمسية وسخانات الحمامات والأحواض والمراحيض وغيرها من الأدوات الصحية الرخامية)- للتركيبات الصحية (مثل :الأنابيب وتركيباتها والصنابير وقطع الوصل والأنابيب المطاطية ...الخ) للأصباغ والورنيش والدهانات- للمواد العازلة ومواد الحشو والتركيب- لأصباغ وورنيش وطلاء المواد العازلة -لأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية - لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية -للاكسسوارات المعدنية-للاكسسوارات المعدنية كإكسسوارات الأقفال وعلاقات الملابس والمفصلات وغيرها -للعدد والأدوات اليدوية والخردوات-لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان- لخشب البناء- الطابعات وأحبارها)

٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة- /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة- /٤٥٣٠١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها- /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة وإكسسوارات المركبات- /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها- /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء- /٤٦٦٣١١/ البيع بالجملة للخشب بجميع أنواعه (مصقول وغير مصقول) /٤٦٦٣١٢/ البيع بالجملة للمنتجات الخشبية المعالجة أولاً- /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية/٤٦٦٣٢١/ البيع بالجملة للأدوات الحديدية والأقفال- /٤٦٦٣٢٢/ البيع بالجملة للأنابيب المعدنية الحديدية- /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية -/٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه- /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) -/٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر

والرخام والسيراميك والبورسلان - /٤٦٦٣٣٥/ البيع بالجملة لمنتجات و مشغولات خشبية لازمة لأعمال البناء /٤٦٦٣٤١/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وسخانات وصهاريج المياه (يشمل الطاقة الشمسية وسخانات الحمامات والأحواض والمراحيض وغيرها من الأدوات الصحية الرخامية -/٤٦٦٣٤٢/ البيع بالجملة للتركيبات الصحية (مثل: الأنابيب وتركيباتها والصنابير وقطع الوصل والأنابيب المطاطية ... الخ) -/٤٦٦٣٥١/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والدهانات -/٤٦٤٣٥٢/ البيع بالجملة للمواد العازلة و مواد الحشو والتركيب -/٤٦٦٣٥٩/ البيع بالجملة لأصباغ وورنيش و طلاء المواد العازلة /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون -/٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية -/٤٦٦٣٨٠/ للإكسسوارات المعدنية /٤٦٦٣٨١/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية كإكسسوارات الأقفال وعلاقات الملابس والمفصلات وغيرها /٤٦٦٣٨٢/ البيع بالجملة للعدد والأدوات اليدوية والخردوات -/٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية -/٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء، /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان -/٤٧٥٢٧٣/ لخشب البناء -/٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم -/٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية -/٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية -/٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة -/٤٧٧٣٦١/ البيع بالتجزئة لآلات ومعدات التشييد والبناء -/٤٦٥١٠٤/ البيع بالجملة للطابعات وأحبارها، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

رأسمال الشركة: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١.٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية.

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي .

مركزها: محافظة ريف دمشق، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق/ أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٦/١٩ م

النظام الأساسي لشركة يوروبيرت للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولة

Europert Trading and Contracting L.L.C

الفصل الأول : تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١ : التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (المركبات الخفيفة الجديدة- المركبات الخفيفة المستعملة -المركبات الثقيلة الجديدة - المركبات الثقيلة المستعملة -قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها- زينة واكسسوارات المركبات- إطارات المركبات (الداخلية و الخارجية)وتوابعها -الحديد المبروم وحديد البناء- للخشب بجميع أنواعه (مصقول وغير مصقول)- للمنتجات الخشبية المعالجة أولاً- المواد الإنشائية المعدنية - للأدوات الحديدية والأقفال- للأنابيب المعدنية الحديدية- للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية- مواد البناء للإسمنت والجبصين بأنواعه مواد البناء (الرمال والحصى)-للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- لمنتجات ومشغولات خشبية لازمة لأعمال البناء- للأدوات الصحية وتمديداتها وسخانات وصهاريج المياه (يشمل الطاقة الشمسية وسخانات الحمامات والأحواض والمراحيض وغيرها من الأدوات الصحية الرخامية)- للتركيبات الصحية (مثل :الأنابيب وتركيباتها والصنابير وقطع الوصل والأنابيب المطاطية...الخ) للأصباغ والورنيش والدهانات- للمواد العازلة ومواد الحشو والتركيب- لأصباغ وورنيش وطلاء المواد العازلة -لأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية - لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية -للاكسسوارات المعدنية-للاكسسوارات المعدنية كإكسسوارات الأقفال وعلاقات الملابس والمفصلات وغيرها -للعدد والأدوات اليدوية والخردوات-لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية-للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان- لخشب البناء- للطابعات وأحبارها) /٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة- /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة- /٤٥٣٠١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها- /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة وإكسسوارات المركبات- /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها- /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء- /٤٦٦٣١١/ البيع بالجملة للخشب بجميع أنواعه (مصقول وغير مصقول) /٤٦٦٣١٢/ البيع بالجملة للمنتجات الخشبية المعالجة أولاً- /٤٦٦٣٢٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٢١/ البيع بالجملة للأدوات الحديدية والأقفال- /٤٦٦٣٢٢/ البيع بالجملة للأنابيب المعدنية الحديدية- /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية - /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين

بأنواعه- /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) -/٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- /٤٦٦٣٣٥/ البيع بالجملة لمنتجات ومشغولات خشبية لازمة لأعمال البناء /٤٦٦٣٤١/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وسخانات وصهاريج المياه (يشمل الطاقة الشمسية وسخانات الحمامات والأحواض والمراحيض وغيرها من الأدوات الصحية الرخامية -/٤٦٦٣٤٢/ البيع بالجملة للتركيبات الصحية (مثل: الأنابيب وتركيباتها والصنابير وقطع الوصل والأنابيب المطاطية ... الخ)- /٤٦٦٣٥١/ البيع بالجملة للأصباغ و الورنيش والدهانات- /٦٤٤٣٥٢/ البيع بالجملة للمواد العازلة و مواد الحشو والتركيب- /٤٦٦٣٥٩/ البيع بالجملة لأصباغ وورنيش و طلاء المواد العازلة /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية)- /٤٦٦٣٨٠/ للإكسسوارات المعدنية /٤٦٦٣٨١/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية كإكسسوارات الأقفال وعلاقات الملابس والمفصلات و غيرها -/٤٦٦٣٨٢/ البيع بالجملة للعدد والأدوات اليدوية والخردوات- /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء، /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان- /٤٧٥٢٧٣/ لخشب البناء -/٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم- /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية- /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية- /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة- /٤٧٧٣٦١/ البيع بالتجزئة لآلات ومعدات التشييد والبناء- /٤٦٥١٠٤/ البيع بالجملة للطابعات وأحبارها، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

- ويحق لها في سبيل تحقيق غايتها: تملك العقارات والآليات اللازمة.

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً أو جزئياً بقرار من الهيئة العامة ، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأً لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة يوروبيرت للتجارة والمقاولات المحدودة المسؤولة

Europert Trading and Contracting L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة:

مدة الشركة (غير محدودة) تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة و الموطن المختار
محمد سعيد عبد الرحمن العابد	سوري	١٩٦٠	ريف دمشق-عين ترما- الدوار الشمالي- بناء جحا- طابق اول
محمد محمد سعيد العابد	سوري	١٩٩٠	ريف دمشق-عين ترما- الدوار الشمالي- بناء جحا- طابق اول
رامز محمد سعيد العابد	سوري	١٩٨٦	ريف دمشق-عين ترما- الدوار الشمالي- بناء جحا- طابق اول

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي والعيني للشركة كل منهم بالمبلغ والمساهمة المقيمة بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣ / من المادة ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام .

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأسمال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على / ١.٠٠٠ / فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية وذلك على النحو التالي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمد سعيد عبد الرحمن العابد	٤٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٤٠
محمد محمد سعيد العابد	٤٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٤٠
رامز محمد سعيد العابد	٢٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٨ : تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة ٤٠٪ في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩ : استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠ : سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين العامين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١ : انتقال ملكية الحصص :

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢ : رهن الحصص: لا يجوز للشركاء رهن الحصص تحت أي مسمى قانوني.

المادة ١٣ : تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤ : الإدارة :

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام ونائبه من الشركاء أو من الغير ينتخبوا من قبل الهيئة العامة ويمارسوا عملهم وفقاً للصلاحيات المحددة لهم في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام .
ويديرها للدورة الأولى : السيد محمد سعيد عبد الرحمن العابد بمنصب المدير عام، والسيد محمد محمد سعيد العابد بمنصب نائب المدير العام.

المادة ١٥ : مدة الإدارة :

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦ : الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك الأمور المالية وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم .

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢ : الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

- وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع

الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحضر محضر بملخص مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي ، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام .

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن ٧٥% من رأس مال الشركة.

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالمعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات :

المادة ٢٦:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من الوزارة المعنية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة /١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له أو للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة.

الفصل السابع: مدققوا الحسابات :

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية : الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة .

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .

٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها :

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً ، و تتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي ، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور والتدقيق من قبلي
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسسين أو من يمثلهم
رئيس دائرة الشركات

(٢١٠٥)

وزارة الاقتصاد والصناعة

قرار رقم /٥٦١٤/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي

المادة ١- تعدل المادة /٨/ من النظام الأساسي لشركة استقرار المساهمة المغفلة القابضة الخاصة (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) المتعلقة بالمركز والفروع لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة /٨/ رأسمال الشركة :

رأسمال الشركة هو : /١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط مليار ليرة سورية وهو موزع على /١٠.٠٠٠.٠٠٠/ سهم فقط عشرة ملايين سهم اسمي قيمة كل سهم /١٠٠/ ل.س فقط مائة ليرة سورية وقد اكتب المؤسسون على رأس المال بشكل كامل وفق الشكل التالي :

اسم الشريك	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة	النسبة
محمد خير دياب بن فوزي	فلسطيني سوري	٩.٩٠٠.٠٠٠ سهم	٩٩٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٩٩%
عبد الباقي دياب بن فوزي	فلسطيني سوري	٥٠.٠٠٠ سهم	٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٠.٥%
نهوند النجار بنت صهيبي	سورية	٥٠.٠٠٠ سهم	٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٠.٥%
المجموع		١٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	١٠٠%

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق /أمانة السجل التجاري/ ويعتبر القرار لاغياً

إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام /٢٠١١/

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق ٢٠٢٥/٩/١٥ م

(٢١١٨)

قرار رقم /٤٦٩٥/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة اميرامار المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٠ المتضمن تعديل المادة /١٤+١٨ / من النظام الأساسي للشركة وانتخاب إدارة جديدة وذلك على الشكل التالي :

المادة ١٤ : الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبان من قبل الهيئة العامة ويمارسان عملهما وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام.

- انتخاب السادة هاني أحمد الزعبي ومحمود هاني الزعبي لمدة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ الاجتماع في ٢٠٢٥/٨/١٠

المادة /١٨/ التوقيع عن الشركة:

يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري /وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٠٢٥/٨/١٨

(٢١١٩)

قرار رقم /٥٦٦٣/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- تعديل المادة /١٤/ من النظام الأساسي لشركة الرواق للحلول التقنية المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) المتعلقة بالإدارة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة /١٤/ الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام

ويديرها للدورة الأولى : السيد جمان الادلبي بن محمد راتب

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ٢٠٢٥/٩/١٦ م

(٢١٢٠)

قرار رقم /٦٥٩٠/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة غروفاست للتدريب والتسويق الإلكتروني المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٢ المتضمن تعديل المادة /٢/١/ من النظام الأساسي وفتح فرع للشركة وذلك على الشكل التالي :

المادة (٢/١) غاية الشركة :

٨٢٣٠٠١/ تنظيم وإدارة المعارض العامة
٨٢٣٠٠٢/ تنظيم وإدارة المعارض التخصصية
٨٢٣٠٠٣/ تنظيم وإدارة المؤتمرات والاجتماعات
وورش العمل /٨٢٣٠٠٤/ تنظيم الفعاليات الثقافية
والفنية /٨٥٤٩٥١/ التدريب في علوم الإدارة تشمل

(تنمية الموارد البشرية وتأهيل المدراء وإدارة المشاريع) /٨٥٤٩٥٢/ التدريب على المهارات الحياتية تشمل (مهارات القيادة والتواصل والخطابة والحوار) /٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ

(برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة) /٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية) والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتترك وتمثيل الشركات والوكالات المحلية والعربية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة

- فتح فرع للشركة على العنوان التالي :

دمشق - القابون - شركة انجزلي ثري لخدمات المكتب المرن - عقار رقم ٤/٢٠٠١ - غرفة B/ / - المكتب رقم ١٤/

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري /وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٠٢٥/١٠/١٤

(٢١٢١)

قرار رقم /٦٤٦٥/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل المادة /١٤/ من النظام الأساسي لشركة الرواق للحلول التقنية المحدودة المسؤولة (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) المتعلقة بالإدارة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة /١٤/ الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام

ويديرها للدورة الأولى : السيد جمان ادلبي بن محمد راتب

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٠٢٥/١٠/٨ م

(٢١٢٢)

قرار رقم /٦٣٧١/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة قهوة ديسمير التجارية المحدودة المسؤولة والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٥ الذي تقرر فيه الموافقة بالاجماع على تعديل المادة /٢/ من النظام الاساسي للشركة والمتعلقة باسم الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة ٢/ : اسم الشركة : شركة قهوة ثمانية ديسمبر التجارية المحدودة المسؤولية
المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري / ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً
المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه
 دمشق ٢٠٢٥/١٠/٦ (٢١٢٣)

قرار رقم /١٣٥٥/
 وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة السيل التجارية المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ المتضمن تعديل المادة ٢/١/ المتعلقة بأغراض الشركة وذلك على الشكل التالي :

المادة ٢/١/ أغراض الشركة :

٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد و التصدير غير المخصصة (مواد البناء للإسمنت و الجبسين بأنواعه - المواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية - آلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية - البلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان - الأصباغ والورنيش والمواد العازلة - ورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون - الأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية - الحديد المبروم وحديد البناء - المواد الإنشائية المعدنية - الأكسسوارات المعدنية - المركبات الخفيفة الجديدة - المركبات الخفيفة المستعملة - المركبات الثقيلة الجديدة - المركبات الثقيلة المستعملة - قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها - زينة واكسسوارات المركبات - إطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها - البطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات -لآلات والمعدات واللوازم الزراعية - لقطع غيار المعدات والآلات الزراعية) /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة

المدينة /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية /٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة /٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة - /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة /٤٥٣٠١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة واكسسوارات المركبات /٤٥٣٠٣٠/ - /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها /٤٥٣٠٤/ البيع بالجملة والتجزئة للبطاريات وشمعات الاحتراق وأجهزة الإضاءة والصوت وقطع الغيار الكهربائية للمركبات /٤٦٥٣٠/ البيع بالجملة للآلات والمعدات واللوازم الزراعية /٤٦٥٣٠٥/ البيع بالجملة لقطع غيار المعدات والآلات الزراعية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية ، عدا بناء المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٠٢٥/٤/١٤ م

(٢١٢٤)

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ٢٠٢٥/١٠/١٩ م
(٢١٢٥)

قرار رقم ٦٧٨٦/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- يصحح الخطأ المادي الوارد بالنظام الأساسي لشركة دايمود ليس ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية لمالكها شركة مجموعة الحيتور المحدودة DIMOND LEASE O.P.L.L.C المسؤولية وذلك بالنسبة للمادة ٣/ ليصبح بعد التعديل التصحيح على الشكل التالي:
المادة ٣/ اسم الشركة:

شركة دايمود ليس ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية لمالكها شركة مجموعة الحيتور المحدودة DIMOND LEASE O.P.L.L.C المسؤولية
المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق خلال مدة ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ٢٠٢٥/١٠/٢٢ م
(٢١٢٦)

قرار رقم ٦٧٠٨/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الموجة الزرقاء المحدودة المسؤولية المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٢ والمتضمن الموافقة بالإجماع على تصحيح اسم الشريك اسعد العبد بن عبد الوارد في المادتين ٥/و/٧ من النظام الأساسي للشركة ليصبح بعد التصحيح سعد خلف الذياب بن عبد الرزاق بموجب القرار الصادر عن محكمة الأحوال المدنية بالتبني برقم أساس ٢٥/ قرار ٢٥/ لعام ٢٠٢١ وبموجب بيان القيد الفردي المدني الصادر عن الإدارة العامة للشؤون المدنية بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٢.
وتصحيح اسم الشريك عبد الله العبد بن عبد الوارد في المادتين ٥/و/٧ من النظام الأساسي للشركة ليصبح

قرار رقم ٦٧٢١/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة القيصر للحوم المجمدة المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٥ المتضمن تعديل المادتين ٢/و/١ من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة باسم الشركة وغاية الشركة بإضافة نشاط عليها دون المساس بنص المادة وذلك على الشكل التالي:

المادة ٢/١ غاية الشركة بإضافة نشاط عليها دون المساس بنص المادة: ٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للحوم الحمراء واللحوم المجمدة بكافة أنواعها ولحوم الدواجن المجمدة والأسماك ومنتجاتها ولحوم الأغنام ومنتجاتها ولحوم الأبقار والعجول ومنتجاتها ولحوم الجمال ومنتجاتها المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - للفواكه (بما فيها الفواكه المحفوظة المجمدة) - للخضراوات (بما فيها الخضراوات المحفوظة المجمدة) ٤١/٤٦٣٠ البيع بالجملة للحوم الحمراء ٤٤/٤٦٣٠ البيع بالجملة للحوم الدواجن ومنتجاتها ٤٥/٤٦٣٠ البيع بالجملة للحوم المجمدة بكافة أنواعها ١٣١/٤٧٢١ البيع بالتجزئة للحوم الأغنام ومنتجاتها ٣٢/٤٧٢١ البيع بالتجزئة للحوم الأبقار والعجول ومنتجاتها ٣٣/٤٧٢١ البيع بالتجزئة للحوم الجمال ومنتجاتها ٤٣/٤٧٢١ البيع بالتجزئة للحوم الدواجن المجمدة ٤٣/٤٦٣٠ البيع بالجملة للأسماك ومنتجاتها ١٢٠/٤٧١١ البيع بالتجزئة للمواد الغذائية والمشروبات والتبغ ١١/٤٦٣٠ البيع بالجملة للفواكه (بما فيها الفواكه المحفوظة والمجمدة) ١٢/٤٦٣٠ البيع بالجملة للخضراوات (بما فيها الخضراوات المحفوظة والمجمدة) والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتراك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

المادة ٢/ اسم الشركة: شركة القصير الرفاعي للمجمدات المحدودة المسؤولية.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق- خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

ذات العلاقة وتفويضهما منفردين أو مجتمعين بدفع الضرائب عن الشركة واستردادها والتوقيع على ما يلزم من أجل ذلك وإنهاء عقود الاشتراك بالهاتف والانترنت والقيام بكل ما يلزم لاستكمال إجراءات حل الشركة وتصفيته نهائياً.

المادة -٢- تلقى المسؤولية التضامنية على المديرين والشركاء فيما يتعلق بحقوق الغير تجاه الشركة.

المادة -٣- على أن يستمر مدقق الحسابات في عمله لحين الانتهاء من أعمال التصفية.

المادة -٤- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخه عملاً بأحكام المادة /٢١/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب- أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة -٥- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/١٠/١٩ م
(٢١٢٨)

قرار رقم /٦٧٦٤/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة -١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة امديارجي للاستثمار المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً ٢٠٢٥/١٠/١٢ المتضمن تعديل المادة ٢/١٨ من النظام الأساسي للشركة وفتح فرع جديد للشركة وذلك على النحو الآتي:

المادة /٢/ أغراض الشركة بإضافة الأغايات التالية
دون المساس بنص المادة: ١/٦٣١٢٠/تشغيل مواقع
الشبكة التي تستخدم محرك بحث من أجل إنشاء قواعد بيانات واسعة لعناوين الانترنت والمحتوى وصيانتها في نسق يسهل عملية البحث/٦٣١٢٠٢/تشغيل مواقع الشبكة الأخرى التي تستخدم كوابات إلى الانترنت مثل مواقع الإعلام التي تقدم تحديثاً دورياً للمحتوى/٦٣١٢٠٣/خدمات إدارة المواقع الالكترونية/٦٢٠١٠١/تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم، التطبيقات البرمجية، قواعد البيانات، مواقع الشركة)/٦٢٠١٠٢/إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية)/٦٣١١٠٤/تقديم خدمات الاستضافة (مواقع الكترونية، تطبيقات، بيانات، تجهيزات، الخ)/٦٢٠٢٠١/تخطيط وتصميم نظم

بعد التصحيح عبد الله الذياب بن عبد الرزاق بموجب القرار الصادر عن محكمة الأحوال المدنية بالتبني برقم أساس /٢٥/ قرار/٢٥/ لعام ٢٠٢١ وبموجب بيان القيد الفردي المدني الصادر عن الإدارة العامة للشؤون المدنية بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٢.

المادة -٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ستين يوماً من تاريخه عملاً بأحكام المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى أمانة السجل التجاري بريف دمشق ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة -٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/١٠/١٩ م
(٢١٢٧)

قرار رقم /٦٧١٠/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة -١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الفصيل لإنتاج خيوط البوليستر وأقمشة السيركولير المحدودة المسؤولية المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢١ المتضمن الموافقة بالإجماع على حل الشركة وتصفيته، وتعيين السادة "رامز غجر بن فيصل ومحمد مطيع صوفي بن أحمد ومحمد بشار طباح بن محمد نديم" مصفين للشركة وتفويض السيدين "رامز غجر ومحمد مطيع صوفي" منفردين أو مجتمعين ببيع كافة موجودات الشركة ومعدات ومكاناتها وألاتها وآلياتها ومراجعة مديرية النقل والصناعة وكافة الجهات ذات العلاقة والتوقيع على كل ما يلزم وتوزيع ناتج التصفية من أموال منقولة وغير منقولة وموجودات على الشركاء كل حسب حصته في رأسمالها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عليها من حقوق والتزامات اتجاه الغير ووزارة المالية وغيرها وتفويض السادة "رامز غجر ومحمد مطيع صوفي ومحمد بشار طباح" منفردين أو مجتمعين لمتابعة كافة إجراءات الحل والتصفية وبالتوقيع عنها على أعمال وإجراءات التصفية وعلى كل ما يلزم من طلبات وتعهدات ومستندات ووثائق لدى جميع الجهات والدوائر الرسمية ذات الصلة والعلاقة بما فيها وزارة الاقتصاد والصناعة الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك وأمانة السجل التجاري ومديرية المالية المختصة والمحافظة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومديرية الصناعة والنقل وكافة الجهات

الحاسوب التي تستخدم في تكامل التكنولوجيات
المعدات الحاسوبية والبرمجيات والاتصالات
- فتح فرع للشركة في محافظة ريف دمشق -
يلدا الشارع العام - عقار ٣٠٧/٤ الغرفة ٢/٠٢/المكتب
رقم ١٩/ شركة تسيير لخدمات المكتب المرن
المحدودة المسؤولية.

المادة ٢/ التوقيع عن الشركة: يمثل المدير العام
الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات
التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية
والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير
بما يترتب عليها من حقوق والتزامات بما في ذلك
تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع
الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك
التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب
عزلهم وحضور مجالس التحكيم ويحق للمدير تفويض
أي من الشركاء أو الغير ببعض صلاحياته بموجب سند
رسمي مصدق أصولاً.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة
السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية
المستهلك في محافظة ريف دمشق- خلال ستون يوماً
من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً
وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم
التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من
يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢١/١٠/٢٠٢٥ م
(٢١٢٩)

قرار رقم ١٦٥٥/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- تعدل الفقرة ٢/ من المادة ١/ من النظام
الأساسي لشركة خسارة والمصري للمقاولات
والصناعة المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر
بعد) المتعلقة بغاية الشركة لتصبح بعد التعديل على
النحو التالي:

الفقرة ٢/ من المادة ١/:

٢٣٩٥١٢/ صنع الأجر والبلوك الاسمنتي المفرغ -
٢٣٩٥١٣/ صنع الألواح والصفائح والألواح ذات
الأطر - ٢٣٩٥١٤/ صنع المواسير والأعمدة
والقساطل... الخ- ٢٣٩٥٢١/ صنع عناصر أبنية
إسمنتية (غرف وجدران وأسقف وأعمدة) مسبقة

الصنع - ٢٣٩٥٣١/ صنع أنواع البيتون والملاط
الجاهزة الخلط والمخلوطة خلطاً جافاً- ٢٣٩٥٣٢/
صنع المجبول البيتوني الجاهز - ٢٣٩٥٣٣/ صنع
الطينة الإسمنتية الجاهزة - ٢٣٩٥٣٤/ صناعة روبة
البلاط والسيراميك - ٢٣٩٥٣٥/ صناعة الأطلية
العازلة الإسمنتية - ٢٣٩٥٤١/ صنع الألواح والأسقف
المستعارة (جبسن بورد) والصفائح والألواح ذات
الأطر.. الخ - ٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير
للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة
(الآلات والمعدات والآليات اللازمة لغاية الشركة)
(شريطة أن ينسجم النشاط مع القرار الصناعي الصادر
عن وزارة الصناعة ومديرياتها)، والدخول في
المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص
والمشارك فيما يخص غاية الشركة، وتمثيل الشركات
والوكالات العربية والمحلية والأجنبية، عدا بناء
المساكن وبيعها والاتجار بها مهما كان نوعها
المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة
السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية
المستهلك في محافظة ريف دمشق- خلال ستون يوماً
من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً
وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم
التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من
يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٩/٤/٢٠٢٥ م

(٢١٣٠)

قرار رقم /٢٢١٧/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على كتاب مالك رأسمال شركة أو كسول لتجارة الزيوت ومستلزمات السيارات والآليات لمالكها جنيد بن زكريا حريثاني ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) المسجل لدينا برقم /٣٧٣٩/ تاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥، والمتضمن تعديل الموطن المختار بالمادة ١/ والمادة ٨/ من النظام الأساسي للشركة، لتصبح بعد التعديل على الشكل التالي:

الفقرة ١/٢/ المتعلقة بالتأسيس:

١- مؤسس الشركة: تؤسس الشركة من مالكة حسب البيانات التالية:

اسم المدير	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو السجل التجاري	مكان الإقامة والموطن المختار
جنيد بن زكريا حريثاني	السورية	حلب ١٩٨٧/١/٨ - الرقم الوطني ٠٧٧٤٢١٥٩/٠٢٠٢٠٢٦٠٧٤٦	حلب - القاطر جي - خلف بلو مول - منطقة عقارية العاشرة، رقم المحضر /٤٧٧٦/، رقم المقسم /٣/

الفقرة ٨/١/ المتعلقة بالإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال، ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام، وبياناته كالتالي:

اسم المدير	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو السجل التجاري	مكان الإقامة والموطن المختار
جنيد بن زكريا حريثاني	السورية	حلب ١٩٨٧/١/٨ - الرقم الوطني ٠٧٧٤٢١٥٩/٠٢٠٢٠٢٦٠٧٤٦	حلب - القاطر جي - خلف بلو مول - منطقة عقارية العاشرة، رقم المحضر /٤٧٧٦/، رقم المقسم /٣/

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ستون يوماً من تاريخه لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب ويعتبر القرار لاغياً حكماً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ٢٠٢٥/٥/٢٥ م

(٢١٣١)

قرار رقم /٢٣٠٨/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة بنهي للتطوير العقاري المحدودة المسؤولية المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٣ المتضمن الموافقة بالإجماع على تعديل المواد ١٥-٢٠/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة وانتخاب إدارة للشركة على النحو التالي:

المادة ١٥ الإدارة: يتولى إدارة أمور الشركة مدير من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٢٠ التوقيع عن الشركة: يمثل المدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم على أن يكون التوقيع تحت عنوان الشركة ولمصلحتها ويحق له تفويض أو توكيل الشركاء أو الغير بجزء من صلاحياته بموجب وكالة لدى الكاتب بالعدل إضافة الى التوقيع منفرداً على توكيل المحامين .

-انتخاب السيد عمران شعبان محمد مديراً عاماً للشركة لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٥/٥/١٣

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بحكام المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى أمانة السجل التجاري بمحافظة دمشق ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/٥/٢٧ م
(٢١٣٢)

قرار رقم /٢٢٨٦/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة ايتيرنا نيك المحدودة المسؤولية المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨ والمتضمن الموافقة بالإجماع على مايلي:

١- حل الشركة وتصفيته وتعيين المحامي السيد احمد سليمان محمود مصفياً للشركة على ان يقوم بعمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة والتوقيع منفرداً على كافة الوثائق والإجراءات المتعلقة بالحل والتصفية لدى كافة الجهات ذات العلاقة وتوزيع حاصل التصفية من أموال منقولة وغير منقولة على الشركاء كلا بحسب نسبة مشاركته برأس المال الشركة بعد الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب على الشركة من التزامات وضم مالية تجاه وزارة المالية والغير .

٢-انتخاب السيد محمود حسن الهندي لتدقيق حسابات الشركة خلال فترة التصفية .

المادة ٢- تلتقى المسؤولية التضامنية على الشركاء والمديرين فيما يتعلق بحقوق الغير تجاه الشركة .

المادة ٣- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخه لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة ٤- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/٥/٢٧ م
(٢١٣٣)

قرار رقم /٨٩١٥/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- تعدل المادة ٣/ من النظام الأساسي لشركة سانس للتجارة والتعهدات المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) المتعلقة بالمركز والفروع لتصبح على الشكل الآتي:

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة /دير الزور/ وللشركة أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء .

-إضافة النشاط التالي إلى غاية الشركة دون المساس بمتن المادة .

٤١٠٠١٠/تشبيد المباني السكنية بأنواعها -
٤١٠٠٢٠/تشبيد المباني غير السكنية بأنواعها يشمل (المصانع، المدارس المباني الحكومية، المطارات ومرافقها، الخ) -/٤١٠٠٣٠/تجميع وإقامة المباني مسبقة الصنع /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية -/٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية، /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض، /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها، /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة، /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق، /٤٢١٠٣٠/ تشبيد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة، /٤٢١٠٤٠/ تشبيد وإصلاح الانفاق /٤٢٢٠١٢/ تمديد خطوط الأنابيب للنفط والغاز بين المدن وداخلها -/٣٣١٢٤١/ إصلاح وصيانة المكاين الخاصة بالتعدين والتشييد والنجارة وحقول النفط والغاز، /٤٢٢٠١٣/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات الطاقة الكهربائية والمحولات - /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها -/٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه - /٤٢٢٠١٦/ إنشاء وإصلاح محطات ومشاريع الصرف الصحي وشبكات المجاري والمضخات - /٤٢٢٠١٧/ إنشاء وإقامة وإصلاح محطات وأبراج الاتصالات والشبكة واللاسلكية والرادار -/٤٢٢٠١١/ تمديد كابلات الكهرباء باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية - /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد المتعلقة بالمنشأة .

-فتح فرع للشركة في محافظة دمشق لممارسة النشاط المذكور أعلاه .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/لعام ٢٠١١/

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/١١ م
(٢١٣٦)

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة الحسكة ودير الزور/ أمانة السجل التجاري /وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/لعام ٢٠١١ .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/٢٣ م
(٢١٣٤)

قرار رقم /٨٩١٣/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- تصحيح الخطأ المادي الوارد بالقرار رقم /٨٢٤٤/ تاريخ ٢٠٢٥/١٢/١ لشركة بركة للمعادن والزيوت النباتية المحدودة المسؤولة المتعلقة برأسمال الشركة (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) ليصبح بعد التعديل على النحو التالي:

رأسمال الشركة: حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل .س فقط خمسمائة مليون ليرة سورية وهو عبارة عن مقدمات عينية موزعة على /٥٠٠.٠٠٠/ خمسمائة ألف حصة وفق التقرير المقدم من المحاسب السيد محمد ناصر حمو بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/لعام ٢٠١١ .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/٢٣ م
(٢١٣٥)

قرار رقم /٨٥٤٣/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة نوفانتا غروب المحدودة المسؤولة والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٣ المتضمن تعديل المادة /٢/١ من النظام الأساسي للشركة وفتح فروع للشركة .

قرار رقم /٨٦٧٥/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- تعدل المادة /٣/ من النظام الأساسي لشركة حمدان للصناعات الهندسية المحدودة المسؤولة (قيد التأسيس) لتصبح بعد التصحيح على النحو التالي:

المادة /٣/ المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك - بدمشق - ريف دمشق أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/١٦ م
(٢١٣٧)

قرار رقم /٨٩١٦/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة اللولو والهاشمي المحدودة المسؤولة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٣ والمتضمن تعديل المادة /٤/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بمدة الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة /٤/ المدة: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق خلال ستين يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/٢٣ م
(٢١٣٨)

قرار رقم /٨٩٣١/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- تعدل المادة /٢/ من النظام الأساسي لشركة استراتيجية الغد للتخطيط والتطوير المحدودة

المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) المتعلقة باسم الشركة لتصبح على الشكل الآتي:

المادة /٢/ اسم الشركة: شركة استراتيجية الغد للتخطيط والتطوير المحدودة المسؤولة

Tomorrow's Strategy For Planning and Development L.L.C

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق أمانة السجل التجاري وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/٢٣ م
(٢١٣٩)

قرار رقم /٨٩٣٢/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة صباغ توزيع الغذائية المحدودة المسؤولة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٤ المتضمن الموافقة بالإجماع على تعديل المادة /٢/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بغايتها على النحو التالي:

وذلك بإضافة النشاط التالي: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (أغذية الحيوانات الأليفة تشمل للمواد الزراعية والمخلفات والفضلات والمنتجات الثانوية الزراعية المستخدمة كعلف للحيوان - للشعير - للحبوب والبذور - (عدا الشعير) لأغذية الحيوانات الأليفة (المنزلية) - للحيوانات المنزلية (الأليفة) وأغذيتها وأسماك الزينة

ومستلزماتها/٤٦٢٠٧٠/ البيع بالجملة للمواد الزراعية والمخلفات والفضلات والمنتجات الثانوية الزراعية المستخدمة كعلف للحيوان /٤٦٢٠١٢/ البيع بالجملة

للشعير /٤٦٢٠١١/ البيع بالجملة للحبوب والبذور (عدا الشعير) /٤٦٣٠٩١/ البيع بالجملة لأغذية الحيوانات

الأليفة المنزلية/٤٧٧٣٣٣/ البيع بالتجزئة للحيوانات المنزلية (الأليفة) وأغذيتها وأسماك الزينة ومستلزماتها

والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات

العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة فقط.

تعديل المادة ٢/ غرض الشركة وذلك بإضافة النشاط التالي:

٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لمنتجات التبغ- لمنتجات التبغ والمعلل والتبأك في المتاجر المتخصصة- التبغ غير المصنع) والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة فقط (دون المساس بأصل المادة).

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك (دمشق) أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/١٥ م (٢١٤٢)

قرار رقم ٨٧٨٦/ إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة غسان عبود للمقاولات المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١١ المتضمن تعديل المادة (٢) من النظام الأساسي وذلك على الشكل التالي:

المادة ٢/ اسم الشركة: شركة غسان عبود للمقاولات المحدودة المسؤولية

GHASSAN ABOUD CONTRACTING L.L.C

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق أمانة السجل التجاري وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/١٨ م (٢١٤٣)

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى أمانة السجل التجاري بمحافظة دمشق ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/٢٣ م (٢١٤٠)

قرار رقم ٨٣٢١/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة برنستكت المحدودة المسؤولية المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٦ والمتضمن الموافقة بالإجماع على تعديل للمادة ٢/١/ من النظام الأساسي على النحو التالي:

المادة ٢/١ أغراض الشركة: ٧٣١٠١١/ ابتكار الإعلانات وتصميمها ٧٣١٠١٢/ نشر الإعلانات بكافة الوسائل ٧٣١٠١٣/ تركيب اللوحات الإعلانية بأنواعها ٧٣١٠٢٠/ القيام بحملات التسويقية الإعلانية ٧٣١٠١/ تصميم وابتكار وتنفيذ الحملات الإعلانية ٧٣١٠٣/ أنشطة وكلاء الاعلانيين- منصة الكترونية باسم PRINCE VOICE وذلك بموجب قرار وزارة الإعلام رقم ٣٦٦/ تاريخ ٢٠٢٥/٩/١٥ والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة فقط.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك (دمشق) أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق ٢٠٢٥/١٢/٣ م (٢١٤١)

قرار رقم ٨٦٤٥/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على كتاب وكيل مالك رأس مال شركة الجاسم للتبغ لمالكها محمد جاسم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والمتضمن تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي المتعلقة بغرض الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

قرار رقم /٧٩٠/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة طرطوس جمعية باسم / الخيرية الإنسانية في الدريكيش/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الأعمال الخيرية - التعليم والتمكين- التنمية والإسكان" وتهدف إلى :

١- العناية بشؤون الوفيات وتكاليفها.

٢- المساعدة في حالات العجز والشيخوخة ومساعدة الطلاب المحتاجين.

٣- المساهمة في تحسين الخدمات الفنية للمقابر وإنشاء المبررات وتأمين مستلزمات الدفن بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٨٧)

قرار رقم /٧٩٤/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة ريف دمشق مؤسسة باسم / المجلس الأهلي في الرحبية/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الأعمال الخيرية - التنمية والإسكان- البيئة" وتهدف إلى :

١. توحيد وتنسيق الجهود المجتمعية ودعم مجلس المدينة لتحقيق تنمية محلية فعالة.

٢. الإسهام في تحسين الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية مع دعم التعليم والشباب والأسر.

٣. تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر معالجة تحديات المياه والطاقة والنفايات والتنظيم العمراني ونشر الوعي والحوار المجتمعي.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٨٨)

قرار رقم /٧٩٦/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / آدم الخيرية/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتُصنف حسب مجال العمل " التعليم والتمكين، الخدمات الاجتماعية - التنمية والإسكان - الصحة" وتهدف إلى :

- ١- المساهمة في دعم الشؤون التعليمية والتربوية ودعم المسيرة التعليمية للأطفال والشباب وتنمية القدرات البشرية من خلال دورات تأهيل الطلبة المنقطعين عن الدراسة والمشاريع التعليمية المتنوعة و المساعدة في محو الأمية.
- ٢- المساهمة في تقديم دعم للشباب وتمكينهم وتعزيز دورهم من خلال برامج للتدريب المهني.
- ٣- المساهمة في تقديم الدعم للأهالي الأكثر فقراً بالمساعدات الطبية من (أدوية ومعدات وعمليات جراحية) والمساهمة في تحسين الواقع الصحي.
- ٤- الاستجابة للكوارث الطبيعية والحالات الطارئة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- ٥- المساهمة في تقديم الدعم لإعادة تأهيل المرافق والمنشآت ضمن القطاع العام بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٠)

قرار رقم /٧٩٥/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / مدى الريادي السوري/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتُصنف حسب مجال العمل " التعليم والتمكين، الخدمات الاجتماعية، التنمية والإسكان " وتهدف إلى :

- ١- تصميم وتنفيذ وتطوير البرامج التدريبية والمهنية.
 ٢. المساهمة في بناء القدرات وتطوير المهارات الحياتية.
 ٣. رعاية الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة (أطفال- كبار السن- يافعين).
 ٤. دعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.
 ٥. دعم المشاريع الريادية والصغيرة للنساء والشباب.
 ٦. تنفيذ برامج تعليمية (محو أمية- فاقد تعليمي- دورات اثرائية).
 ٧. تنفيذ مبادرات ومشاريع تنموية في المجتمع.
- مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.
- مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٨٩)

قرار رقم /٧٩٧/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة ريف دمشق جمعية باسم / همم بيرود/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون" وتهدف إلى :

١. نشر وإقامة الفعاليات الثقافية ورعاية المبدعين ودعم الإبداع والحفاظ على الصناعات التقليدية والحرف اليدوية.
 ٢. توثيق ثقافة وهوية المجتمع وزيادة التواصل الاجتماعي والتبادل الثقافي ورعاية الفنون بأنواعها ودعم الأدباء.
 ٣. تشجيع الرياضة بمختلف أنواعها والحفاظ على الآثار واحترام المفاهيم ووجهات النظر والتنوع الثقافي والاجتماعي.
- مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.
- مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩١)

قرار رقم /٧٩٨/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة ريف دمشق جمعية باسم / لومورا التنموية/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " التعليم والتمكين، الصحة، الخدمات الاجتماعية، التنمية والإسكان" وتهدف إلى :

١. المساهمة في توفير الدعم للوصول الى خدمات تؤمن احتياجات الأشخاص ذوي الاعاقة والأمراض المزمنة والعائلات الفقيرة والمحتاجة في مجالات التعليم والصحة والتنمية والإسكان والتمكين الاقتصادي.
٢. تقديم خدمات الرعاية للفئات الهشة والأشد فقرا والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفئة الأيتام (أطفال- نساء- معيلات- موهوبين- أحداث- متسولين مشردين).
٣. رفع المستوى الصحي وتقديم خدمات الرعاية الأولية وتقديم خدمات للحالات العقلية والنفسية والصدمات وتقديم برامج وقائية.
٤. تقديم خدمات اجتماعية تركز العيش الكريم والتكافل المجتمعي.
٥. تمكين الأفراد بالمعرفة والمهارات الحياتية والمهنية.
٦. دعم المبادرات التنموية المستدامة لاسيما المبادرات الشبابية.
٧. تنفيذ مشاريع تنموية وتقديم الدعم لتأمين السكن وتعزيز الاستقرار الاسري.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥
(٢٠٩٢)

قرار رقم /٨٠٢/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة ريف دمشق

مؤسسة باسم / قمح وقلم / و يتناول نشاطها كافة

أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف

حسب مجال العمل " الأعمال الخيرية- التنمية

والإسكان- التعليم و التمكين" وتهدف إلى :

١. دعم قدرات المجتمع السوري على العيش من

خلال تقديم مواد إغاثية وتنموية وإعانات مادية

ومعنوية.

٢. تقديم برامج تعليمية ودورات تنمية للفئات

المحتاجة.

٣. دعم وتقديم مشاريع مهنية والمساهمة في بناء

قدرات المجتمع السوري مهنيًا وعلميًا.

٤. تقديم الدعم المادي والمعنوي للفئات المحتاجة

في المجتمع.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية

المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٣)

قرار رقم /٨٠٣/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم / خطوات للرعاية والتعليم / ويتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الخدمات الاجتماعية ، التعليم والتمكين الاعمال الخيرية، التنمية والاسكان" وتهدف إلى :

١. المساهمة في تحسين جودة التعليم وتطويره عبر تنمية المهارات وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة.

٢. المساهمة في دعم القطاع التعليمي في كافة مراحل خاصة تعليم الكبار واقامة المنشآت التعليمية ودورات التقوية لكافة الفئات العمرية بعد أخذ الموافقات اللازمة.

٣. المساهمة في تمكين المرأة عبر التعليم المدرسي والتدريب المهني وخصوصاً المرأة المعيلة للأسرة وتأهيلها لدخول سوق العمل وكسب الرزق.

٤. المساهمة بتقديم برامج وانشطة الدعم النفسي والاجتماعي للفئات الهشة بالمجتمع والمساهمة في تقديم الارشاد النفسي ومعالجة المشكلات الاجتماعية لتحقيق التعافي الاجتماعي.

٥- تطوير منهجيات التعليم المهني وتمكين الاسرة عن طريق تعليم الحرف والمهن اليدوية والصناعات التقليدية واقامة المشاريع التي تحسن دخل الاسرة والمرأة المعيلة.

٦. العمل على دعم وتمكين رواد الأعمال الشباب والطلاب ودعمهم في المجال التقني والابتكار من خلال برامج تدريبية تنموية واستشارية وتيسير الحصول على مصادر التمويل وانشاء حاضنات اعمال داعمة تؤهلهم لدخول سوق العمل.

٧. دعم القطاع التنموي والبنية التحتية الاقتصادية للدولة عبر إقامة برامج التدريب والتأهيل والارشاد الوظيفي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.

٨. رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وافتتاح مراكز لذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة.

٩- دعم المرضى وأصحاب المشاكل الصحية نفسياً ومادياً، وافتتاح المشاريع الخيرية التي تساهم في تمكين ذوي الدخل المحدود في المجتمع.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٤)

قرار رقم /٨٠٠/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة الأولى من القرار رقم

٤٢١/ تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٧ لتصبح:

تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / هدف

الانسانية/ و يتناول نشاطها كافة أراضي

الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب

مجال العمل " الأعمال الخيرية- التعليم

والتمكين- الصحة" وتهدف إلى :

١. تقديم المعونات والمساعدات للأسرة المحتاجة.

٢. تقديم الخدمات التعليمية.

٣. تقديم الرعاية الصحية للأطفال والأيتام

والأرامل.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية

المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: تتابع المنظمة كافة أعمالها وأنشطتها

بصفتها الاعتبارية بنفس رقم إشهارها وتاريخه.

مادة /٤/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٦)

قرار رقم /٨٠٥/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم

/ دروبنا/ و يتناول نشاطها كافة أراضي

الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب

مجال العمل " الثقافة والرياضة والتسليّة

والفنون- الترويج للعمل التطوعي- البيئة"

وتهدف إلى :

١- تعميم الفعاليات الثقافية ورعاية المبدعين ودعم

الإبداع.

٢- العمل على توثيق ثقافة وهوية المجتمع من

خلال زيادة التواصل الاجتماعي.

٣- القيام بحملات تطوعية من تنظيف وتشجير

وغير ذلك.

٤- إعداد دورات تدريبية للمتطوعين/اسعافات

أولية-إطفاء حرائق/.

٥- العمل على نشر المساحات الخضراء

والحدائق من خلال التشجير والعناية بها.

٦- حماية الحيوانات والطيور الأليفة والبرية.

٧- تعزيز القطاع الزراعي النباتي والحيواني

وتطويره والحد من الجفاف والتصحر والعمل

على تشجيع الزراعة الحضرية والمنزلية .

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية

المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٥)

قرار رقم /٨٠١/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة الأولى من القرار رقم
١٠٦٣/١٠ تاريخ ٢٠٢٥/٣/١٧ لتصبح:

تشهر في محافظة حماه جمعية باسم / إدارة
حماية الأسرة و التوعية الاجتماعية/ و يتناول
نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية
وتصنف حسب مجال العمل " القانون والدفاع
والحقوق- الأعمال الخيرية- الخدمات
الاجتماعية" وتهدف إلى :

١- التعاون مع الجهات المختصة للقيام بحملات
إنهاء العنف ضد الأطفال وحماية الأسرة.

٢- دعم الفئات المستضعفة وتوفير الدعم
والمساعدة للفئات الأشد ضعفاً والقضاء على
عمالة الأطفال.

٣- نشر الوعي حول القضايا الاجتماعية والنفسية
وتنظيم ورش عمل حول هذه القضايا.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية
المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: تتابع المنظمة كافة أعمالها وأنشطتها
بصفتها الاعتبارية بنفس رقم إشهارها وتاريخه.

مادة /٤/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٧)

قرار رقم /٨٠٤/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة الأولى من القرار رقم
٧١/١٠ تاريخ ٢٠٢٦/١/١٢ لتصبح:

تشهر في محافظة حمص مؤسسة باسم / شروق
الشمس/ و يتناول نشاطها كافة أراضي
الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب
مجال العمل "التنمية والإسكان، الأعمال الخيرية،
التعليم والتمكين" وتهدف إلى :

١- دعم التعليم وتطويره والعمل على ترميم
المدارس وتأمين مستلزماتها الشهرية قدر
المستطاع.

٢- تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة والرعاية
الاجتماعية للأسر المتضررة وكفالة الأيتام
والعمل على دمجهم بالمجتمع.

٣- دعم العمل الخيري من تعليم وصحة وتنمية.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية
المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: تتابع المنظمة كافة أعمالها وأنشطتها
بصفتها الاعتبارية بنفس رقم إشهارها وتاريخه.

مادة /٤/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢٠٩٨)

قرار رقم /٣١١/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة إدلب جمعية باسم / الحاضنة الشبابية / يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون - الترويج للعمل التطوعي - القانون والدفاع والحقوق " وتهدف إلى :

١ - المساهمة بتقديم الدعم في قطاع التعليم الأساسي والثانوي والعالي والمبكر.

٢ - المساهمة في تطوير برامج التعليم المهني (تعليم المهن والحرف - تطوير منهجيات التعليم المهني).

٣ - دعم برامج الوقاية وتقديم خدمات للحالات العقلية والنفسية والصدمات.

٤ - دعم برامج الإرشاد المجتمعي للأسرة والدعم النفسي والاجتماعي ومعالجة المشكلات الاجتماعية.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٢/٢

(٢١٠٠)

قرار رقم /٣٠٨/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة إدلب جمعية باسم / الحاضنة الشبابية / يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون - الترويج للعمل التطوعي - القانون والدفاع والحقوق " وتهدف إلى :

١ - المساهمة في تقديم التدريب وبناء القدرات للمجتمع المحلي والتمكين الحقوقي والقانوني.

٢ - المساهمة في تنفيذ المبادرات المجتمعية التي تهتم بتنمية ثقافة العمل التطوعي لدى جيل الشباب.

٣ - المساهمة في تنفيذ الأنشطة الشبابية والنوادي الثقافية ومعارض الفنون والرسم بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٢/٢

(٢٠٩٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٣١٢/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ صنّاع القادة التنموية /و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الأعمال الخيرية - التعليم والتمكين- الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون" وتهدف إلى :

- ١- تطوير العلوم الإنسانية والتطبيقية والعلوم التقنية بجميع مجالاتها وتطبيقاتها وخصوصاً علوم الروبوتيك والبرمجة.
 - ٢- تطوير برامج التعليم المهني (تعليم المهن والحرف وتطوير منهجيات التعليم المهني).
 - ٣- تطوير وسائل التعليم المبكر والأساسي والثانوي وفئات التعليم الأخرى.
 - ٤- رعاية المبدعين ودعم الإبداع من خلال تنمية ورعاية الفنون بمختلف أنواعها.
 - ٥- تقديم الدعم لطلاب العلم من كافة الاختصاصات (مادي - معنوي).
 - ٦- بناء القدرات من خلال تطوير المهارات الحياتية لكافة فئات المجتمع.
- مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.
- مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٢/٢

(٢١٠١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٣١٣/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم/ الصلح/و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون- القانون والدفاع والحقوق- الخدمات الاجتماعية" وتهدف إلى :

- ١- المساهمة في توطيد أواصر التواصل الاجتماعي والثقافي بما يعزز لحة المجتمع السوري بكل مكوناته.
 - ٢- تقديم خدمات التوسط والوساطة في النزاعات بين الأفراد والمجتمعات المحلية.
 - ٣- تعزيز السلم المجتمعي والتعايش المشترك والعمل على بناء الثقة بين مختلف الأطياف الاجتماعية في المجتمع السوري.
 - ٤- تعزيز ثقافة التسامح والقبول بالأخر.
 - ٥- المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية من خلال اتباع طرق واساليب عملية وعلمية تعتمد على معايير وقيم تتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.
 - ٦- المساهمة في توفير الدعم الاجتماعي والنفسي والخدمات المتكاملة للأسرة والتركيز على الفئات الأكثر هشاشة ومساعدتهم على حل مشكلاتهم وتأمين احتياجاتهم النفسية والاجتماعية.
- مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.
- مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٢/٢

(٢١٠٢)

قرار رقم /٣١٥/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة حلب جمعية باسم /العلوم النافعة/ أو يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " الأعمال الخيرية - التعليم والتمكين - الخدمات الاجتماعية ، التنمية والإسكان " وتهدف إلى :

- ١ - تقديم خدمات التعليم المبكر للأطفال.
- ٢ - مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة إغاثياً.
- ٣ - تقديم المساعدة للفئات الأكثر هشاشة من الأيتام والنساء وذوي الإعاقة والمسنين وغيرها من المحتاجين.
- ٤ - المساهمة في إعادة إعمار المساجد والبنى التحتية بعد الحصول على الموافقات اللازمة.
- ٥ - إقامة المراكز المجتمعية في مختلف أنحاء محافظة حلب بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٢/٢

(٢١٠٤)

قرار رقم /٣١٤/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة اللاذقية مؤسسة باسم /الآباء الاجتماعية/ أو يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " التعليم والتمكين ، التنمية والإسكان ، الخدمات الاجتماعية ، الأعمال الخيرية " وتهدف إلى :

- ١ . تقديم الأعمال الخيرية لدعم الفئات المحتاجة ودعم الصحة والتمكين الاقتصادي.
- ٢ . تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية للفئات الأشد فقراً.
- ٣ . تقديم خدمات العناية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.
- ٤ . المساهمة في دعم المشاريع الصغيرة وتوفير فرص مهنية وتعليمية للفئات الهشة.
- ٥ . المساهمة في تحسين ظروف السكن وتوفير بيئة معيشية كريمة والمساهمة في إعادة تأهيل المجتمع.

٦ . المساهمة في رفع المستوى التعليمي والمهني.

٧ . دعم التعليم بكافة مراحله مع تعزيز كامل لكافة الخدمات الاجتماعية.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٢/٢

(٢١٠٣)

قرار رقم /٧٨٢/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة رقم /٣-٢-١/ من النظام الداخلي لجمعية الوردة البيضاء الخيرية المشهرة في محافظة ريف دمشق بالقرار رقم ١٢٩٧ تاريخ ١٥/٣/٢٠٢٠، لتصبح كمايلي:

المادة	بعد التعديل
١	- تؤسس جمعية باسم: جمعية سقبا الخيرية - العنوان الالكتروني: Saqbaalkhyryt @gmail.com
٢	تصنيفات الجمعية: الخدمات الاجتماعية - التعليم والتمكين- الأعمال الخيرية- الصحة
٣	تهدف الى: ١- أعمال خيرية لدعم الفئات المحتاجة والصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي والتنمية والإسكان. ٢- المساهمة في اعداد البحوث والدراسات وبناء القدرات. ٣- المساهمة في رفع المستوى التعليمي لمرحلي التعليم الاساسي والثانوي وتعليم الكبار وفئات التعليم الأخرى التعليم العالي- التعليم المبكر (أطفال - حضانات) بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً. ٤- تقديم كافة الخدمات للفئات الهشة (أرامل-أيتام-ذوي شهاداء-إعاقاة-أشد فقراً- وجرحى الحرب). ٥- تقديم الخدمات الصحية لكافة المستفيدين ولاسيما مرضى السرطان.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٥/٣/٢٠٢٦

(٢١٠٦)

قرار رقم /٨٢٥/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: يعدل النظام الداخلي لجمعية المعري تيكيان في محافظة حلب المشهرة بالقرار رقم ٤١٧ تاريخ ١٩٦٠ وفق نموذج النظام الداخلي المعتمد بالتعميم رقم م ن/١/١/٥٢٠١ تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٩ والتعميم رقم ٨ تاريخ ٢٠٢٥/١/١٥ ويشمل نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل "الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون وتهدف إلى:

١- المساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والفني وإلقاء المحاضرات وتنظيم الرحلات الداخلية والخارجية بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً.

٢- المساهمة في إقامة الحفلات التمثيلية وإعطاء دروس لأعضائها لتعليم اللغتين العربية والأرمنية.

٣- تشجيع الشباب على ممارسة الأنشطة الكشفية والرياضية المختلفة.

٤- تشجيع الصناعات التراثية والتقليدية.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٩

(٢١٠٨)

قرار رقم /٧٩٩/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة رقم /١/ البند /١/ من

النظام الأساسي لمؤسسة " النجباء " في محافظة

ريف دمشق المشهرة بالقرار رقم /١٤٥/ لعام

٢٠٢٦ لتصبح:

تؤسس مؤسسة باسم: العراقة للتنمية

مادة /٢/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/٥

(٢١٠٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٨٣٤/
إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة دمشق جمعية باسم /البشائر الإسلامية/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " التعليم والتمكين - الأعمال الخيرية - الخدمات الاجتماعية ، التنمية والإسكان " وتهدف إلى :

١. المساهمة في تقديم خدمات الدعم التعليمي لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من متابعة تحصيلهم العلمي وإحداث المنشآت التعليمية خاصة لمرحلة التعليم المبكر بعد أخذ الموافقات اللازمة.

٢. المساهمة في رفع المسؤولية المجتمعية بتقديم الدعم الخيري والبرامج غير الربحية بالصحة والتعليم والتنمية لدعم المحتاجين.

٣. المساهمة في تقديم الدعم للفئات الهشة بالمجتمع خاصة المرأة المعيلة والعمل على تأهيلهم مهنيًا واجتماعيًا لتأمين دخل ومصدر مستدام وإبراز دورها في المجتمع.

٤. المساهمة في كفاءة طالب العلم خاصة التعليم الشرعي والمساهمة في بناء جيل واعى بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً.

٥. تعزيز المبادرات المجتمعية الهادفة إلى حل المشكلات الاجتماعية وتقديم الإرشاد والدعم المجتمعي للأسرة.

٦. المساهمة في تقديم برامج التعليم المهني والحرفي وبناء القدرات.

٧. المساهمة في برامج التدريب والتوظيف للاعتماد على الذات بتوليد الدخل واستهداف النساء المعيلات للأسر عبر المشاريع الإنتاجية والصغيرة والمتوسطة.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١٠

(٢١١٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٨٣٣/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
يقرر ما يلي :

مادة /١/: تشهر في محافظة دمشق جمعية باسم /الإغاثة والرحمة السورية - سما/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " التعليم والتمكين، التنمية والإسكان، الصحة ، الأعمال الخيرية " وتهدف إلى :

١. تقديم المساعدات الانسانية والاغاثية للأفراد والأسر المتضررة من الأزمات بما يلبي احتياجاتهم الأساسية ويحفظ كرامتهم الإنسانية.

٢. تنفيذ برامج الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث والأزمات الإنسانية بهدف إنقاذ الأرواح والتخفيف من آثار الأزمات.

٣. دعم جهود تقديم خدمات صحية متخصصة وشاملة لتعزيز صحة الأفراد والمجتمع وتحسين جودة الحياة.

٤. التعافي المبكر وتحسين سبل العيش واستعادة الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي للأسر والمجتمعات المتأثرة.

٥. تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتكيف مع الأزمات المستقبلية من خلال تدخلات قائمة على الاحتياج والتماسك المجتمعي.

٦. المساهمة في تحسين الوصول الى الخدمات الأساسية للفئات الأكثر هشاشة وفق الإمكانيات المتاحة وضمن الأطر القانونية المعتمدة

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١٠

(٢١٠٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٨٥٠/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة الأولى من القرار رقم /١٦٦٧/ تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٩ لتصبح:

تشهر في محافظة دمشق مؤسسة باسم / محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان LDHR/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " القانون والدفاع والحقوق- الخدمات الاجتماعية - الصحة " وتهدف إلى :

١- تقديم الاستشارات القانونية لمساعدة الأفراد في حل النزاعات وتعزيز مبدأ المواطنة ودعم برامج المصالحة الوطنية.

٢- تعزيز التدابير الوقائية لحماية المجتمعات من المخاطر القانونية والاجتماعية ومعالجة الأسباب الجذرية للجريمة وتعزيز التدابير الوقائية لحماية الأفراد من المخاطر القانونية والاجتماعية .

٣- تقديم الدعم للمختصين في مجال الطبابة الشرعية بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً.

٤- تحقيق أهداف تنمية وإنسانية شاملة من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

٥- دعم برامج الصحة النفسية والعقلية لمساعدة الأفراد الذين يعانون من الصدمات والاضطرابات النفسية وتوفير برامج الوقاية و التوعية لتعزيز الرفاه النفسي والاجتماعي.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: تتابع المنظمة كافة أعمالها وأنشطتها بصفتها الاعتبارية بنفس رقم إشهارها وتاريخه.

مادة /٤/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١١

(٢١١٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٨٤٦/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة الأولى من القرار رقم /١٩٨٧/ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٢١ لتصبح:

تشهر في محافظة اللاذقية جمعية باسم / هوى الوديان/ و يتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل "الخدمات الاجتماعية - الصحة -

التعليم والتمكين " وتهدف إلى :

١. تقديم خدمات الرعاية الصحية للفئات الفقيرة.

٢. تقديم الدعم التعليمي لكافة الفئات المحتاجة.

٣. تقديم خدمات اجتماعية للفئات الفقيرة

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: تتابع المنظمة كافة أعمالها وأنشطتها بصفتها الاعتبارية بنفس رقم إشهارها وتاريخه.

مادة /٤/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١١

(٢١١١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٨٤٧/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة الأولى من القرار رقم /١٨٨٢/ تاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩ لتصبح:

تشهر في محافظة حمص مؤسسة باسم / نقش / ويتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل "الأعمال الخيرية- التعليم والتمكين- التنمية والإسكان" وتهدف إلى :

١- المساهمة في تمكين الشباب واليافعين وبناء القدرات .

٢- المساهمة في تطوير المهارات الحياتية والمهنية من خلال برامج التدريب والاستشارات ومشاريع سبل العيش، مع تحديد مؤشرات لقياس النجاح.

٣- المساهمة في تعزيز فرص تعليمية للمرأة والشمولية لجميع الفئات.

٤- المساهمة في تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، وتحسين البنية الاقتصادية والبيئة.

٥- المساهمة في دعم الاستدامة البيئية مع التركيز على المدن والأرياف.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: تتابع المنظمة كافة أعمالها وأنشطتها بصفتها الاعتبارية بنفس رقم إشهارها وتاريخه.

مادة /٤/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١١

(٢١١٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦/٢٩/نيسان

قرار رقم /٨٥٢/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: يعدل النظام الأساسي لمؤسسة الشريك للتنمية المستدامة في محافظة دمشق المشهرة بالقرار رقم ١٧٦٦ لعام ٢٠٢٥ وفق نموذج النظام الأساسي المعتمد بالتعميم رقم /٨٧/ تاريخ ٢٠٢٥/٦/١ ويشمل نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل "التعليم والتمكين- التنمية والإسكان" وتهدف إلى:

١- العمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والتدريب المهني والفني والتأهيل والتعليم وكافة الخدمات العامة.

٢- المساهمة في رفع سوية النشاطات الريادية والتمكين الاقتصادي بجميع أشكاله والترويج وبكافة الوسائل المسموح بها والمتاحة وتنظيم الدراسات والدراسات الإكتوارية.

٣- المساهمة بوضع برامج تسهم بالتنمية المستدامة بما فيها المنح والشراكات والتعاون والتعامل مع البنوك وشركات التأمين واستخدام أحدث التقنيات والبرامج في أعمال التجارة.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١٢

(٢١١٤)

قرار رقم /٨٥٣/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة ١/: يعدل النظام الداخلي لجمعية ارتقاء التنمية الخيرية المشهرة في محافظة دمشق بالقرار رقم ٦٣٨ تاريخ ٢٨/٤/٢٠١٤ وفق نموذج النظام الداخلي المعتمد بالتعميم رقم /٨٧/ تاريخ ٢٠٢٥/٦/١ و. ويشمل نشاطها كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل "التنمية والإسكان - الأعمال الخيرية- التعليم والتمكين - الصحة" وتهدف إلى:

١- تنمية الطاقات البشرية من خلال برامج تدريب وتوظيف للاعتماد على الذات بتوليد الدخل وبرامج التدريب المهني والإرشاد الوظيفي وبرامج تدريب وتمكين النساء المعيلات للأسر وإعادة تأهيل الورش المهنية وصيانتها وبرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمارة الخضراء والصدقة للبيئة ورعاية المواهب وتوظيفها في خدمة المجتمع وبناء المجتمع من خلال دعم دور المرأة من أجل ممارسة كافة حقوقها في بناء المجتمع وتطويره.

٢- رعاية الأطفال والعناية بهم وحماية حقوقهم من خلال تقديم برامج خاصة لرعاية الأطفال وإقامة منتديات لهم وإقامة رياض الأطفال حسب الأنظمة المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

٣- تقديم المساعدات المتاحة لمساعدة الشباب والمساعدة في اعفائهم وتفعيل طاقاتهم فيما يحقق الفائدة للمجتمع وتقديم المساعدات المالية والعينية للأشخاص والأسر المحتاجة، وللطلاب المتفوقين والمحتاجين لمتابعة تعليمهم بمختلف المراحل.

٤- محاربة الفقر وما يتبعه من حالات تسول أو حالات أخرى للارتقاء بأبناء المجتمع عن الأمراض النفسية والاجتماعية ومكافحة البطالة

والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومكافحة الأمية ومحاربة الجهل والخرافات.

٥- نشر العلم والعمل على تطوير احتياجاته في كافة المجالات من خلال إقامة دورات التقوية للطلاب في جميع المستويات وإقامة مراكز للتدريب المهني وتعليم اللغات والكمبيوتر والأنترنت والإسهام في تطوير الحالة العلمية على كافة المستويات وفي شتى الاختصاصات، وذلك بإنشاء مدارس بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً.

٦- المساهمة في اعداد برامج التعليم المهني (تعليم المهن والحرف وتطوير منهجيات التعليم المهني) والمساهمة في رفع المستوى التعليمي لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي وتعليم الكبار وفئات تعليمية أخرى والتعليم العالي والتعليم المبكر (رياض أطفال- دور حضانه) وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً.

٧- المساهمة في تقديم الرعاية للأيتام وتوفير ما أمكن لإسعادهم وكفائتهم من خلال إقامة مشاريع خيرية سكنية تعليمية خاصة بالأيتام بعد أخذ الموافقات أصولاً.

٨- المساهمة في تقديم الرعاية الطبية للمحتاجين والمساهمة في العمليات الجراحية وإنشاء عيادات طبية والتعاقد مع أطباء ومراكز طبية وأطباء وإقامة ندوات ومحاضرات طبية بعد أخذ الموافقات أصولاً.

مادة ٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة ٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١٢

(٢١١٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ /٢٩/٢٩ نيسان

قرار رقم /٨٥٤/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المادة رقم /٢/ من النظام الأساسي لمؤسسة أريام للتنمية المجتمعية المشهورة في محافظة

ريف دمشق بالقرار رقم ٩١٤ تاريخ ١٢/٩/٢٠٢٤، لتصبح كمايلي:

المادة	بعد التعديل
٢	تصنيفات المؤسسة: الخدمات الاجتماعية - التعليم والتمكين - الثقافة والرياضة والتسليّة والفنون - التقانة والمعلوماتية والتنمية الرقمية
٣	تهدف الى: ١ - المساهمة في تقديم الدعم النفسي للأشخاص ذوي الإعاقة. ٢ - تقديم خدمات التعليم والتمكين العلمي والمهني لكافة فئات المجتمع وفتح مراكز لذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً. ٣ - دعم الفئات الهشة (الأشخاص ذوي الإعاقة - النساء - الأطفال - كبار السن)

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٢/٣/٢٠٢٦

(٢١١٦)

الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ / نيسان

قرار رقم /٨٥٥/

إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يقرر ما يلي :

مادة /١/: تعدل المواد رقم /٢-٣/ من النظام الداخلي لجمعية ثمار المحبة المشهرة في محافظة حمص بالقرار رقم /٣١٧٩/ لعام ٢٠٢٠، لتصبح كمايلي:

المادة	بعد التعديل
٢	تصنيفات الجمعية: الخدمات الاجتماعية الصحة- التعليم والتمكين- التنمية والإسكان
٣	تهدف الى: ١- العمل على تعزيز روح التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع من خلال تقديم المساعدات العينية والمالية للفئات المحتاجة . ٢- العمل على تقديم الدعم الاجتماعي النفسي والمادي للعائلات الفقيرة و المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والعمل على دمجهم في المجتمع من خلال برامج التوعية والتمكين الاجتماعي. ٣- العمل على إقامة مراكز تهدف إلى حماية الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة من خلال برامج تهدف إلى تقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية لحمايتهم من الاستغلال ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع بعد أخذ الموافقات اللازمة أصولاً. ٤- العمل على تأمين الأطفال المحرومين من التعليم في المناطق النائية أو المتضررة من النزاعات، من خلال الأبحاث والدورات وتزويج وتأهيل المدارس بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً. ٥- العمل على تنفيذ برامج تدريبية ودعم مشاريع صغيرة و متوسطة تهدف إلى تمكين الشباب والفئات الأشد ضعفاً في المجتمع تساهم في توفير وتحسين فرص العمل. ٦- المساهمة في نشر الوعي الصحي حول الأمراض الشائعة وطرق الوقاية منها، وخاصة الأمراض المعدية والأمراض المزمنة وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل ودورات تثقيفية. ٧- العمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لكافة الفئات المحتاجة. ٨- العمل على توفير سكن للأسر النازحة أو المحتاجة من خلال إعادة تأهيل وتزويج الأبنية المتضررة.

مادة /٢/: التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بعملها.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٦/٣/١٢

(٢١١٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد بسام ديبير ابن خيرو فقدان سند
تمليك بالعقار رقم ٦٢٥ من المنطقة العقارية
جوبر وطلب بدل عن ضائع فلمعترض
مراجعتنا خلال /١٥/ يوم من تاريخ النشر في
الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢١٩٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد فراس العنوني بن غالب فقدان سند
تمليك بالعقار رقم زينب العنوني بنت غالب
فقدان سند تمليك بالعقار ٩/٢٧٤ من المنطقة
العقارية مهاجرين وطلب بدل عن ضائع
فلمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوم من تاريخ
النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد محمد الطيلوني الشهير بالسكري بن
محمود فقدان سند تمليك بالعقار رقم
٣٠/٢٠٩٤ من المنطقة العقارية القابون وطلب
بدل عن ضائع فلمعترض مراجعتنا خلال /١٥/
يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد وسام علي بن جودت فقدان سند
تمليك بالعقار رقم ١٥/٤٦٧٦ من المنطقة العقارية
المزة وطلب بدل عن ضائع فلمعترض مراجعتنا
خلال /١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد محمد ديب ججاج بن هاشم فقدان سند تملك بالعقار رقم ١٥٤١ من المنطقة العقارية برزة وطلب بدل عن ضائع فلمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعت السيدة جمانه جبور بنت جبرائيل فقدان سند تملك بالعقار رقم ١/٤١٨١ من المنطقة العقارية مسجد الأقصاب وطلبت بدل عن ضائع فلمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد نصر أبو ذراع بن عدنان بالتفويض عن المالكة سفارة حكومة الإمارات العربية المتحدة فقدان سندات تملك بالعقارات رقم ٤٢٦٥ ورقم ٤٢٦٦ ورقم ٤٢٦٧ من المنطقة العقارية شركسية وطلب بدل عن ضائع فلمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعت السيدة ايمان الحمصي بنت محمد عدنان فقدان سند تملك بالعقار رقم ٣/٣٨٣٦ من المنطقة العقارية أبو جرش وطلبت بدل عن ضائع فلمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد زكوان سكر بن شفيق فقدان قيد
بمثابة سند تملك بالعقار رقم ٢٤١ من المنطقة
العقارية باب مصلى وطلب بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ
النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعت السيدة عبيده البعلبكي بن فياض فقدان
سند تملك بالعقار رقم ٤٧٢ من المنطقة العقارية
سوق الميدان وطلبت بدل عن ضائع فللمعترض
مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في
الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعت السيدة صفاء دبانه بنت عادل فقدان سندي
تمليك بالعقار رقم ٨/٣٥٢٧ و ٩ من المنطقة
العقارية أبو جرش وطلبت بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ
النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٠٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد مازن الزحيلي بن محمد بالوكالة عن
المالك محمد شكري زاده بن خليل فقدان سندي
تمليك بالعقار رقم ٨/٣٥٢٧ و ٩ من المنطقة
العقارية أبو جرش وطلب بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ
النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢١٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعت السيدة هدى شيخ مخانق بنت علي فقدان سند تملك بالعقار رقم ٢٣٢٥ من المنطقة العقارية جوبر وطلبت بدل عن ضائع للمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢١١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعى السيد طريف السيوفي بن محمد رفيق فقدان سند تملك بالعقار رقم ٣/١٥١٨ من المنطقة العقارية مهاجرين وطلب بدل عن ضائع للمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢١٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل ناصر بن محمد مغبروني عن المالك ريماء بنت محمد مغبروني فقدان سند التملك للعقار ٣٩٨٦ للمنطقة العقارية أشرفية صحنايا وطلب بدل عن ضائع للمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢١٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدمشق

ادعت السيدة رحاب قهوه جي بنت ابراهيم فقدان سند تملك بالعقار رقم ٣/١١٨٧ من المنطقة العقارية صالحة جادة وطلبت بدل عن ضائع للمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٣/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢١٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك محمد سمير بن محمد علي الشيخ محمد فقدان سند التملك للعقار ١٥٠٣ للمنطقة العقارية عراقيات جديدة عرطوز وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢١٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك زهير عمر الحموي فقدان سند التملك للعقارات ٣٤٥+١٠٤٦ للمنطقة العقارية مليحة وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢١٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك جهاد محمد صالح خميس فقدان سند التملك للعقار ٩٤ للمنطقة العقارية جسرين وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢١٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك محمد بن يحيى بدرية فقدان سند التملك للعقار ٤٩١٠ للمنطقة العقارية حلبون ١/٢ + العقارين ٨٤٨+١٤٢٢ حلبون ٥/٢ وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢١٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك حياة بنت محمد بشير عبد الفتاح فقدان سند التملك للعقار ٤٣٨٠ للمنطقة العقارية عربين وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢١٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك ميساء بنت محمد فرج عثمان أغا فقدان سند التملك للعقار ٢/٣٤٢٧ للمنطقة العقارية جديدة عرطوز وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل زياد فؤاد الجندي عن المالك نسيبه بنت محمد سعيد جرعتلي فقدان سند التملك للعقار ١٢/٥٢٢٠ للمنطقة العقارية صحنايا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك عزت بن علي رجب فقدان سند التملك للعقار ١٤٨٦ للمنطقة العقارية داريا القبلية وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك محمد بن ابراهيم بدوي فقدان سند التملك للعقار ٥١٦ للمنطقة العقارية داريا القبلية وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٣)

(٢٢٢٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل جميلة بنت محمود الساعور عن المالك سعاد خالد صبيعه فقدان سند التملك للعقار ١/٦١١ للمنطقة العقارية يبرود ١٥/١١ وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك أحمد بن حمدان صوان فقدان سند التملك أك للحق ارات
+٥٣١٠+٤٢٠٧+١٩٨٤+١١٥٨+١١٣٢
+٦٢٦٢+٦٠٤٦+٥٩٥٨+٥٩٥٧+٥٣١١
+٧٤٢١+٧٤٢٠+٧٤١٨+٦٢٦٤+٦٢٦٣
٥٦٥٣+٥٦٥٢ للمنطقة العقارية المعضمية
وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك عبد اللطيف محمد سعيد أيوبي فقدان سند التملك للعقار ٢٩/٢٣٨ للمنطقة العقارية هامة وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك كاترين رائف اسبردون فقدان سند التملك للعقار ٢/٢٤٤٤ للمنطقة العقارية عربين وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك عيسى يوسف راجه فقدان سند التملك للعقار ٣+٢/٢٤٤٤ للمنطقة العقارية عربين وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك سهام محمد بريك فقدان سند التملك للعقار ١٥/٥٠٦٥ للمنطقة العقارية حرسنا البصل وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك زينب بنت خالد الدمراني فقدان سند التملك للعقار ٦٠٣١ للمنطقة العقارية معضمية وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٢٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك منال يوسف راحجه فقدان سند التملك للعقار ٣+٢/٢٤٤٤ للمنطقة العقارية عربين وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك بسوم عادل سلوم فقدان سند التملك للعقار ١٨/٤٢٩ للمنطقة العقارية جرمانا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك باسمه عادل سلوم فقدان سند التملك للعقار ١٨/٤٢٩ للمنطقة العقارية جرمانا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك فاديا عادل سلوم فقدان سند التملك للعقار ١٨/٤٢٩ للمنطقة العقارية جرمانا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك ابتسام عادل سلوم فقدان سند التملك للعقار ١٨/٤٢٩ للمنطقة العقارية جرمانا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك نهى بنت عادل سلوم فقدان سند التملك للعقار ١٨/٤٢٩ للمنطقة العقارية جرمانا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك مها بنت عادل سلوم فقدان سند التملك للعقار ١٨/٤٢٩ للمنطقة العقارية جرمانا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك غالية محروس الحمصي فقدان سند التملك للعقار ١٤/١٣٨١ للمنطقة العقارية عين ترما وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك سمير جبران مارديني فقدان سند التملك للعقار ١٥٠٣+١٥٠٤ للمنطقة العقارية عين ترما وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٣٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك خليل محمد ديب الجلاب فقدان سند التملك للعقار ٩٣ للمنطقة العقارية النبك ٤٤/٤ وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل احمد بن علي الخطيب عن المالك ابراهيم بن احمد الجلب فقدان سند التملك للعقار ٧٧٣ للمنطقة العقارية المعضمية وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك نوال حمدي حاج محمد فقدان سند التملك للعقار ١٤/٦٧+١٥+١٧٦٢ للمنطقة العقارية عين ترما وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك أميرة بنت أحمد حيدر فقدان سند التملك للعقارات ٣٠٣٩+٣٠٤٠+٣٠٤١ للمنطقة العقارية جديدة عرطوز وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك منى بنت حبيب خولاني فقدان سند التملك للعقار ٢٢١٧ للمنطقة العقارية صحنايا وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك محمد زهير بن صلاح طه فقدان سند التملك للعقار ١٠٠١ للمنطقة العقارية داريا الغربية وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك كمال حاج إبراهيم بن شفيق فقدان سند التملك للعقار ١١٤٩ للمنطقة العقارية داريا الشرقية وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك حنينه ميخائيل عرموش فقدان سند التملك للعقار ٩٣٧ للمنطقة العقارية صحنايا وطلب بدل عن ضائع وللمعرض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك ماجده بنت أحمد خضر فقدان سند التملك للعقار ١٤٣٤ للمنطقة العقارية داريا الغربية وطلب بدل عن ضائع وللمعرض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك ابراهيم بن أحمد كيوان فقدان سند التملك للعقار ١٤٦١ للمنطقة العقارية صحنايا وطلب بدل عن ضائع وللمعرض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٤٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك أنيس بن عمر سلّس فقدان سند التملك للعقار ٢٥/٧٧١ للمنطقة العقارية التل ٢١/٧٢ وطلب بدل عن ضائع وللمعرض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل أحمد نايف شاهين عن المالك اسماعيل بن عبد الغني دابله فقدان سند التملك للعقار ١٣٩٥+٧٦٠ للمنطقة العقارية الدريج ٤/١ وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل احمد شاهين بن نايف عن المالك فاطمه بنت حسين شاهين فقدان سند التملك للعقار ٧٣٧ للمنطقة العقارية الدريج ٤/١ وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك عفاف بنت عبد الله مخول فقدان قيد بمثابة سند التملك للعقار ٢/٢٦٠ للمنطقة العقارية جديدة عرطوز وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك محمود مصطفى سكر فقدان سند التملك للعقار ١/٢٥٥٨ للمنطقة العقارية عربين وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك غسان زهير قشاط فقدان قيد بمثابة
سند التملك للعقار ٣٧ للمنطقة العقارية مليحة
وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا خلال
(١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى الوكيل يحيى جمعة بن أحمد عن المالك
أحمد بن عبد اللطيف جمعه فقدان سند التملك
للعقار ٢٢٣٤+٢٢٣٦+٢٢٣٧ للمنطقة العقارية
يعفور وطلب بدل عن ضائع وللمعترض
مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في
الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك خلدون بن محمد عيد الدوه جي
فقدان سند التملك للعقار ٥/٥٢٢٨ للمنطقة
العقارية حرسنا البصل وطلب بدل عن ضائع
وللمعترض مراجعتنا خلال (١٥) يوم من تاريخ
النشر في الجريدة الرسمية.

(٢٢٥٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بريف دمشق

ادعى المالك مصطفى غنوم الهواري فقدان سند
التملك للعقار ٣١٨ للمنطقة العقارية ديماس
٤/٧ وطلب بدل عن ضائع وللمعترض مراجعتنا
خلال (١٥) يوم من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية.

(٢٢٦٥)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (مصطفى مسطو بن صبحي وكوكب)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (٣٠) منطقة عقارية (حور) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٨٣)

(٢١٨٥)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (ابراهيم خاجويان بن اكوب وماري)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (٧/٢٣٥٩) منطقة عقارية (خامسة) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (عدنان عبد الكافي بن طاهر ونديمة)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (٣/١٠٧٢٤) منطقة عقارية (انصاري) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٨٦)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (ماري كوشكريان بن نظار واوزين)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (١٥/١٤٦٨) منطقة عقارية (ثالثة) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٨٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (امنه بنت حسين الحاج حمود وعلوزي وفاطمة)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (٨٧٧) منطقة عقارية (عسان) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٨٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (محمد عبده ومحمود ومحمد أولاد بكري دقماق وعديله)
فقدان شهادة حق عيني للعقار رقم محضر (٧-٦-٥/٦٨٤١) منطقة عقارية (عاشرة) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٨٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (عادل بللو بن احمد وسامية)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (١٢/٤٩٥٠) منطقة عقارية (انصاري) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٨٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (علي وخالد أولاد محمد عاصي وعائشة)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر (١٧/٦١٩٤) منطقة عقارية (تاسعة) وطلب بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٩٠)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (فؤاد روال بن محمد وخدوج)

فقدان سند التملك للعقار رقم محضر

(٣٦ و ١٨٦٠ و ١٨٦٢) منطقة عقارية (قبتان

الجبلى) وطلب بدلاً عنه.

تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا

خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا

الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٩١)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (فائق عك بنت محمد وفطينه)

فقدان سند التملك للعقار رقم محضر

(٥٣٨) منطقة عقارية (عبطين) وطلب بدلاً

عنه.

تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا

خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا

الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٩٢)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (غفران عطار بنت احمد ومعزز)

فقدان سند التملك للعقار رقم محضر

(١٩/٩٢٤) منطقة عقارية (اولى) وطلب بدلاً

عنه.

تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا

خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا

الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٩٣)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب

ادعى السيد : (محمد مامه بن رجب واميره)

فقدان سند التملك للعقار رقم محضر

(١٨/٧٤٥٤) منطقة عقارية (تاسعة) وطلب

بدلاً عنه.

تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا

خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا

الإعلان في الجريدة الرسمية.

(٢١٩٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب
ادعى السيد : (محمد سامر سراج بن شوقي
ونداء)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر
(١١ / ١٨) منطقة عقارية (اولى) وطلب بدلاً
عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا
الإعلان في الجريدة الرسمية.
(٢١٩٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب
ادعى السيد : (نضال بصمة جي بن مروان
وامينة)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر
(٤ / ١٠٣١٠) منطقة عقارية (عاشرة) وطلب
بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا
الإعلان في الجريدة الرسمية.
(٢١٩٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحلب
ادعى السيد : (أحمد زهير شبارق بن صبحي
وهدي)
فقدان سند التملك للعقار رقم محضر
(١٠ / ٣٥٨٣) منطقة عقارية (تاسعة) وطلب
بدلاً عنه.
تقدم الاعتراضات على هذا الطلب إلى مديرتنا
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا
الإعلان في الجريدة الرسمية.
(٢١٩٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص
ادعى السيد: فهد بن جورج برني
بفقدان سند التملك للعقار رقم ١٣٥٧/١+٣+٤ من
المنطقة العقارية/ خامسة / حمص.
ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.
حمص في ٢٠٢٦/٤/٩
(٢١٤٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عبد الناصر بن سعيد الحلاق

بفقدان سند التملك للعقار رقم /٣٨٩٧/ من

المنطقة العقارية/ سادسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٩

(٢١٤٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عبد الحكيم بن محمد العروق

بالوكالة عن يسرى بنت علي النزر

بفقدان سند التملك للعقار رقم /١/٣٥٠/ من

المنطقة العقارية/ سادسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٩

(٢١٤٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: فهمي بن محمد طلال المكحل

بفقدان سند التملك للعقار رقم /١٤/٣٤١٤/ من

المنطقة العقارية/ خامسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٩

(٢١٤٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عزت بن صادق منصور

بفقدان سند التملك للعقار رقم /٢٤٨٥/ من

المنطقة العقارية/ المخرم فوقاني/ حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٩

(٢١٤٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد خير بن عز الدين الإبراهيم
بفقدان سند التملك للعقار رقم /٥٧٧/ من المنطقة
العقارية/ تير معله / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٣

(٢١٥١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: أحمد عبد الوهاب المصري وهو أحد
ورثة عبد الوهاب محمد أمين المصري
بفقدان شهادة الحق العيني للعقار رقم /٦/١٩٩٤/
من المنطقة العقارية/ الثالثة/ حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٣

(٢١٥٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عدنان بن سلمان الصليبي
بفقدان سند التملك للعقار رقم /١/ D / من المنطقة
العقارية/ البلهاء / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٩

(٢١٤٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد ماهر بن صبري الدعبول
بفقدان سند التملك للعقار رقم /٣+١/٢٠٠٠/ من
المنطقة العقارية/ خامسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٣

(٢١٥٠)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد فارس بن طريف إدريس
بالوكالة عن عبد الحليم ومحمد ونهاد وسوسن
أولاد عدنان الدروبي

بفقدان سند التملك للعقار رقم /١٠٣/ من
المنطقة العقارية/ الحميدية/ حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٤

(٢١٥٣)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عبد المحسن بن عناد الجاسم
بفقدان سند التملك للعقار رقم /٣١٩٦/ من
المنطقة العقارية/ القصير / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٥٥)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: فوزي بن عبد الرزاق حمود
بفقدان سند التملك للعقار رقم /١٤٠٠/ من
المنطقة العقارية/ باب عمرو / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٥٦)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد ديب بن محمد طاهر زعرور
بفقدان سند التملك للعقار رقم /١٠٨٩+١٠٩٠/
من المنطقة العقارية/ دير بعلبه / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٥

(٢١٥٤)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عبد الحليم بن عبد الغنى المصري
بفقدان سندات التملك للعقارات رقم
١١٥٣/٢٠١٥+٢٠٣١+٢٠٣٢/ من المنطقة
العقارية/ رمزون / حمص.

وسند التملك للعقار رقم /١٧٤/ من المنطقة
العقارية / الزراعة / حمص.

وسند التملك للعقار رقم /٢٨٩٤/ من المنطقة
العقارية / القصير / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.
حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٥٧)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عبد المعطي بن عبد القادر المصري
بفقدان سند التملك للعقار رقم /٨٠٧/ من المنطقة
العقارية/ رمزون / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٥٨)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمود بن حسين الخالد
بفقدان سند التملك للعقار رقم /٣٠٦٩+٣٠٢٧/
من المنطقة العقارية/ القصير / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٥٩)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: بديع بن محمد الرفاعي
بفقدان سند التملك للعقار رقم /١٣٣٤/ من
المنطقة العقارية/ فيروزة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ
النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٦٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السادة: جمال ومحمد خالد ولدي عبد اللطيف هاشم وزهرة بنت محمود أبو قعود
بفقدان سند التملك للعقار رقم /٢٥٩٧/ من المنطقة العقارية / رابعة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٦١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: رمضان بن محمد حمدان الخضور
بفقدان سند التملك للعقار رقم / 1 المقسم A / من المنطقة العقارية / المضابع / حمص.
ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٩

(٢١٦٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السادة : روعة وعبد العليم أولاد محي الدين الدالي موسى
بفقدان سند التملك للعقار رقم / ٥ / من المنطقة العقارية / الدمينه الغربية / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٩

(٢١٦٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد بن محمد خالد المريجاي
بفقدان سند التملك للعقار رقم / ٨/٣٥٠١ / من المنطقة العقارية / سادسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.
فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/١٦

(٢١٦٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السادة : فاطمة ومحمد ويحيى وأسيا ومنى

أولاد محي الدين الدالي موسى

بفقدان سند التملك للعقار رقم / ٥ / من المنطقة

العقارية/ الدمينة الغربية / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٦٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: عبد الرزاق بن مصطفى المصري

بفقدان سندات التملك للعقارات رقم

/ ٢٣٩ + ٣٣٣٥ / من المنطقة العقارية/ القصير /

حمص.

وسندات التملك للعقارات رقم / ٢٠٢٩ + ٣٥٣٢ /

من المنطقة العقارية / رمزون/ حمص

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٦٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: جهاد بن محمد سرور بالوكالة عن

موفق بن محمد سرور

بفقدان سند التملك للعقار رقم / ١/٧٥٢ / من

المنطقة العقارية/الخامسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٦٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: راشد بن طاهر محمده

بفقدان سند التملك للعقار رقم / ٨/٨٥٢ / من

المنطقة العقارية/السادسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٦٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعت السيدة: سلوى محمد طاهر حوراني

بفقدان سند التمليك للعقار رقم / ١١٠٩ / من

المنطقة العقارية / رمزون / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٦٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: حامد بن محمد رحمة

بفقدان سند التمليك للعقار رقم / ٤١٥٨ / من

المنطقة العقارية / القصير / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٧٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: جورج إبراهيم كاسوكة بالوكالة عن

إبراهيم جروس كاسوكة

بفقدان سند التمليك للعقار رقم / ٣٤٧٦ / من

المنطقة العقارية / القصير / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢٠

(٢١٧١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: معتز بن أحمد العطار

بفقدان سند التمليك للعقار رقم / ١١ / ٢٠٨٧ / من

المنطقة العقارية / الخامسة / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال / ١٥ / يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢١

(٢١٧٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد بن محمد صادق بايرلي

بالوكالة عن كنان بن أحمد فايز دبلان

بفقدان سند التملك للعقار رقم / ٢/٢٨٤٧ / من

المنطقة العقارية/الأولى/ حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢١

(٢١٧٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السادة: أحمد ومنفي ولدي حماد الخالد

بفقدان سندات التملك للعقار رقم / ٤٥٠٥ / من

المنطقة العقارية/تل الشور / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢١

(٢١٧٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه

ادعى السيد : عبد المجيد السلوم بن محمد سعيد

تولد: ١٩٧٩ الأم: رفيقة خلفا عن رفيقة فائز

سفاف/ ١٩٤٧ فاطمه برقم حصر ارث ٢٠٢٤/١٠٢٣

فقدان شهادة حق عيني من العقار (٥/١١٣٢) منطقة

عقارية عين الباد قضاءً وقدرأً ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه

للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه

خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة

الرسمية

حماه في ٢٠٢٦/٣/٢٦

(٢٠٧١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحمص

ادعى السيد: محمد بن طالب لطوف بالوكالة عن

محمد واصل وسمير وورنا وورندا أولاد محمد راتب

السلقيني

بفقدان سند التملك للعقار رقم / ١١٥٣ / من

المنطقة العقارية/الأولى / حمص.

ويطلب بدل عن ضائع.

فللمعترض مراجعتنا خلال /١٥/ يوماً من تاريخ

النشر بالجريدة الرسمية.

حمص في ٢٠٢٦/٤/٢١

(٢١٧٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : علي علي بن سلمان تولد: ١٩٦٠
الأم: حلوه
فقدان سند تمليك من العقار (١/٣٠١٩) منطقة عقارية
سلحب قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٠٢٦/٤/٢١
(٢٠٧٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : خالد العكله بن كونه تولد: ١٩٥٢
الأم: أمون
فقدان سند تمليك من العقار (١٢٦) منطقة عقارية
معرزاف قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٠٢٦/٤/٢١
(٢٠٧٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : محمد البكور بن مصطفى تولد: ١٩٧٠
الأم: جميله بالوكالة الخاصة رقم ١١/١٣٤ جلد ٦٩
عن زهرة ابراهيم الحلاق/ ١٩٥٠ خديجه
فقدان سند تمليك من العقار (٥١٥) منطقة عقارية كفر
نبوده قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٠٢٦/٤/٢٠
(٢٠٧٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه -
ادعى السيد : شهم طيفور بن مصعب تولد: ١٩٨١
الأم: هدى بالوكالة الخاصة عن نوال بنت مجاهد
الخاني/ ١٩٤٧ سلوه برقم ٤٩/٢٥٩١١ سجل ٥٠٨١
والتي بدورها وكيله عن سعاد بنت محمد شفيق
طيفور ١٩٧٤ نوال برقم ٢٣/١٢٣٠٠ سجل ٢٦٢٧
وكالة عامة
فقدان سند تمليك من العقار (٢٢٢) منطقة عقارية
تيزين قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٠٢٦/٤/٢٠
(٢٠٧٥)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : عمار أمين الفتوى بن محمد ياسر
تولد: ١٩٦٤ الأم: هنا بالوكالة الخاصة عن هنا
عطار بنت مصطفى/ ١٩٤٢ نسبيته برقم
١٧/٢٠٢٦٠٠١٠٩ خاص ٦٨ عام
فقدان سند تملك من العقار (٦٥٩٩) منطقة عقارية
ثالثة قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية
حماه في ٢٠٢٦/٤/٢٠
(٢٠٧٦)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : فواز حاج حسين بن سعيد تولد: ١٩٦٣
الأم: آمنه بموجب عقد بيع قطعي مع توكيل رقم
٣٩٨٩/٣٩٨٩ جلد ٣٠٦ عن أحمد محمد حاج
حسين/ ١٩٢٩ مريش.
فقدان سند تملك من العقار (٩٥٩) منطقة عقارية قلعة
المضيق قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية
حماه في ٢٠٢٦/٤/٢٣
(٢١٨٠)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : جهاد بن ادهم خرفان تولد: ١٩٨١
الأم: حنان بالوكالة العامة عن عميد بن ادهم
خرفان/ ١٩٧٦ حنان برقم ٥٩/٢٦٥٧٩ سجل ٥٧١٦.
فقدان سند تملك من العقار (٣١٦٤) منطقة عقارية
رابعة قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية
حماه في ٢٠٢٦/٤/٢١
(٢١٨١)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : معين صالح بن سليمان تولد: ١٩٥٧
الأم: نظيرة
فقدان سند تملك من العقار (١١٨٢) منطقة عقارية
البياضية قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية
حماه في ٢٠٢٦/٤/٢٢
(٢١٨٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : محي الدين قطاش بن ابراهيم
تولد: ١٩٣٦ الأم: ساره
فقدان سند تملك من العقار (١٠٦) منطقة عقارية
عطشان قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٦/٤/٢٠٢٦
(٢٢٥٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : محمد مهدي احمد بن عجب
تولد: ١٩٤٨ الأم: نزهه
فقدان سند تملك من العقار (٢٧٧٠) منطقة عقارية
جاجة قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٦/٤/٢٠٢٦
(٢٢٦١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : علاء بن عبد الكريم الحمصي
تولد: ١٩٨٣ الأم: فردوس مندوب عن الجمعية
السكنية للعاملين برقم ١٢٨٤/ص فقدان سند تملك من
العقار (١١/٤٤٠٩) منطقة عقارية مصيف قضاء
وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه للمعترضين مراجعة
مديرية المصالح العقارية بحماه خلال خمسة عشرة
يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية

حماه في ٢٦/٤/٢٠٢٦
(٢٢٦٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : مصطفى الدباغ بن محمد تولد: ١٩٦١
الأم: فاطمه اصله عن نفسه وكالة عن
السيدة: رافات/ ١٩٦٤ ووفاء / ١٩٦٨ وفراء ١٩٧٥
كلهن بنات محمد الدونه الدباغ/الام: فاطمه برقم
٤٩/٤١٧٣ سجل ٥٢٤٠
فقدان سند تملك من العقار (٤٧٠٢) منطقة عقارية
ثالثة قضاء وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه للمعترضين
مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه خلال خمسة
عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية

حماه في ٢٦/٤/٢٠٢٦
(٢٢٦٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : عدنان حمشو بن محمد سعيد
تولد: ١٩٧٠ الأم: يسرى
والسيد : يحيى حمشو بن محمد سعيد تولد/ ١٩٦٩
الأم: يسرى

فقدان سند تملك من العقار (٤/٢٨٥٥) منطقة عقارية
أولى قضاءً وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه للمعترضين
مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه خلال خمسة
عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية

حماه في ٢٧/٤/٢٠٢٦

(٢٢٦٣)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدير الزور
ادعى السيد عيسى العبد الله بن عبد الرحمن
والدته عوفه ١٩٦٠ بفقدان سند التملك للعقار
رقم /٢٥١٥/ منطقة عقارية ابو حمام قضاء
وقدر وطلب إعطائه بدل عن ضائع فلمعترض
حق مراجعة مديرية المصالح العقارية بدير
الزور خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

دير الزور في ٧/٤/٢٠٢٦

(٢١٧٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدير الزور

ادعى السيد صالح محمد سعيد حميدة خلف
العوض وخيرييه /١٩٦٧/ بالوكالة عن عرنان
الحتبور النزاع بن ابنيه بفقدان سندات التملك
للعقار رقم /٦٧٨/ منطقة عقارية البوكمال أولى
بدير الزور قضاء وقدر وطلب إعطائه بدل عن
ضائع فلمعترض حق مراجعة مديرية المصالح
العقارية بدير الزور خلال خمسة عشر يوماً من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

دير الزور في ١٦/٤/٢٠٢٦

(٢١٧٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بحماه
ادعى السيد : احمد شيخ محمد بن مصطفى
تولد: ١٩٧٧ الأم: فاطمه بالوكالة الخاصة رقم
٧٢/٢٦٧٨ سجل ٥٢٢٥ عن عمار الاصفر بن
هاشم/ ١٩٧٥ محاسن

فقدان سند تملك من العقار (٤/٧٥٣٤) منطقة عقارية
الثالثة قضاءً وقدرأ ويطلب اعطاؤه بدلاً عنه
للمعترضين مراجعة مديرية المصالح العقارية بحماه
خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية

حماه في ٢٧/٤/٢٠٢٦

(٢٢٦٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى نبال درويش أحمد عن فقدان سند تملك
بالعقار ٧/١١٤٢ القنجرة وطلب بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم من
تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٦/٤/١٩ م

(٢٠٧٧)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى وليد مبارك معلا عن فقدان سند تملك
بالعقار ٨/١٥٩٩ برج القصب وطلب بدل عن
ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٦/٤/٢٠ م

(٢٠٧٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدير الزور
ادعى السيد وجيه الهندي بن محمد والدته زمزم
١٩٨٥/ بالوكالة عن عن حازم العلي الحويج
باعتباره احد الورثة بفقدان شهادة بحق عيني
للعقار رقم /٤/١٠٧/ منطقة عقارية الثالثة
قضاء وقدر وطلب إعطائه بدل عن ضائع
فللمعترض حق مراجعة مديرية المصالح
العقارية بدير الزور خلال خمسة عشر يوماً من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(٢١٧٨)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدير الزور
ادعى السيد علي المحمد بن حسين ووضحه
١٩٧٥ بفقدان سند التملك للعقار رقم /٣٦٠/
منطقة عقارية العشائر قضاء وقدر وطلب
إعطائه بدل عن ضائع فللمعترض حق مراجعة
مديرية المصالح العقارية بدير الزور خلال
خمس عشرة يوماً من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .

دير الزور في ٢٠٢٦/٤/٧

(٢١٧٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعت صباح محمد مكيس عن فقدان سند تملك
بالعقار ٦٠/١٨٧ العويضة وطلب بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم من
تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ٢٠٢٦/١/٥ م

(٢٠٧٩)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى علي أحمد جراد عن فقدان سند تملك
بالعقار ٧٥/١٤٦٥ طوق البلد وطلب بدل عن
ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ٢٠٢٦/٣/٣١ م

(٢٠٨٠)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى عاصم محمود علوش عن فقدان سند تملك
بالعقار رقم ١/١١٢٤ طوق البلد وطلب بدل عن
ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ٢٠٢٦/٣/١٦ م

(٢٠٨١)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى أحمد نظير ديبو عن فقدان سند تملك
بالعقار ٢١١/ وادي باصور وطلب بدل عن
ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ٢٠٢٦/٣/٣١ م

(٢٠٨٢)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى عامر عدنان عثمان بموجب الوكالة
الخاصة رقم خاص/٧٢٤٦/ورقم عام/١٦٤٢٥/
من المالك زينة عدنان عثمان عن فقدان سند
تمليك بالعقار ٣/١٧١ الكاملية وطلب بدل عن
ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٦/٤/٦ م

(٢٠٨٥)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى علي أحمد محرز عن فقدان سند تمليك
بالعقار /١٢٠٢/ حمام القراحلة والعقار /١٤٨-
٩٦١/ عين قبي وطلب بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم من
تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٦/٤/٦ م

(٢٠٨٦)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعى أحمد نعيم صالحة عن فقدان سند تمليك
بالعقار /١٩/ بابنا وطلب بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم من
تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٦/٤/١ م

(٢٠٨٣)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية
ادعت هدى سليم فوال عن فقدان سند تمليك
بالعقار ١٧/٢٤١ الصليبية وطلبت بدل عن ضائع
فللمعترض مراجعتنا خلال مدة أقصاها /١٥/
يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٦/٤/١ م

(٢٠٨٤)

الجريدة الرسمية الجزء الثاني العدد (١٧) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٩ نيسان

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية

ادعى فارس الياس فارس بموجب الوكالة الخاصة

رقم خاص /١٤١/ ورقم عام /٥/٢٠٢٦٠١٦١٨

المالك فراس تيدور خوري عن فقدان سند تملك

بالعقار ٦/١٩١٥ شيخضاهر وطلب بدل عن

ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم

من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ٢٢/٤/٢٠٢٦ م

(٢١٩٨)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية

ادعى فادي بدر الضرف عن فقدان سند تملك

بالعقار ١٢/٣١٢ جناتا وطلب بدل عن ضائع

فللمعترض مراجعتنا خلال مدة /١٥/ يوم من

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ١٩/٤/٢٠٢٦ م

(٢٢٥٨)

خلاصات أحكام

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
<u>خلاصات أحكام</u>			
علي الحايك بن محمد والدته فاطمة	٢٠٢٦/٢/١٨	٤٣	
نوار حسن بن يوسف والدته نداء	٢٠٢٥/١٢/٣	٧٨٢	
عبد الهادي كلاحي ابن محمد والدته فتحية	٢٠٢٥/١١/١٢	٩٦	
اياذ نقولا بن الياس والدته ليلي	"	٩٦	
ياسر الحمود ابن يوسف والدته وزنة	"	٩٦	
أحمد محمد كوكش والدته هدى	"	٩٦	
عماد مخول ابن مخائيل والدته زاهية	"	٩٦	
جمال قاسم ابن أحمد والدته أمينة	"	٩٦	
فراس عادل محمد والدته صبحية	٢٠٢٥/١١/١٢	٩٦	
وفاء صالح أبو شامي والدتها شفيقة	"	٩٦	
ايمن حسني الهبيج والدته نور الهدى	"	٩٦	
زياد جريس هلاله والدته غالية	"	٩٦	
رائد عويل ابن وديع والدته نديمة	٢٠٢٥/١١/١٢	٩٦	
نبيال وانيس ابن نبيل والدته سلمى	"	٩٦	
محمد ميري ابن عادل والدته دلال	"	٩٦	
عبير شاهين بنت رياض والدته مريم	٢٠٢٥/١١/١٩	٨٩	
ماجد مرعي الجاسم والدته عيدة	"	٩١	
صالح الظاهر الذياب ابن رضوان والدته ناديا	"	٦١	
يزن بريش ابن سليمان والدته علياء	٢٠٢٥/١١/١٩	٤٠	
مهند راتب ابن شعبان والدته مطيعة	"	٢٠	
علي اسعد ينشي والدته مطيعة	"	١٣٧	
محمد المحمد علي ابن عبد الرزاق والدته ليلي	"	١٦	
<u>كافة الخلاصات مؤرشفة الكترونياً</u>			

٤٨٤٤ / ٤٨٤٤ الجريدة الرسمية

الجمهورية العربية السورية
وزارة العدل
محكمة الجنايات الأولى في دمشق
نموذج رقم ١١١٤/٤٧
خلاصة حكم جنائي صادر عن
محكمة الجنايات

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٤٣

رقم القرار : ٧١

تاريخ الحكم : ٢٠٢٦ / ٢ / ١٨

علي الحايك بن محمد والدته فاطمة تولد ١٩٧٦ قيد غربية خـ / ٥٤ / الرقم
الوطني / ٠٥٠٥٠٠٤٨٠٧١ / حماه سلمية الحارة الغربية هـ / ٠٩٤٤٨٦٨٠٦٦ /
عربي سوري

حيث ثبت إقدام المحكوم المذكور على :

بجناية الاشتراك بالشروع التام بالتزوير الجنائي

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد : ٤٤٨ / ٤٤٥ / بدلالة المادة ٢٠٠ من قانون
العقوبات العام

- معاقبته بالسجن سنة واحدة و الغرامة مائة ألف ليرة سورية
- حجره وتجريده مدنيا ونشر الحكم و لصقه
- تطبيق احكام المادتين ٣٢٨ و ٣٢٩ أصول جزائية بحقه
- تضمينه الرسم و المصاريف

وحيث انه ما زال فارا تقرر حجز أمواله وأملاكه وإسقاطه من الحقوق المدنية
عملاً بالمادة (٣٣٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك، تقدم اليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها

في / / ١٤٤٧ هـ الموافق / ١٨ / ٢٠٢٦ م

الرئيس

رئيس الديوان

محكمة الجنايات في دمشق الثانية

نموذج رقم ١١١٤/٤٧
خلاصة حكم جنائي صادر عن
محكمة الجنايات

الى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٧٨٢ لعام ٢٠٢٥

رقم القرار : ٨٥٨

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١٢/٣

المحكوم : نوار حسن بن يوسف والدته نداء تولد ١٩٨٩ القيد مشتى الحلو ^{البنى} خ ٨ ومقيم
طرطوس قرية عين البنى الشارع العام معروف من المختار جوال ٠٩٣٣٧٥٥٧٩٠ عامل
الرقم الوطني ١٠١٧٠٠١٢٢٩٨ عربي سورية

حيث ثبت اقدام المحكوم المذكور على :

جناية التدخل بالتزوير الجنائي

فقد صدر الحكم عملا بالمواد ٤٤٨ بدلالة ٤٤٥ و ٢١٨ من قانون العقوبات العسكري

- ١- معاقبته السجن لمدة سنتين ونصف
 - ٢- حجره وتجريده مدنيا ونشر الحكم والصاقه
 - ٣- تطبيق احكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ اصول جزائية بحقه
 - ٤- تضمينه الرسم والمجهود الحربي
- وحيث انه ما زال فار تقرر حجز امواله واملاكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملا بالمادة (٣٢٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية
لذلك - تقدم اليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

في ١٤٤٧هـ وفي ٩ / ٤ / ٢٠٢٦

رئيس الديوان

الرئيس
محكمة الجنايات الثانية دمشق

صانع

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : عبد الهادي كلاجي ابن محمد والدته فتحية تولد ١٩٦٧ دمشق صادرة عن فرع هجرة

فلسطيني ٢٠٠٥/٨/٢٢ رقم شخصي ٠٠١٥٥٥١٢/٩٠٠١٠١٢٧٢٨٨

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي منفعة مادية

من قانون العقوبات

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣

- الحبس خمس سنوات

- الغرامة تسعة ملايين ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٦ م

رئيس الديوان

الرئيس

صفاة

٢

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : اياد نقولا بن الياس والدته ليلي تولد ١٩٦٦ قيد مشناتة خ٤٨ الرقم الوطني

٠٤١٣٠٠٤٤١٢٥

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي منفعة مادية لقاء القيام بعمل ينافي واجبات الوظيفة.

فقد صدر الحكم عملا بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات

- خمس سنوات

- الغرامة سبع وثلاثون مليوناً وسبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده مدنيا

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ أصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فارا تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملا بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

رئيس الديوان

الرئيس

صبراء

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : ياسر الحمود ابن يوسف والدته وزنة تولد ١٩٦٨ دمشق أكراد خـ ١١٠٥ الرقم الوطني
١١٠٢٠٢٤٠٢٢١

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي منفعة مادية

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات
- الحبس خمس سنوات

- الغرامة تسعة ملايين ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

رئيس الديوان

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : أحمد محمد كوكش والدته هدى تولد ١٩٧٩ دمشق قيد أكراد خ ٧٧٣ رقم وطني
٠١٠٢٠٣١٦٨٧٤

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي رشوة عادية من قبل موظف

من قانون العقوبات

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣

- السجن ثلاث سنوات

- الغرامة ثمانمائة ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / ٢٠٢٥م

رئيس الديوان

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : عماد مخول ابن مخائيل والدته زاهية تولى ١٩٦٨ دمشق قيد تنورين خا ٦١ رقم وطني
٠٤١٣٠٠٢٨٥٠٧

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي رشوة عادية من قبل موظف

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات

- الحبس ثلاث سنوات

- الغرامة ثمانمائة ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / ٢٠٢٦ م

الرئيس

رئيس الديوان

صفتي

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : جمال قاسم ابن أحمد والدته امينة تولد ١٩٧٦ ريف دمشق بطاقة عائلية ١١٠١٠٧ رقم
شخصي فلسطيني ٩٠٠١٠٠٩٠١٤٧

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي رشوة عادية من قبل موظف

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات
- الحبس ثلاث سنوات

- الغرامة ثمانمائة الف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملاكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

الرئيس

رئيس الديوان

معاون

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : فراس عادل محمد والدته صبحية تولد ١٩٧٨ حلب قيد الجينة ٥٤٤ رقم وطني
٠٢٠٩٠٠٣٠٧٩٩

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي رشوة عادية من قبل موظف

فقد صدر الحكم عملا بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات
- الحبس ثلاث سنوات

- الغرامة ثمانمائة ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فارا تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملا بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

الرئيس

رئيس الديوان

مفتوح

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : وفاء صالح أبو شامي والدتها شفيقة توالد ١٩٧٣ سلحب قيد الصفاء خـ ١ رقم وطني
٠٥١٢٠٠٧٢١٧

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي منفعة مادية

من قانون العقوبات

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣

- السجن خمس سنوات

- الغرامة خمسة وعشرون مليون ليرة سورية

- حجرها وتجريدها

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في

٢٠٢٥/١

رئيس الديوان

الرئيس

الرئيس
محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

مفتوح

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : زياد جريس هلاله والدته غالية تولد ١٩٧٠ دمشق رقم وطني ٠٣٠٩٠٠٢٤٢٩٣

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي منفعة مادية

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات

- السجن خمس سنوات

- الغرامة تسعة ملايين ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

الرئيس

رئيس الديوان

صفاة

محكمة الجنايات الثالثة المايعة دمشق

إلى النيابة العامة



رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : راند عويل ابن وديع والدته نديمة ١٩٧١ دمشق قيد دير عطية خ-١١٩ رقم وطني

٠٠٣١٩٠٠٢٤٧٦٤

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي منفعة مادية لقاء القيام بعمل ينافي واجبات الوظيفة

فقد صدر الحكم عملا بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات
- السجن خمس سنوات

- الغرامة سبعة ملايين ليرة سورية

- حجره وتجريدته

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ أصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فارا تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملا بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / ٢٠٢٦ م

رئيس الديوان

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : نيبال وانيس ابن نبيل والدته سلمى تولى ١٩٧١ دمشق قيد قيصرية شرفا خـ ١٩

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي رشوة عادية من قبل موظف

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات

- الحبس ثلاث سنوات

- الغرامة مليون وستمائة ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملاكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

رئيس الديوان

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

إلى النيابة العامة



رقم الدعوى : ٩٦

رقم القرار : ٥٦

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٢

المحكوم : محمد ميري ابن عادل والدته دلال تولد ١٩٧٨ مصيف قيد دير ماما خ ٥٢ رقم وطني
٥٠١٥٠٠٤٥٠٧٤

حيث ثبت إقدام المذكور على : تقاضي رشوة عادية من قبل موظف

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ١٥/ب قانون ٣ لعام ٢٠١٣ من قانون العقوبات
- الحبس ثلاث سنوات

- الغرامة مليون وستمائة ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ أصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملاكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في

٢٠٢٥/١١/١٢ م

رئيس الديوان

الرئيس

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٨٩

رقم القرار : ٦٤

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٩

المحكوم : عبير شاهين بنت رياض والدتها ريم تولد ١٩٧٢ دمشق خـ ١٩٥٠ غربية رقم وطني

٠٥٠٥٠٠١٣٥٢

حيث ثبت إقدام المذكور على : اختلاس المال العام

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ٨ ق ٣ لعام ٢٠١٣

من قانون العقوبات

- السجن خمس سنوات

- الغرامة ستة عشر مليون وستمائة ألف ليرة سورية

- حجرها وتجريدها

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ أصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملاكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

رئيس الديوان

الرئيس



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٩١

رقم القرار : ٦٥

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٩

المحكوم : ماجد مرعي الجاسم والدته عيدة تولى ٢٠٠٥ الشدادي قيد العلوة خـ ١٠٥ رقم وطني
٠٨٠٣٠٠٨٢٤٣٧

حيث ثبت إقدام المذكور على : سرقة المال العام

من قانون العقوبات

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ٣ لعام ٢٠١٣

- السجن خمس سنوات

- الغرامة أربعة ملايين وخمسون ألف ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ اصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / ٢٠٢٦ م

الرئيس

رئيس الديوان

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

خلاصة حكم جنائي صادر عن
محكمة الجنايات



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٦١

رقم القرار : ٦١

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٩

المحكوم : صالح الظاهر الذياب ابن رضوان والدته ناديا تولد ١٩٩٩ دير الزور قيد موحسن خ ١٢٥
رقم وطني ٠٩٠٥٠٠٩٠١٠٢

حيث ثبت إقدام المذكور على : سرقة المال العام- وحياسة مواد مخدر بقصد التعاطي
فقد صدر الحكم عملا بالمواد ٣ لعام ٢٠١٣ - ٢ لعام ١٩٩٣ من قانون العقوبات
- الحبس خمس سنوات

- الغرامة اربعة ملايين ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ اصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فارا تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملا بالمادة (٣٢٩) من
قانون اصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

رئيس الديوان

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٤٠

رقم القرار : ٦٢

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٩

المحكوم : يزن بريش ابن سليمان والدته علياء ٢٠٠٦ ام رقية خ ٨٧ رقم وطني ٠٩٩١٠٥١٣٠٠

حيث ثبت إقدام المذكور على : السرقة الموصوفة

من قانون العقوبات

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ٦٢٥ ع. عام

- السجن ثلاث سنوات

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ أصول محاكمات

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٥ م

رئيس الديوان

صهوات

الرئيس

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق

إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ٢٠

رقم القرار : ٦٨

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٩

المحكوم : مهدي راتب ابن شعبان والدته مطيعة تولى ١٩٨٤ حمص قيد طير جملة خ ١٣

حيث ثبت إقدام المذكور على : اختلاس مال عام

من قانون العقوبات

فقد صدر الحكم عملاً بالمواد ٣ لعام ٢٠١٣

- الحبس خمس سنوات

- الغرامة مائة وخمسة وسبعون مليون ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ أصول محاكمات جزائية

وحيث أنه مازال فاراً تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملاً بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٧ م

رئيس الديوان

الرئيس

محكمة الجنايات الثالثة المالية بدمشق



إلى النيابة العامة

رقم الدعوى : ١٣٧

رقم القرار : ٧٠

تاريخ الحكم : ٢٠٢٥/١١/١٩

المحكوم : علي اسعد ينشي والدته مطيعة تولد ١٩٥٩ حماه بئر الطيب خ ١٤ رقم وطني

١٢٠٢٤١٣٤٠٤

حيث ثبت إقدام المذكور على : اساءة الائتمان على المال العام واختلاسه

فقد صدر الحكم عملا بالمواد ١٠/ب ع . اقتصادي

- السجن خمس سنوات

- الغرامة مليون ومائة وثلاث وتسعون الف ومائتان وثلاثون ليرة سورية

- حجره وتجريده

- تطبيق أحكام المادتين ٣٢٨-٣٢٩ ق. أصول محاكمات

وحيث أنه مازال فارا تقرر حجز أمواله وأملكه واسقاطه من الحقوق المدنية عملا بالمادة (٣٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك ، نقدم إليكم نسخة عن هذه الخلاصة لتنفيذ مضمونها .

دمشق في / / ٢٠٢٤ م

رئيس الديوان

الرئيس

